وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع:

انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
* جفال عبد اللطيف

اشراف الأستاذ :
* أ.د. عبد العالي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة :

اللقب والإسم:		الصفة:
أ– إدريس عبد الصمد		رئيسا
أ.د. عبد العالي عبد القادر		مشرفا مقررا
أ– خداوي محمد		عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436هـ–1437هـ/ 2015م–2016م

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى :

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " .

صدق الله العظيم

سورة النمل الأية : 19 .

اهـــداء

الحمد الله تعالى واسع العطاء بيده خزائن الأشياء والصلاة والسلام على خير الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم كاشف الظلم وناصر الحق وخاتم الأنبياء والمرسلين .

أهدي ثمرة هذا الجهد الى الولديين الكريمين أطال الله في عمرهما .

الى الاخوة : سليم _ عبد الحق _ جواد .

الى الأخوات : خدومة _ فاطمة _ سومية _ عائشة .

الى الصغيرتين الحبيبتين : أفنان _ فادية .

_ عبد اللطيف _

تقديــر وشكــر

الحمد الله تعالى أولا وليس أخيرا على توفيقه لنا وتيسيره لخطانا .

وبعد :

يطيب لنا في نهاية هذا العمل المتواضع ،أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان الى من تفضل بالاشراف على انجاز هذه المذكرة الأستاذ الفاضل " عبد العالي عبد القادر " والذي لم يبخل علينا في تقديم الارشادات والنصائح .

الى كل من ساهم وساعدنا في سبيل انجاز هذا البحث .

الى أولئك جميعا نتوجه بخالص الشكر والامتنان .

مقدمة

مقدمة

شهد المغرب الكبير موجة من التغيرات السياسية أوالثورات أو مايسمى في وسائل الاعلام والدراسات الغربية بالربيع العربي الذي بدأ بصورة مفاجئة من تونس 2010، ثم أعقبتها ليبيا بصورة حادة 2011، ناهيك عن تلك الاحتجاجات والاضطرابات في كل من الدول (الجزائر، المغرب، موريتانيا). وفي تشريح وتحليل وتشخيص هذا النوع الجديد من التغير السياسي من خلال انعكاساته وتداعياته في منطقة المغرب الكبير وما سيترتب عليه داخليا واقليميا استنادا الى الخطاب السياسي والأكاديمي الذي أقرّ حول تراجع الحروب الدولاتية والانتقال الى الحروب الداخلية نظرا لتلك العوامل والمتغيرات السياسية– الاجتماعية– الثقافية– الأمنية... الخ التي باتت تهدد بقاء واستمرار الدولة في وجودها – مهددة من الداخل. هذا النوع الجديد من الاضطرب الذي أفضى الى انهيار أنظمة الحكم وانتشار حالة عدم الاستقرار كرّس عمليا مفهوم **الدولة المنهارة** ومخاطرها المرتبطة بصعود فواعل جدّد على المستوى الداخلي والخارجي للدولة.

وبهذا الأساس يتمحور موضوع الدراسة حول **انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي** والتي تعتبر من أهم القضايا والملفات الأمنية الجدية والراهنة في منطقة المغرب الكبير باعتبارها معضلة أمنية بالنسبة للنظام الاقليمي المغاربي، وفي نفس الوقت تحديا أمنيا للأمن الاقليمي عامة ولدول الجوار خاصة، وهذا نظرا لما تحمله وتفرزه من تداعيات ومخاطر أمنية المتمثلة في تلك التهديدات الفعلية الوجودية لكيان الدولة، وتعتبر الأزمة الليبية من أخطر الأزمات التي تشهدها الساحة المغاربية لما تحمله من **مفهوم أزموي** في شكل جديد لتهديدات الاستقرار الأمني القائمة على تطور طبيعة التهديد الذي يشكله عـدم الاستقرار والطبيعة اللتماثلية وعبــر الوطنية (عابرة للحدود) وبفعل نتاج فواعل ما تحت الدولتية. وفي الجهة المقابلة شكل اختراق **أمن الحدود** والذي يشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومن ناحية أخرى تحوّل ليبيا الى ملاذ أمن وبؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية كالتنظيمات الارهابية في شمال افريقيا ومنطقة الساحل والصحراء والأخطر من هذا الربط الاقليمي بين هذه التنظيمات وبين تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، اضافة الى نشاط الحركات التمردية والانفصالية مثل

الطوراق في كل من مالي والنيجر بدون غنى الذكر عن تلك المليشيات التي أصبحت تمثل تهديدا اقليميا جديدا.

ان اهتزاز الأوضاع ودخول ليبيا في دوامة الفوضى والعنف – **حالةاللأمن**– وباعتبارها وحدة سياسية مشكلة للنظام الاقليمي المغاربي، شكل منها مصدر تهديد غير مادي اللاعسكري لعدم استقرار الأمن الاقليمي المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، ولعدة متغيرات أخرى خاصة لأقطار مثل الجزائر وتونس اللتان تشتركان معها في حدودها، وان تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا أو استعصاء تحول ديمقراطي سلمي واستبداله بتغير وتحول عنيف الأمر الذي جعل منه **معضلة أمنية** تؤدي الى تحطيم النظام الاقليمي المغاربي.

وبناءا تأسيسا على ماتم استعراضه تحاول هذه الدراسة تشخيص وتشريح هذا الموضوع استنادا على المتغيرات القائمة، وذلك من أجل تسليط الضوء على احدى أبعاد حالة عدم الاستقرار وانهيار الأنظمة السياسية وما لها من تأثيرات ومخاطر سلبية تستهدف الدولة داخليا ومن جهة ما تحمله من تهديدات عابرة للحدود.

1.مبررات اختيار الموضوع:

لقد ظلت الدولة المغاربية تعاني من مشكلات وأزمات مستعصية اجتماعية وسياسية وثقافية هوياتية، والتي كانت بمثابة مؤشرات دالة على التغير أو انفجار المجتمع المنظم وما تحمله من مخاطر، وهذا ما تجسد فعليا وعمليا في الأزمة الليبية، ما جعل هناك تجاذبات واسعة في أواسط المجتمعات المغاربية خاصة على مستوى الأنظمة السياسية نظرا لاشتراك هذه المجتمعات مع بعض خصوصيات المجتمع الليبي. وبهذا الأساس تم اختيار الباحث موضوع **انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي** لعدة مبررات:

أ – المبررات الموضوعية:

- حساسية وحيوية الموضوع الحالي والمتمثل في الأزمة الليبية وانعكاساته السلبية على المجتمع المغاربي ككل وما يحمله من تهديد فعلي وجودي لا على مستوى أمن الدولة – المجتمع – الفرد.

- اعادة النظر في المنظومة الأمنية والسياسات المتبعة من طرف الأنظمة السياسية لدول المغرب الكبير في جميع المجالات الفكرية – الثقافية – السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية. ضمن عملية تقيمية لمخاطر عدم الاستقرار (المؤشرات، الأسباب، التحديات، التهديدات، التداعيات).
- ان مبدأ أمن الدولة مرهون ومؤسس بأمنها الاقليمي ضمن نظام اقليمي موحد. لذا يستوجب الابتعاد عن السياسية القطرية والتنافر واستبدالها باستراتيجية التعاون، والدفع بالمخاطر قبل حدوثها وايجاد الحلول للأزمات الاقليمية برؤية استشرافية مستقبلية.

ب – المبررات الذاتية:

- بحكم الانتماء الى منطقة المغرب الكبير، وتأثرا بما يعيشه المجتمع الليبي من عنف، وبصفتنا كجزء من المجتمع المغاربي، ونظرا لاشتراكنا في العديد من السمات والخصائص، فان أي أزمة أو خطر يصيب هذا الفضاء فسنكون أولى المستهدفين وهو ما حصل بفعل من جراء الأزمة الليبية.
- التوصل الى اجابات واقعية ومنطقية. انطلاقا من هذا التساءل هل نجحت بالفعل هذه الثورات أو ما يسمى بالربيع العربي في تحقيق أهدافها الثورية ؟ ولماذا استعصاء التحول الديمقراطي السلمي ؟.

2.أهمية الموضوع:

يرتبط الموضوع بحقل الدراسات الأمنية والسياسية، وباعتبار أن الأمن يشكل أحد المضامين الأساسية والهامة بالنسبة للدولة – المجتمع – الفرد. وبهذا الأساس ينطوي الموضوع على أهمية علمية وأخرى عملية:

- **الأهمية العملية:**تكتسي الأهمية العملية في استضاح مفهوم الدولة الفاشلة والمنهارة، وما تفرزه من تداعيات ومخاطر على الأمن الاقليمي، بمعنى اعطاء صورة لانعكاسات مخاطر عدم الاستقرار على دول المغرب الكبير.

- **الأهمية العلمية:** تبرز الأهمية العلمية في الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرين هما عدم استقرار الدولة والأمن الاقليميبمعنى دولة غير مستقرة أي جوار غير مستقر، وتركيز على الأبعاد الفعلية للمشكلة البحثية.

3.الهدف من الدراسة:

ان المبتغى من هذه الدراسة التحقق من الطرح العلمي والأكاديمي لمسألة الدولة الفاشلة والمنهارة وما تشكله فعليا وعمليا من تهديدات على المستوى الأمن الاقليمي والمتجسد حاليا في الدولة الليبية، بحيث أن المنطقة المغاربية مازالت تعاني من أزمة دولة وهذا ما أنتج دولا فاشلة ومنهارة.

ان الغرض من هذه الدراسة تكوين حصانة فكرية وسياسية وثقافية لدى المجتمعات والأنظمة السياسية التي لا زالت تعاني من أزمات في جميع المجالات والهدف هنا استدراك النقائص.

4.أدبيات الدراسة:تناولت هذه الدراسة بالاعتماد على جملة من الأدبيات العلمية الأكاديمية متنوعة في تحليل وتشريح هذا الموضوع انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي من أدبيات أجبية وعربية.

أ – الأدبيات العربية:

1. كتاب " **الدول الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**"المؤلفه**نعوم تشومسكي** ترجمة سامي الكعكييذهب **تسومسكي** في هذا الكتاب الى توضيح مسالة الدولة الفاشلة وعلاقتها بالدول المارقة بالمعنى التي تعادي الولايات المتحدة الامريكية، ويسعى الى برهنة ان امريكا تمثل خطرا على الامن الدولي والسلام العالمي اكثر من تلك الدول.
2. كتاب " **أمريكا والدولة الفاشلة "لمؤلفه رنا أبو عمرة** الذي يوضح تفسرات حول ظاهرة الدول الفاشلة وعلاقتها بأمريكا مبينا اختلافات المصطلحات المتباينة والمؤشراتها من دول هشة وضعيفة وأشباه الدول وأخيرا الدولة المنهارة.

3. كتاب " **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فبراير 2011"لمؤلفه ابراهيم سليمان** الذي يصف حالة الدولة الليبية منذ اندلاع الثورة فيها الى سقوط القذافي موضحا أسبابها ومتغيراتها، والوقوف على مساراتها وسياقاتها.

ب –الأدبيات الأجنبية:

1. كتاب " **التفكك واستعادة الشرعية** " لمؤلفه ويليام زرتمان يحاول الكاتب في هذا الكتاب الوقوف على تشخيص حال الفشل والانهيار وفقدان الدول والأنظمة السياسية شرعيتها.

2. كتاب " **أمن الدولة: النظام العالمي الجديد وما بعده** " لمؤلفه باري بوزان يبين فيه مسألة الأمن مستوياته ليشمل ويتوسع الى الأمن الجماعي.

3. كتاب " **الثورة الليبية: التصعيد والتدخل** " لمؤلفه ديفيد ويتر يصف حالة الثورة منذ نشوؤها الى تدخل الخارجي.

5.مشكلة الدراسة:

لقد ذهبت هذه الأدبيات وغيرها الى محاولة اعطاء العديد من التفسيرات حول ظاهرة الدول الفاشلة والمنهارة انطلاقا من مؤشرات وأسباب وأزمات، وذلك بفعل تراكم مشكلات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية واقتصادية وتاريخية، وما يمكن أن تحمله هذه الدول من مخاطر أمنية عابرة للحدود الوطنية متزامنا مع اسقاط هذه الحالة على الأزمة الليبية التي تعيش حالة عدم الاستقرار وما تحمله من تهديدات على الأمن الاقليمي. ومن خلال ما تم استعراضه يمكن أن نطرح الاشكالية التالية:

" الى أي مدى يمكن اعتبار أن عدم استقرار أوضاع الدولة الليبية تشكل تهديدا فعليا للأمن المغاربي؟ "

ومن خلال هذه الاشكالية يستوجب الاجابة عن الاسئلة التالية:

1. كيف تأسست الأزمة الليبية؟ وماهي أسبابها وعوامل حدوثها؟
2. ما طبيعة المخاطر والتهديدات الأمنية الناجمة عنها؟

3. كيف تفاعلت الأزمة الليبية مع الأزمات الاقليمية للمنطقة؟
4. كيف أثرت الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي المغاربي؟

6.الفرضيات:

بناءا على هذه الاشكالية المتبوعة بجملة من التساؤلات يستلزم وضع الفرضيات التالية:

1. ان عدم الاستقرار الأوضاع الليبية نتيجة انعكاس لعوامل وطبيعة شكل الدولة والمجتمع.
2. ان انهيار المؤسسات السياسية والأمنية وغياب السلطة المنظمة يفرز جملة من المخاطر الأمنية.
3. تشكل وتطور التهديدات الأمنية وانتشارها يزيد من حدة أزمات الأمن الاقليمي لدول المغرب الكبير.

7.حدود ومجال الدراسة: ترصد من خلال نقطتين:

1. تعتبر الأزمة الليبية ضرورة بحثية انطلاقا باعتبارها نوع جديد من التغيرات الحاصلة في النظام الاقليمي المغربي الذي يمثل منطقة هامة واستراتيجية.
2. تقيم المخاطر الأمنية لا من حيث احتمالية وقوع الخطر أو تأثيرات الخطر.

8.الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

1. **الإطارالزمني:** منذ موجة التغير التي مست ليبيا 2011 الى يومنا هذا.
2. **الإطارالمكاني:** منطقة المغرب الكبير، شمال افريقيا.

9.مناهج الدراسة:يعتمد دراسة هذا الموضوع المناهج والاقترابات التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا على المنهج الوصفي لاستقصاء طبيعة ظاهرة فشل وانهيار الدول وما تفرزه من مخاطر أمنية المتعلقة بتلك التهديدات، والمتجسدة في تلك

الحالة الليبية بغرض فهم الأسباب والحقائق وراء انهيار الدولة ومدى تأثيرها على المحيط الاقليمي.

- **المنهج دراسة حالة:** تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لأننا بدراسة حالة عدم الاستقرار المتمثلة في الأزمة الليبية وتفاعلاتها وأثارها على الأمن المغاربي.

10.صعوبات الدراسة: تكمن صعوبات الدراسة من ناحيتين:

أولا: قلة المراجع العلمية الأكاديمية البحثة باللغة العربية بحيث تناولت الموضوع بجانب سطحي كما أنها لم تعالج الموضوع بشكل تحليلي فقد كانت مجرد رصد للحالة بدون التوصل الى نتائج يمكن أن تكون نقاط يعتمد عليها في البحث العلمي. ومن جهة وفرة المادة العلمية الأجنبية ولكن تأخذ منها وقت طويل للترجمة.

ثانيا:ضيق الوقت الممنوح للدراسة وخاصة موضوع مثل الأزمة الليبية يستحق وقت كافي للبحث حتى نتمكن الاحاطة بجل الجوانب خاصة وأن دراسة هذه الأزمة تستدعي الوقوف على العديد من المتغيرات والمعطيات.

12.تقسيم الدراسة:

تم تناول موضوع الدراسة والمتمثل في **انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي،** وفي اطار البحث تم تقسم هذا الموضوع الى ثلاثة فصول:

تعرض الفصل الأول في تشخيص تلك المخاطر الأمنية التي تفرزها الدولة الفاشلة والمنهارة، والذي اشتمل على مبحثين يوضح فيهما تعريفات ومؤشرات الدولة الفاشلة والمنهارة وكذلك طبيعة أزمات الدول المنهارة وتهديداتها للأمن الاقليمي.

أما الفصل الثاني تناول مشكلة بناء الدولة الليبية وأزماتها الأمنية الداخلية. متضمنا مبحثين يرصد من خلالهما أسباب انهيار النظام القديم انطلاقا من تلك المتغيرات الداخلية والخارجية، وكذلك المشاكل السياسية والأمنية الداخل الدولة الليبية.

وأخيرا الفصل الثالث فقد تناول عدم الاستقرار الأمني في ليبيا وتهديداته على الأمن الاقليمي المتمثل في مبحثين يركزان على تطور التهديدات الأمنية في المنطقة وكذلك تفاعل الازمة الليبية مع الأزمات الاقليمية واتساع رقعة العمل الأمني.

الفصل الاول:

المخاطر الأمنية للدول الفاشلة

الفصل الأول: المخاطر الأمنية للدول الفاشلة.

ان الراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية للفترة التي تلت انقضاء الصراع الايديولوجي الذي ميز حقبة الحرب الباردة، يجد أن تحولات هامة قد لحقت بطبيعة المخاطر التي أصبحت تهدد الوحدات السياسية الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ أمنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيرا النمط التقليدي (التهديدات العسكرية)، بحيث برزت تهديدات أخرى بما أصطلح عليه باسم التهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية التي تشكلها الدول الفاشلة أو المنهارة. فمن خلال هذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى استعراض مفهوم الدولة الفاشلة والمنهارة ومؤشراتها وكيفية عمل بناءها وما تعانيه من أزمات وكيف تشكل خطر وتهديد.[1]

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة والمنهارة.

لقد حظيت مسألة **الدولة الفاشلة** بالعديد من المناقشات والمناظرات الواسعة في الأدبيات السياسية واهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين الغربيين وصناع القرار السياسيين خاصة بعدما أصبحت ما تشكله من تهديد للأمن والسلم الدوليين، لذا تبين مفهوم الدولة الفاشلة كأحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية إلا منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبح عمليا ضمن مستوى أجندات السياسة الخارجية للدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد أن أول من استخدمه هو الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ليصف به دولة السودان التي كانت تعيش حالة الأمن وعدم الاستقرار " الحرب الأهلية 1991 "، ثم امتد ليشمل المناطق التي تشهد أزمات انسانية مثل هايتي – ليبيريا – رواندا وإخفاقها في بناء الدولة الحديثة وما تمثله من تهديد حسب نظرهم للأمن والسلم الدوليين، ومن هنا أصبح الاهتمام وظهور الدراسات المتخصصة بالدولة الفاشلة والمنهارة لعل أهمها مجلة فورين بوليسي**foreignPolicy**ومؤسسة دعم السلام **fund for peace**، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تغير الخطاب الأمني اتجاه الدول الفاشلة باعتبارها

1– أدمام شهر زاد، " **الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية** "، الجزائر، العدد الأول، 2015، ص . 46 . 47 .

تشكل تهديدا للاستقرار الدولي اثرعجزها عن قيام بوظائفها الاستراتيجية وتشكل تصور مفاده يعطي الحق لأطراف خارجية التدخل في شؤون الداخلية لهاته الدول.[2]

المطلب الأول: تحديد تعريف الدولة الفاشلة والدولة المنهار.

تتفق معظم التيارات الفكرية والاتجاهات التنظيرية على أن الدولة كيان سياسي تنظيمي تقوم بوظائف أساسية والمتمثلة في الوظيفة الاجتماعية وهنا نركزعلى تلك الأسس والعادات والمقومات والأعراف التي تقوم عليها الدولة لأن وجود المجتمع سابق وجود الدولة، الوظيفة السياسية ومتمثلة في النظام السياسي لإدارة الحكم، وكذلك الوظيفية الاقتصادية المبنية على أساس تنظيم مصادر الثروة وعوامل الانتاج، ثم تليها الوظيفة الادارية والقانونية المتمثلة في تنظيم السلطات والتسيير الاداري وفق القانون، وبعدها الوظيفة الأمنية القائمة على حماية وضمان وصيانة الأمن الداخلي والخارجي، أما الوظيفة الاتصالية التي تعتبر حلقة ربط جميع هذه الوظائف القائمة على الايديولوجية الجامعة للكيانات الاجتماعية، ولكن هذه الأخيرة أصبح محل مراجعة ونظر في كيفية قيامها على المستوى الدولي والوطني، من خلال محتوى هذه الوظائف ومجال امتدادها واختصاصها وأليات عملها، وهذا ما أملته الظروف والمتغيرات والتحولات الذي شهده هيكل النظام الدولي، والواقع السياسي خاصة بعد بروز فواعل جديدة بمعنى فواعل ما دون الدولة وفواعل ما فوق الدولة، وهذا مما أثر بشكل كبير على بنية الدولة، ومن جهة أخرى نجد أن الدولة ككيان سياسي في الفكرالسياسي يتقاسمه منظوران متمثلان في اتجاهان كما يقول المفكر " **فوكوياما** " الاتجاه الأوروبي يركز على المصلحة العامة بمعنى الدولة الحارسة،والاتجاه الأمريكي يركزعلى خدمة المصالح الفردية التي تم الاعتراف بها ديمقراطيا، الاتجاه الثاني ترتبط الدولة بنظرة أداتية من خلال تلك الوظائف التي تقوم بها وتوفير الخدمات العامة للمواطن، وبهذا الأساس نصنف الدول القوية والفاشلة.[3]

2-Christine BartolfEt Bernard I.Finel ,**" Are We Wining : Measuring Progress In The Struggle Against Al Gaeda An Assocaited Movements "** . Report , (Washington : American Security Project , 2009)P . 9 .

3-Francis Fokoyama ,**State Building : Gouvernance Et Ordre Du Monde** (Paris : Latable Ronde , 2004) pp . 168 .169 .

يعتبر المفكر" **كالفي هولستي** " من بين المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي ما بعد الحرب الباردة، فقد أشار في دراسة استشرافية للوضع الدولي في كتابه " **الدولة والحرب وحالة الحرب** " بأن الصراع الدولي المتمثل في الحروب سوف ينتقل الى الدولة بحد ذاتها بمعنى تكون الحروب داخل حدود الدولة الواحدة وأطلق عليه اسم " **حروب الجيل الثالث** "، وفي نظر " **هولستي** " أن هذه الحروب نتيجة ضعف الخصائص البنيوية للدولة مركزا على مقومات السيادة، بحيث يرى أن الدولة الضعيفة تفتقد لمقومات السيادة الداخلية من رغم لها نفس الوضع الشرعي للدول القوية على المستوى الدولي، وبهذا يرى " **هولستي** " أن مسألة عجز الدولة في توفير الامكانيات للازمة للفرد يرجع الى وجود مقاومة محلية، ويقصد بها تلك العوامل المتسببة في العجز والمتمثلة في الانقسامات الاثنية والعرقية والمذهبية والطائفية مما يدخل الدولة في أزمات حادة وعنف شديد ما يسمى " **بالحروب الأهلية** ".[4]وهنا يميز " **هولستي** " بين الدولة القوية والدولة الضعيفة . **الدولة القوية:** " الدولة التي حسمت أمر شرعيتها ومشروعيتها وفق التداول السلمي على السلطة المبني على قنوات مؤسسية، ولها سيطرة فعلية على الحدود الاقليمية والقوات المسلحة ولها الفاعلية في أداء أدوارها ". **الدولة الضعيفة:** " الدولة التي تعاني أزمة هوية يعني عدم القدرة على تحقيق الاندماج الوطني وانعدام آليات العمل السياسي الديمقراطي، وكذلك أزمة شرعية السلطة **(العنف)** والعجز في توفير الخدمات الأساسية ".

يقول " **تد روبرت غور وجاك غولدستون"**: ان تعريف الدولة الفاشلة أعتمد على أساس متغيرات ارتبطت بتلك التحولات التي شهدها النظام الدولي، فنلاحظ خلال الفترة الممتدة من سنة **1955** الى سنة **1994** كان تشخيص الدولة الفاشلة بالاعتماد على متغير الصراعات الداخلية من خلال استمرار انهيار البنى المركزية التي تمس السلطة لفترات، ثم بعد سنة **1998** تم الاعتماد

4-KaleviHolsti ,**The State War And The State Of War** (London : Canbridge University Press , 1995) P. 18.

على متغير النزاع المدني وانتهاك حقوق الانسان والأزمات التي تشهدها الدولة " **الكفاءة التنظيمية للدولة ودرجة شرعية السلطة**".[5]

يذهب قاموس " **بنغوين للعلاقات الدولية** " الى تعريف الدولة الفاشلة بأنها: " *الدولة التي تعاني صراع وعنف طائفي وقومي واثني وعرقي نظرا لانهيار النظام والقانون والخدمات الأساسية.* "، نجد هنا ربط الفشل بالصراع والعنف العرقي والاثني أي اشكالية هوية، وهذا ما سوف يؤثر على النظام الأمن الاقليمي خاصة إذا كانت هذه العرقيات والاثنيات لها امتداد خارج حدود الدولة.[6] ويعرف " **بيار سيناركلانز** " الدولة الفاشلة: "هيالدولة التي تعاني نقص سيادة ولا تستطيع ضمان القانون والنظام العام في مجالها الداخلي وعجز في اقامة السلم المدني، ما يؤدي الى حالة الفوضى المستديمة".[7]

ونجد كذلك المفكرين " **ويليام ألسون ورونالد زيمرمان** "في تشخيص ضعف الدولة انطلاقا من خاصيتان التهديد في وحدة الدولة والعنف غير الشرعي. يقول " **وليام ألسون**": " الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني من خطر في وحدتها واستمرار كيانها وبقائها. "، ويقول " **رونالد زيمرمان** "هي الدولة التي لا تملك القوة الشرعية في ممارسة شرعيتها على اقليمها، وضعف قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية ".[8]

وبهذا يشير المفكر **روبرت جاكسون** في كتابه "**أشباه الدول**" الى أن الأزمة تحدث في حالتين إذا كانت الدولة فاشلة أو منهارة "، وعلى هذا الأساس أي خلل في القدرة أو العجز في القيام بهذه الوظائف يدخل الدولة في أزمة، وهنا يذهب المفكر الى ربط اشكالية الفشل الدولاتي بعجز الدولة

5-JackColdstone Et Ted Robert Curre (Et All) , **State Failure Task** Force Report : Phase3 Frindings, Mclean , Va : ScienceApplications International Corporation , 30 September 2000 , Pp. 6 – 9 .

6 غراهام ايفانزو جيفرينوينهام، **الدولة الفاشلة**، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، 1997، ص. 22.

7-Pierre De Senarclens ,**Mondialisation : Theories Enjeux Et Debats** (Paris : Armand Colin , 2002) , P . 158 .

8-Donald Potter , **State Responsibility : Sovereignty And Failed State** , PaperPresontedAt The Australian Political Studies Association Conferonce,School Of Government, University Of Tasmania , 29 Septembre 2004. P. 2.

الوظيفي وضعف الكفاءة والفاعلية في أداء الأدوار،وهذا ما يمكن تسميه بالفشل البنيوي للدولة الذي سوف يخلق أزمات متنوعة ومتعددة لها تأثير في الدائرة الأمنية على المستوى الوطني والاقليمي والمستوى الدولي بمعنى حالة اللأمن وللاستقرار.[9]

أما بالنسبة للمفكر" **وليام زرتمان** " فهو يفرق بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة مبينا تلك الاختلافات وخصائص الفشل والانهيار. فيعرف الدولة الفاشلة " هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها من عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها." وهنا يركز كذلك " **زارتمان** " على القدرة فيرى أن الفشل هو عدم القدرة الدولة في أداء وظائفها ويرجع السبب في ذلك مسألة السلطة واحتكارها بشكل غير سلمي وعدم وجود مصداقية وثقة ورضا بين الحاكم والمحكوم أي وجود أزمة شرعية، أما الدولة المنهارة "هي تلك الدولة التي تعاني من مرض انحلالي على المدى الطويل بحيث يحدث مسار انحلالي تراكمي تتأثر وتتآكل فيه كل هياكل الدولة، وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها أي في نقطة الذروة، وبهذا يمكن القول إنها عملية انفجار للمجتمع المنظم. "، من خلال هذا التعريف يرى " **زارتمان** " بأنها الدولة التي تفتقد الى الخصائص المركزية البنيوية لأي دولة وظيفية، وبصيغة أخرى تشير الى حالة انحلال تام للهياكل والسلطات والنظام السياسي للدولة، حيث تعجز المؤسسات الرسمية عن ممارسة صلاحياتها الأمنية والسياسية والدستورية على حدودها الاقليمية. وهذا ما يجعلنا نفرق بين الدولة الفاشلة والمنهارة.[10]

ضعف في هياكل المجتمع ____دولة فاشلة. انفجار المجتمع المنظم____دولة منهارة.

ويشير كذلك المفكر" **روبرت روتبرغ "في** كتابه " أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي تتميز بالعنف على المستوى الداخلي والضعف في القدرة على تحقيق وتوفير السلع السياسية الأساسية

9-غرهام ايفانز وجيفري نوينهام، " **الدولة الفاشلة** "، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،مرجع سابق الذكر، ص. 44.

10-William Zartman ,**The Desintegration And Restoration Of Legitimate** (Usa: Lynne Rienner , 1995) P. 01.

لمواطنيها، وبالتالي تصبح الحكومة فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وهنا حتى الدولة تفقد شرعيتها الدولية. "، من خلال هذا التعريف يحدد " **روتبرغ** " الخصائص التي تتميز بها الدولة الفاشلة على مستويين:

أولا: مستوى العنف: يقصد به العنف السياسي المتمثل في قمع المظاهرات ووضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير،وكذلك انتشارالاجرام السياسي والتوترات خاصة النزاعات الاثنية والعرقية والقبلية والمذهبية وكذلك استخدام الاكراه الاجباري ضد المواطنين.

ثانيا: مستوى القدرة: بمعنى العجز في مستوى الخدماتي ما يسميه بالسلع السياسية،وهذا كنتيجة لضعف السلطات وضعف الأداء الحكومي في توفيرهذه السلع بمعنى لا فعالية في البنى التحتية، وعلى هذا الأساس يرى " **روتبرغ** " أن هذه الخصائص تؤدي الى مصادرة العقد السياسي والاجتماعي وهذا ما يخلق أزمة شرعية على المستوى الوطني والمستوى الدولي، فحسب " **روتبرغ** " أن الفشل له علاقة بتلك الوظائف الأساسية المنوطة بالدولة والقدرة على القيام بهذه الوظائف، وهو يميز بين أربع مستويات للدولتية:[11]

الدولة القوية: هي الدولة لها القدرة في توفير السلع السياسية لمواطنيها بأعلى نوعية المتبوع بأداء تنظيمي محكم، وكفاءة جيدة في السيطرة على حدود اقليمها بفعالية.**الدولة الضعيفة:** هي الدولة تكون في حالة ضعف بسبب القيود الاقتصادية والجغرافية المتعلقة خاصة بالموارد الطبيعية، وضعف البنى التحتية التي تشكل القاعدة الأساسية للدولة، وكذلك وصراعات ونزاعات نتيجة حكم استبدادي أو نتاج عوامل مجتمعية راجعة الى التنوع الاجتماعي.**الدولة الفاشلة:** هي الدولة التي تكون الحكومة غير قادرة على القيام بالوظائف الأساسية للدولة، وعاجزة عن توفير السلع السياسية لمواطنيها، وعدم وجود استقلالية للسلطات خاصة، وتكون السيطرة على الاقليم نسبية. **الدولة المنهارة:** وهي الدولة التي تتميز بغياب تام وكلي لسلطة الدولة، وانهيار لجميع

11−Robert Rotberg ,**When State Fail : Causes And Consequences** (Uk : Princetion University Press , 2003) , pp. 1 – 4.

المؤسسات الرسمية الأمنية والسياسية والدستورية،وبهذا يؤسس مفهوم عملي للفشل على النحو التالي:**دولة قوية–دولة ضعيفة–دولة في طريق الفشل–دولة فاشلة–دولة منهارة.**

ومن جهة أخرى نجد المفكر " **ويلهايم هيتماير**" الذي وضح أن الفشل كخاصية يتميز بمستويات وهذا ما يجعلنا أن نقسم هذا الفشل الى أربعة أنواع: بمعنى أن الدول الفاشلة يختلف فشلها من دولة الى أخرى على حسب اختلاف خصائص الفشل.[12]

النوع الأول:من حيث مستوى فقدان السيطرة التامة والكلية على حماية وصيانة النظام الداخلي للدولة المتعلق بحماية الاقليم والحفاظ على النظام السياسي ومنع النزاعات مثل: مالي حاليا.**النوع الثاني:** من حيث مستوى اخلال النظام الداخلي المتعلق بتآكل الشرعية وغياب آليات العمل الديمقراطي واحتكار السلطة من طرف نخبة معينة مع وجود مؤسسة عسكرية قوية مثل: كوريا الشمالية. **النوع الثالث:** من حيث مستوى الأمن أي فقدان القدرة على شن الحروب وحماية الاقليم من التهديد الخارجي مع بقاء قدرة نسبية في المحافظة على النظام الداخلي (قدرة امكانياتها على قمع مواطنيها). **النوع الرابع:** من حيث مستوى العنف،وهذا النوع يشترك مع النوع الأول لكن فقدان جزئي للقدرة وسيطرة على الاقاليم ككل بحيث وجود انفلات أمني في بعض المناطق أي حماية المناطق الحساسة كالعاصمة.

أما بخصوص الدولة الهشة فيعرفها المفكر" **برينكرهوف"**: " أن الدول الهشة دول ديناميكية وتتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع أو الأزمة أو الفشل، وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار ". ويرى المفكر " **بريسكو** " أن "حالات هشاشة الدولة لا تتشابه كثيرا إلا في أعراضها: الفقر وانعدام الأمن والميل الى الصراع والفساد."، بمعنى أن الدولة الهشة هي التي

12–WilhelimHeitmeyer (And Other) , **Controle Of Violence : Historical And InternationnalPrespectives** (Usa : Business Media And Spring Science , 2011) , pp. 539 – 540.

تواجه قيود في العملية التنموية، ويرجع ذلك الى تدخل الفاعلين الدوليين وهذا ما يعيق قدرتها واردتها السياسية.[13]

ويعني " **نعوم تشومسكي** " بتعبيرالدولة الفاشلة: "*هي الدولة التي لا تقدرأو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف وتعتبر نفسها فوق القانون محليا أم دوليا*"،[14] وبالتالي هي دولة تمارس العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين، وارتكاب الشنائع ضد الديمقراطية بشكل يجرد مؤسساتها من أي جوهر ديمقراطي حقيقي، وهنا يظهر النقد الشديد الذي يحمله المفكر لسياسات الحكومة الأميركية، إذ يسعى " **تشومسكي** " في أكثر من مناسبة الى المقارنة بين سياسات الحكومة الأميركية وسياسات الدول والجماعات التي تعاديها مثل العراق في عهد صدام حسين وإيران، وصربيا في عهد سلوبودان ملوسوفيتش، وحركة حماس، لكي يثبت أن أميركا تمارس نفس السياسات التي تهاجم تلك الدول والجماعات بسبب ممارساتها. بل ويسعى " **تشومسكي** " إلى البرهنة على أن أميركا تمثل خطرا على الأمن الدولي والسلام العالمي أكثر من تلك الدول.

المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي.

لقى اهتمام ظاهرة الدول الفاشلة وتحديد مؤشرات الفشل الدولاتي من جهات أغلبيتها أمريكية، فقامت بوضع نماذج ومؤشرات للقياس الفشل وعلى أساسه يتم تصنيف الدول، ويتم هذا انطلاقا من تلك الأزمات التي تشهدها بنية الدولة، وهنا يكمن الحديث عن الحركيات المسببة والمؤدية الى الفشل، وكما تكلمنا سابقا أن الدولة الفاشلة تعرف بالعديد من المستويات ألحقت العديد من التسميات الدولة الهشة الدولة الضعيفة الدولة المنهارة، وعلى هذا الأساس اختلفت الرؤى حول مؤشرات قياس فشل الدولة.

13– التقرير الأوروبي حول التنمية، **التغلب على الهشاشة في افريقيا**، مركز رويرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دمينيكو دي فيسولي، عام 2009، ص. 9.

14– نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة : اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر : سامي الكعكي (بيروت : دار الكتاب العربي، 2007)، ص. 08 – 17.

أولا: – دليل the political stability task force مؤشرات الاستقرار السياسي: تتعلق بمظاهر عدم الاستقرار السياسي وعلاقته بطبيعة النظام السياسي من خلال التركيز على العوامل البنيوية والدولية:[15] **1 – الحروب الثورية:** تتميز هذه الحروب بالعنف الحاد المسلح وبالاستمرارية أي طويلة المدى وهي موجهة ضد الدولة اوالنظام السياسي من طرف جماعات منظمة ومسلحة تهدد بإسقاط نظام سياسي أو تغير السلطة المركزية او الانفصال بجزء من اقليم الدولة،كما تتميز هذه المليشيات الى حركات سياسية سرية تكون داخلية وبوجود دعم خارجي مثل الحالات: حرب كولومبيا 1984، الوضع في الجزائر 1991، وفي الاخير نجد بأن المؤشر الذي تصنف عليه الحروب الثورية هو درجة العنف الحاد المسلح.

2 – الحروب الاثنية: حالة من النزاع القائم على أساس التنوع والاختلاف العرقي والاثني واللغوي والعشائري أو أقليات وطنية التي تطالب بتعزيز موقعها السياسي والاجتماعي،ومن أسباب هذا يرجع الى معاملة النظام السياسي مع هذا التنوع،كما تشهد الحروب الاثنية محاولات انفصالية مثل: الحركة الانفصالية وحركة التاميل في سيرلانكا 1983،وفي هذه الحالة يتم استبعاد الحرب التي تستهدف أحداث التحول السياسي مثل: أحداث غيتوهات السود في جنوب افريقيا 1976 أو حالات التي تستهدف مباشرة سلطة الدولة.

3 –تغيرات مضادة في النظام السياسي: ترتبط هذه الحالة بمسألة نمط الحكم وهي حالة مفاجئة وحادة في تغيير شكل نمط الحكم ويصاحب هذا التغيير عنف جزئي وتمر الدولة هنا بفترة اللاستقرار السياسي بحيث يكون هناك انهيار جزئي أو كلي لسلطة الدولة،ويقاس هذا التغيير في النظام من خلال فشل السلطة وانهيار مؤسساتها وكذلك درجة العنف المصاحب للتغيير في النظام مثل الثورات العربية حاليا.

15–JackColdstone Et Ted Robert Curre (Et All) , **State Failure Task** Force Report : Phase 3 Frindings, Mclean, Va : ScienceApplications International Corporation ,30 September 2000, pp. .13.14

4 –حالات الابادة والقتل السياسي: تتعلق بالحروب الأهلية بحيث تستهدف جماعات أوعمليات القتل السياسي التي تمارسها السلطة ضد مجموعات سياسية أو اجتماعية نتيجة الرفض المطلق لسياسات السلطة وشكل نمط الحكم وتقاس بالعدد السنوي للقتلى الذين يتحددون من خلال خصائصهم العرقية والاثنية مثل: الوضع في روندا والسودان1994 أو من خلال انتمائهم السياسي كمعارضين للسلطة مثل: الشيلي 1973.

ثانيا: مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام:

يقدمان دليل الدولة الفاشلة بالاعتماد على 12 مقياسا موزع على ثلاثة مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية وفق مجموعة من المؤشرات:[16]

1 – المقاييس الاجتماعية:

أ – مستويات عالية من الضغط الديمغرافي وتتضمن الضغوط الناتجة عن الكثافة السكانية حول مصادر الحياة الأساسية وكذلك استيطان جماعات اجتماعية تشكل تهديد لحرية المشاركة في النشاطات الحيوية،وهذا ما يؤثر على التفاعل الاجتماعي الناتج عن انحراف التوزيع العام للسكان بين المجموعات الاثنية المتنافسة.

ب –النزوح الشديد للسكان يؤدي الى موجة من اللاجئين الناتجة عن تنقل الأفراد وما تفرزه من حالات تنامي العنف والقمع مما ينتج اضطرابات ومشاكل أمنية وإنسانية تهدد الدولة والعلاقات بين دول الجوار.

16–إبراهيم غالي،" **دليل الدول الفاشلة : الفوضى تهدد العالم** "، في :
http://www.islam online.net//. 2006/5/6 .بتاريخ

ج –حالات الانتقام التي تقودها جماعات مسلحة ضد جماعات أخرى من خلال تاريخ عدائي وإتباع سياسة التهميش والإقصاء ما يفرز حالات القمع والتعذيب المسلط ضد جماعة معينة من طرف جماعة مهيمنة.

د –الهجرة مستمرة للسكان ويتضمن هجرة العلماء والمعارضين السياسيين،وكذلك الهجرة الطوعية للطبقة الوسطى خاصة فئة الشباب بسبب حالات القمع والاضطهاد والتدهور الاقتصادي.

2- المقاييس الاقتصادية:

أ – التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بين المجموعات الاجتماعية والمتمثلة في عدم المساواة بين المجموعات أو خدمات غير متساوية بين الجماعات وكذلك مستويات الفقر،وتقاس بنسبة التعليم ووفيات والعمل والمكانة الاقتصادية بمعنى نسبة ارتفاع حجم الشعور القومي المرتبط أساسا بعدم المساواة.

ب –انهيار حاد وعنيف للاقتصاد المؤدي الى تدهور المستوى المعيشي وارتفاع مستوى الفساد والصفقات المشبوهة والصعوبات الاقتصادية للسكان الناتجة عن برامج التقشف الاقتصادي ونمو الاقتصاد الموازي وتهريب رؤوس الأموال،وهذا نظرا لعجز وفشل الدولة في تحقيق التنمية.

3 – المقاييس السياسية:

أ – فقدان الشرعية وانتشار اجرام الدولة المرتبط بفساد النخبة وانعدام الشفافية والمساءلة وعدم تمثيل حقيقي للمجموعات وارتفاع في شبكات الاجرام التابعة للنخبة الحاكمة،وهذا ما يترتب عليه فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والعمل السياسي من خلال مقاطعة الانتخابات والمظاهرات والعصيان المدني.

ب – تأكل متسارع للخدمة العامة من خلال اختفاء وظائف الدولة خاصة حماية الأفراد من العنف والعجز في توفير الخدمات الأساسية للمواطن مثل الصحة والتعليم وغيرها بسبب اقتصار الجهاز الحكومي للدولة فقط على الوكالات التي تخدم النخبة السياسية والعسكرية.

ج – الاستخدام التحكمي لحكم القانون والانتهاكات واسعة لحقوق الانسان والمتمثل في الانهاء العمل بالدستور أو تعديل الدستور حسب مقاس النخبة الحاكمة وتقليص دور المؤسسات

السياسية،وكذلك تسجيل اختراقات واسعة لحقوق السياسية والاجتماعية.

د-جهاز الأمن يعمل كدولة ضمن دولة بمعنى الدولة الموازية من خلال تكوين مليشيات* خاصة لفائدة الدولة بهدف ارهاب المجتمع،ووجود انقسامات في المؤسسة العسكرية تعكس ولاءات مختلفة للنخبة السياسية.

هـ-ارتفاع الانقسامات داخل النخب السياسية يلاحظ من خلال تجزئة النخبة حسب ثقافة معينة ما يشكل مجموعات متصارعة من أجل السيطرة على المؤسسات السياسية لخدمة مصالح معينة.

و-تدخل دول أخرى أو الفاعلين الدوليين بمعنى التحكم في سياسة الداخلية للدولة عن طريق دعم مجموعة أو **مليشيات*** داخل الدولة الواحدة أو مساعدات اقتصادية أو سياسة خارجية اتجاه قضية معينة بهدف التأثير.

ثالثا: أبرز الجامعات ومراكز البحث في تصنيف الدول الضعيفة والفاشلة:

1-مؤسسة بروكنجز البحثية:(مقياس بروكنجز لضعف الدول في العالم النامي). ويدخل في التصنيف الصادر عن بروكنجز 141 دولة نامية على مستوى العالم، ويعتمد مقياس الحكم وأداء الدولة في مجلات أربعة أساسية الاقتصادية، السياسية، الأمنية، ومدى تحقق الرفاهية الاجتماعية، ويشمل كل مجال حزمة مؤشرات فرعية الدالة عليه.

2-وقفية السلام ودورية السياسة الخارجية: منذ عام **2005** ويصدر سنويا مقياس عن دورية السياسة الخارجية بالتعاون مع وقفية السلام الذي يرتب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء وظائفها مركزا على تلك الدول التي يعتبرها المقياس مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين، ويعتمد المقياس على 12 مؤشرا لقياس الفشل بين مؤشرات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. حيث يرى المقياس أن ظاهرة الدول الفاشلة ظاهرة تعاني وحدتها من ضغوطات متعددة ومعقدة

***المليشيات** :مليشيا – تنظيم مسلح أو جماعة مسلحة – تشكله عادة قوات غير نظامية من المواطنين يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات بنفس مقاتلي الجيوش النظامية، وهي منظمات مسلحة تابعة لحركات أو أحزاب سياسية. تظهر عادة في الدول التي تتميز بهشاشة أمنية أو في حالات انهيار الأنظمة السياسية.

ومتشابكة بحيث تشمل المؤشرات أغلب محفزات ومسببات الفشل بدءا من القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مرورا بالانهيار الاقتصادي وحتى انتشار حركات العنف والتمرد بما يسمح بالتعرف على الضغوطات الأكثر جذرية لمواجهتها تفاديا لتدهور الموقف وانتقالها لفئة أكثر فشلا في مقياس العام التالي.

ويصنف المقياس الدول بحسب فشلها، وتتضمن نتائج المقياس 4 فئات وهي:- الدول المستنفرة. - الدول المنذرة بالخطر. - الدول المتوسطة. - الدول الثابتة.

ويرتب المقياس الدول بحيث يصبح أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا للفشل وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول.

3- المقياس الصادر عن جامعة جورج ماسون:يعتمد مقياس ضعف الدولة والذي صممه باحثون من جامعة جورج ماسون على الحكم أي قدرة الدولة على أداء وظائفها،قسم الدول في 8 فئات تصنيفية من حيث الوظيفة: (أمنية،سياسة - اقتصادية،اجتماعية)، وفي خطوة أكثر تطورا يشمل المقياس 4 فئات أخرى لتقييم فاعلية كل فئة تصنيفية وظيفية وهي: (الفاعلية الأمنية - الفاعلية السياسية - الفاعلية الاقتصادية - الفاعلية الاجتماعية).

4- المقياس الصادر عن مركز بالفر بجامعة هارفارد:

أعد برنامج الصراعات داخل الدول ومنع الصراعات وتسويتها،ففي عام 2004 نشر الأكاديمي " **روبرت روتبرغ**" نتاج عمل خمس سنوات في كتاب بعنوان **" عندما تفشل الدول "**، ويتضمن الكتاب مقياسا للدول الفاشلة والضعيفة، يعتمد على منظومة من المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويقسم هذا المقياس الدول إلى 3 فئات وهي: منهارة _ ضعيفة _ فاشلة.[17] **أنظر الملحق رقم: -1-.**

17-المرجع نفسه، ص. 16.

المطلب الثالث: متطلبات عملية بناء الدولة الفاشلة.

لقد حظيت إشكالية عملية بناء الدولة بالعديد من المناقشات الواسعة في الفضاء الأكاديمي، فاختلفت الأطروحات ووجهات النظر بينالمنظرين خاصة بما يتعلق بإعادة بناء الدولة الفاشلة والضعيفة، وكما ذكرنا سابقا أن الدولة الفاشلة ارتبطت أساسا بدول النامية والدول التي تعاني أزمة بناء دولة والتي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وهذا ما يجعلنا أمام فرضية يصب محتواها في كيفية عملية بناء الدولة التي تعاني من الفشل الدولاتي، وبهذا المنطلق لابد أن نفرق بين مفهوم بناء الدولة والعملية التي سوف يتم بها بناء الدولة، ولقد ساد مفهوم بناء الدولة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور موجة التحرر من الاستعمارهنا اكتسب مفهوم بناء الدولة في هذه الفترة طابعا تقليديا اتخذ بعدا انسانيا بحيث تمحور حول تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكن بعد نهاية الحرب الباردة تغير مفهوم بناء الدولة نظرا للمتغيرات والتحولات التي طرأت على النظام الدولي، بحيث اتخذ مفهوم بناء الدولة مفهوما أمنيا متعلق أساسا بتلك الدول الفاشلة والمنهارة التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فانصب اهتمام المنظمات الدولية والمجتمع الدولي الى مساعدة هذه الدول في اطار مصالح استراتيجية للقوى المهيمنة.

أولا: تعريف بناء الدولة:

يشيرالمفكر" **فرنسيس فوكوياما** " أن بناء الدولة هو: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي،وهو بذلك نقيض تحجيمها أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في أن معا. تعريفا أيضا مدى الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة بدءا بتوفيرالأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل مرورا بتوفيرالتعليم وحماية البيئة وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة والدفاع عن

الوطن،ومن الجهة المقابلة القدرة المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ. " [18]

نرى من هذا التعريف أن المفكر" **فوكوياما** "عرف البناء بما يقابله من فشل وانهيار أي فقدان النظام السياسي القدرة على القيام بوظائف الدولة وشرعيته، لأن معنى البناء يرتكز على عملية التأسيس السياسي ومأسسة السلطة، ويذهب بأن غياب وقصور مؤسسات الدولة تشكل أزمة حقيقية أمام الدول الفاشلة والضعيفة لأنها أكثر انكشافا نتيجة ما تفرزه من مخاطر أمنية على المستوى الداخلي للدولة وعلى الاقليمي والدولي، خاصة بعد شرعنة المجتمع الدولي للتدخل تحت مسميات عديدة.

وفي هذا الإطار يذهب حقل السياسة المقارنة الى توضيح معنى بناء الدولة بأنه عملية التأسيس السياسي التي يعرفها " **هيليو جاكورايبه** " بأنها عملية زيادة المتغيرات المشاركة في الدولة ويقترح في هذا المجال ثلاث عوامل هي: التعبئة السياسية والتكامل السياسي والتمثيل السياسي."، اما حسب " **دافيد ايستون** " فالبناء مرادف للأساس الذي يدل على: " وجود علاقات متشابكة وثابتة ومجتمعة بصورة دائمة "، فالأساس بحد ذاته هو ظاهرة يبرز من خلالها تجسيد عمل معين بصورة ثابتة.[19]

أما " **صمويل هنتجتون** " فأشارالى تأسيس التنظيمات والإجراءات، والاستقلالية والتماسك بعكس التكيف والبساطة، والخضوع، والتفكك. حيث استخدم " **هنتجتون "مفهوم** الانهيار بصيغة الانهيار السياسي الذي يصيب المجتمعات المتخلفة في سياق عملية التحديث.[20]ونجد كذلك

18-فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر : مجاب الامام (الرياض : دار العبيكان للنشر، 2007)، ص. 5 – 65.

19-حسان محمد شفيق، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1986) ص. 19.

20-فيريل هايدي، **الإدارة العامة من منظور مقارن**، تر : محمد قاسم القريوتي (الجزائر: ديواف المطبوعات الجامعية، ط.1985،9) ص. 67. 68.

المفكر " **تشارلز تيلي** " الذي عرف بناء الدولة على أنه: " بناء منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة تملك قوة السيطرة على اقليمها، ولها سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه مستقلة "، يوضح أن بناء الدولة هو اقامة مؤسسات لها القدرة على اختراق وقوة التغلغل في المجتمع لاستخراج الموارد منه، بمعنى احتكار الدولة لوسائل الاكراه والقهر والعنف الشرعي بوجود مؤسسات قوية، وهذا ما يثبت سيادتها على اقليمها.[21]

ويشير مصطلح **بناء الدولة** الى بناء جهاز حكم الذي يحتكر لوحده الحق الاجباري المادي المشروع فوق أرض محددة أي قدرة الدولة على التغلغل وفرض سلطتها على أراضيها وحماية مواطنيها داخل حدودها وتحقيق استقرار سياسي واجتماعي وتحقيق هوية وطنية جامعة. أن البناء مرهون بوجود استقرار سياسي واجتماعي المبني على أساس الثقة ورضا المجتمع المثبت من طرف نظام سياسي له شرعية وفعالية والقدرة بالقيام بوظائف الدولة وتوحيد الهويات في هوية وطينة واحدة، وبهذا هناك اختلاف بين **بناء الدولة** و **بناء الأمة** وهذه الأخيرة تشير الى تشكيل هوية وطنية موحدة بمعنى ذوبان الهويات وشعور بالانتماء الى الوطن ويتم عن طريق تفعيل مؤسسات الدولة بوجودها المادي والمعنوي بمعنى تبني نهج ادماج المكونات المختلفة بواسطة عمليات سياسية وبرامج اقتصادية واجتماعية وهذا ما يجعلها تتجاوز احدى معضلات الاستقرار الأمني الشامل.

وفي نفس السياق تعرف " **مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية** " بناء الدولة بأنها: " عملية ذاتية لتعزيز القدرات المؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع "، بمعنى أن بناء الدولة يخضع للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية.[22]

21-Ayoob Mohamed ,**The Security Predicament Of The Third Words States** (Colorado : Lynne Rienner Publishers , 1992) pp. 67. 68.

22–كلير كاستليليو، " **بناء الدولة تعمل من أجل النساء ادماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع** "، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان : تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص. 5.

ثانيا: متطلبات عملية بناء الدول الفاشلة:

ان بناء الدولة يشير الى اعادة بناء المؤسسات العامة التي تمكن الدول الفاشلة أو الضعيفة أو الهشة أو المنهارة التي عجزت عن استعادة قدراتها بفعل الأزمات التنموية المتراكمةوالتي تجاوزت في كثير من الأحيان قدرات بعض الأنظمة السياسية مما يتطلب وضع استراتيجيات وتبني مفاهيم مركبة ومتعددة الأبعاد تهدف الى اعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة كي تقوم بالوظائف الاساسية التي تتمتع بها الدولة الحديثة.

المستلزمات السياسية والاجتماعية في بناء الدولة: البناء السياسي ودولة القانون: ان مسألة البناء السياسي مرتكز على " تأسيس عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الدولة والمواطن، ويجعل المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم،ويستند الى مبادئ وأسس احترام قانون الانسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة ". من خلال هذا التصور لابد على الدول الفاشلة والضعيفة اعادة النظر في محتوى العقد الاجتماعي والسياسي لما يكرس لتلك العلاقات المبنية على أساس احترام الحقوق والإرادة الشعبية، ومن تغيير الذهنيات وتكوين ثقافة سياسية تخلق مناخ يسمح ببناء وعي سياسي لدى النخب الحاكمة والمواطن، وكذلك تعزيز مقومات البناء وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والاجتماعية الواسعة والرقابة الشعبية وتحقيق التداول السلمي على السلطة، وان قيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تمارس عملها باستقلالية ونزاهة، وبهذا تقوم عملية بناء الدولة الفاشلة والضعيفة على النقاط التالية:[23]

23–فخر الدين ميهوبي، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار** (مصر : مكتبة الوفاء القانونية،، ط.1، 2014) ص. 44. 45.

1 – بناء الدولة عملية داخلية علاقات الدولة – المجتمع: ان بناء الدولة في شكلها البسيط، هو عملية أداء الدولة لوظائفها بشكل أكثر فعالية، أي أنه عملية داخلية لتنمية القدرة وتطوير المؤسسات، وكذا تقوية شرعية الدولة المسيرة من طرف علاقات الدولة – المجتمع، وتتضمن العمليات الإيجابية لعملية بناء الدولة علاقات متبادلة بين الدولة التي توصل الخدمات لشعبها، والمجموعة الاجتماعية والسياسية التي تربطهم ببناء دولتهم، وهذا ما يتطلب وجود عمليات سياسية شاملة من أجل التفاوض مع علاقات الدولة – المجتمع. ففي الدول المعاصرة المستقلة يتوقع الناس بعض المصالح من الدولة لكي توفرها لهم على أساس شامل متضمنة الأمن، العدالة، تمكين وتحسين الظروف المعيشية كالخدمات العمومية التعليم والصحة، ويقوم الحكم هنا على المحاسبة والمسؤولية، وفي المقابل للمجتمع واجبات اتجاه الدولة كدفع الضرائب القبول باحتكار الدولة للقوة الاكراهية، وكذا القبول بالقيود الاخرى لحريتهم حسب القانون. فبناء الدولة هو السياق المحدد لتاريخ المجتمع وخبرته، ومع ذلك فالدولة هي التي سوف تشكل مستويات وطبيعة التوقعات اتجاه الدولة، وطريقة ارتباط المجموعات الاجتماعية والسياسية بها كما نجد أيضا بالإضافة الى تطلعات الشعب. أن المجتمع الدولي لديه بعض التوقعات حول كيف يجب أن تؤدي الدولة دورها ؟ وهذا ما يعبر عنها في الإعلانات العالمية، وتتضمن التزامات حقوق الإنسان الدولية.[24]

2 – بناء الدولة وعلاقات السلطة ضمن النخب والمجمعات الاجتماعية: إن بناء الدولة مرتبط بالعمليات السياسية التي متتن خلالها تدير وتفاوض العلاقات الاجتماعية السياسيةوعلاقات السلطة بالجماعات المنظمة في المجتمع، وأحيانا تكون هذه العملية عنيفة، لكنها توفر الأساس لتطوير قدرة وشرعية الدولة فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تلائم تطلعات المجموعات المجتمعية من المهم أن تكون الدولة مرنةأي قادرة على إدارة عملية التغيير وأن تكون قادرة على إدارة الصدمات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتغيير دون اللجزء الى العنف. إن

24–Ralph Linton , **Status And Role In Talcott Parsons(Ed), Theories Of Society** (New York : Free Press , Vol.1 , 1961) pp. 203. 204.

التغييرات في التطلعات يمكن أن تولد الهشاشة فإذا ما توقع الناس علاقة مختلفة مع الدولة أكثر من تلك التي يملكونهايمكن أن ينتج توترات سياسية، فالهشاشة يمكن أن تنشأ من الإبعاد والتهميش، حيث أن إبعاد المجموعات السياسية والاجتماعية من الدولة أو من مؤسساتها الرئيسية يجعلهم يحاولون أن يتحدوا الدولة. إن الفشل في إدارة مثل هذه التحديات من خلال تفاوض سياسي أو استجابات أخرى يمكن أن يؤدي بهذه المجموعات للجوء الى معارضة مسلحة ضد الدولة، فإبعاد تلك المجموعات الاجتماعية يجعل الدولة تخاطر بإضعاف بناء الدولة الإيجابي على المدى الطويل.

3 – بناء الدولة والدورة السلمية للشرعية والقدرة الادارية:تساعد الشرعية في عملية بناء الدولة وتكون مدعمة حين يوصل بناء الدولة المنافع للشعب وعملية بناء الدولة تتأثر بدرجة الشرعية التي تملكها الدولةفي نظر شعبها فالشرعية في حد ذاتها وسيلة على حد سواء لبناء الدولة. وفي نفس الوقت ان الدولة لاتوجد دون حد ادنى من القدرة الادارية لان العناصر الاساسية للهيكلة الادارية السليمة هي الاداء الجيد للخدمة المدنية ونظام التسيير المال العام والقدرة على خلق رصيد مالي خاصة عن طريق الضرائب، وتساهم في تقوية الجهاز الاداري المركزي للدولة وفروعه الوطنية في انشاء حكومة وطنية، وبالتالي الدولة القوية كما انه من المهم ايضا في الدولة الجديدة توفراستقامة وفعالية الخدمة المدنية لأنها سوف تؤثر على التعاقب في شرعية الدولة كما انه من المهم معرفة الاسس الاجتماعية التي من خلالها تتعزز التنظيمات البيروقراطية.[25]

6 – تأسيس المرونة في بناء الدولة:ان بناء الدولة الايجابي هو الذي يستجيب لحاجات وتطلعات السكان وبناء الشرعية جزء من العملية التي من خلالها ترتقي الدولة من الهشاشة الى المرونة ان هشاشة ومرونة الدولة يعيشان في مجال واسع ويمكن ان يحدد ويتأثر بعوامل عديدة إلا ان القدرة التنظيمية والمؤسساتية والشرعية وكذلك العمليات السياسية لتسيير التطلعات كلها

25–فخر الدين ميهوبي، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، مرجع السابق الذكر،ص. 44.

حاسمة لتنمية مرونة الدولة على مستوى الداخلي ان العوامل الخارجية والمحيط الدولي سوف يكون لهم تأثير على هشاشة الدولة،اذن عن طريق تأسيس بناء دولة ايجابي وفعال أي بمعنى تطوير مؤسسات وزيادة القدرة السياسية لإدارة الاعمال الاجتماعية،وفي نفس الوقت ايضا تقوية الشرعية التي تتولد عنها الدولة المرنة،وبهذا فإن مصطلح "**تنمية مرونة الدولة**" يمكن ان يستعمل كمصطلح بديل لبناء الدولة.

7-بناء الدولة متميز على بناء الأمة وبناء المؤسسة: ان بناء الامة هو عملية بناء هوية وطنية مشتركة إما أثنية ثقافية او سياسية،كما ان بناء الأمة يمكن ان يكون جزءا مهما من عملية بناء الدولة ويمكن لكل منهما ان يدعما بشكل متبادل بعضهما البعض،وفي نفس الوقت المهم معرفة ان الدول لا تملك احتكار لفكرة الأمة وتفكيك القوى **(مثال: الحركات المتمردة)** يمكن ايضا ان تبحث عن استعمال الهوية الوطنية والتعبير عنها بمعارضة الدولة.ان بناء للدولة لا يعتمد فقط على التصميم الرسمي لكن في سياق الاجتماعي ضمن أي مجال اجتماعي تعمل فيه تحتاج مؤسسات الرسمية الى ان تكون متأصلة في المجتمع لكيلا يخاطرون بأن يصبحون مجرد هياكل او بان يستولي عليها من طرف مصالح الخاصة او الموروثة.[26]

المبحث الثاني: الأمن الاقليمي للدول المنهارة.

تعتبر الدولة المنهارة كمصدر تهديد فعلي وجودي وذلك بسب أزماتها وخاطرها التي تتمتع بقابليتها للانتشار والتوسع عبر الحدود (تهديدات عبر القومية)، وهذا ما يجعلها معضلة أمنية بالنسبة للأمن الاقليمي خاصة إذا كان غير محصن،بمعنى يتميز بخاصية الانكشاف الجغرافي والانكشاف الأمني وملغم بأزمات أخرى سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها،والتي هي بمثابة عوامل مساعدة لانتشار التهديدات عبر الحدود الاقليمية.وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث الى أسباب وأزمات وتأثير الدولة المنهارة على الأمن الاقليمي.

26-وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة : دراسة حالة العراق** (الأردن : دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1،2014) ص. 19. 20.

المطلب الأول:أسباب ومتغيرات انهيار الدول.

تعرف **الدولة المنهارة** بأنها الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية وتشير هذه الحالة الى انهيار هيكل وسلطة الدولة، والى انهيار حكم قانون والنظام السياسي الى حد الذي يستلزم اعادة بنائه مرة اخرى سواء بالرجوع الى الهيكل ما قبل الانهيار أو تشكيل نظام جديد يتفادى حدوث انتكاسات لعملية البناء، والتي تكون في هذه الحالة أشد حدة في تأثيراتها من الانهيار الأول وتلقي بعبء أثقل على عملية إعادة البناء مرة أخرى. وبهذا التعريف تعني الدولة المنهارة اختفاء الدولة وانتشار الفوضى المطلقة كنمط عام للدولة , كما تعني اختفاء المصدر ممارسة السلطة، والتي سيتم ممارستها من قبل المجموعات **الطائفية*** الداخلية والفرعية تسيطر عليها قوى خارجية كبرى، بحيث تصبح القدرة على ممارسة الحكم قائمة على الانتماءات وليس على مبادئ المساواة والعدالة، فبينما تعني الدولة الفاشلة انهيار الوظائف _ تعني الدول المنهارة انهيار المؤسسات، وفي مثل هذه الحالات يتولى الحكم فاعلون دون الدولة وعادة ما يكون أنصار الحروب هم المستفردين من استمرارها ويستولون على أليات ومؤسسات الأمن، ويعطلون حركة عجلة الاقتصاد، وعادة مالا يعترف عدد من دول العالم بشرعية هذه النظم، في حين أنها تسارع لإغاثة الوضع الانساني المتردي وهو ما يعكس اشكالية حيادية الدور الدولي.[27]

يرى المفكر" **باري بوزان** " في مؤلفه " **الناس، الدولة والخوف People, states and fear** " أن انهيار الأنظمة السياسية للدول نتيجة غياب السلطة مركزية فعالة وقوية مما يخلق مناخ يسوده الخوف الهوبزي بمعنى حالة عدم استقرار وللأمن، فمقاربة **باري بوزان** تركزعلى البعد المؤسساتي للدولة المنهارة بمعنى انهيار المؤسسات الدولة السياسية والأمنية،ويشير البعد المؤسسي الى شرعية الدولة وقدرتها المؤسسية على ممارسة سلطتها على شعبها وإقليمها، ويشير

***الطائفية** :يشير مطصطلح الطائفية الى عدد من البشر في حدود الألف من الأفراد، وبالتالي فان مفهومها بحد ذاته يتضمن فكرة الأقلية العددية المتحركة في اطار الكل المشدود اليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو للغتها لذلك المفهوم يستخدم ليشير الى كيانات مختلفة في خصائصها والقاسم المشترك بينها هو القلة العددية.

27–رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، مرجع سابق الذكر، ص. 3.

البعد الوظيفي لمدى قدرة الجهات الحكومية واستعدادها على توفير السلع والخدمات العامة مثل سيادة القانون، والحماية من العنف، والبنية التحتية، والتعليم العام والرعاية الصحية، وقد مكن الضعف المؤسسي لدولة من استمرار المؤسسات غير الحكومية على الرغم من أن هذه المؤسسات غير الحكومية قد قدمت أحيانا فرصا للسكان المحليين لمقاومة القمع الذي تمارسه الدولة، وعرضت وسائل لإدارة فشل الدولة الوظيفي، ومن جهة أخرى العنف الداخلي الذي يمكن أن يتصاعد إلى درجة اندلاع حرب كاملة على نطاق واسع ويؤدي الى انهيار الدولة، الا أنه أيضاً يمكن أن يخلق مساحات لأشكال بديلة للحكم خارج الدولة.

ويرى **باري بوزان** أن شعور الدول بعدم الأمان ينتج من نوعية التهديدات والمخاطرالتي تواجهها سواء داخليا أو خارجياوالتي نادرا ما تكون منفصلة عن بعضها البعض، فليس التهديد العسكري أو الاقتصادي القادم من البيئة الخارجيةالذي يمارسه فاعلون دوليون هو فقط مصدر التهديد الذي يواجه الدول، وإنما هناك مخاطر منبعثة من البيئة الداخليةناجمة عن فشل الإدارة السياسية، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة غياب التوافق الوطني، وهناك عجز الحكومات عن إشباع وكفاية الرغبات الأساسية للمواطن (من سكن وتعليم وعمل وحريات) قد كما يفعل أي تتسبب في تهديد كيان الدولة ذاتهتماما عدو خارجي."" **إن العدو الذي يواجه الدول القومية في عصر العولمة لم يصبح كما كان من الخارج، وإنما أصبح العدو كذلك في الداخل** "".[28]

في إحدى الدراسات العربية الرائدة في موضوع سياسات توازن القوى عرفت **حورية مجاهد**أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة في دراسة صادرة لها عام 1971 هذا الموقف السياسي الاستراتيجي " **الورطة الأمنية** ". وقد فصلت **مجاهد** هذا الموقف في كتابها **الرائد عن الفكر السياسي** الصادر في ثمانينيات القرن الماضي على أنه موقف هوبزي الذي روج في كتابه التنين Leviathanأن عدم وجود سلطة تسيطر على تصرفات الأفراد وكذلك الدول، وتحد من صراعاتهم على القوة واندفاعهم يدخلهم في ورطة الأمن التي هي

28–Burry buzan ,**Security The State : The New World Order And Beyond** (New York: Columbia University Press, 1998) pp. 187.188.

تتجه إلى الاندفاع من أجل تحقيق الأمن والمحافظة على البقاء، والصراع على القوة كوسيلة له ينتهي إلى انتقاص الأمن النسبي عند الجميع.

ان وجود الفراغ تام للسلطة التي تتميز به الدولة المنهارة يؤدي الى الصراع العنيف الواسع النطاق المصاحب بتغييرالنظام **(الحرب–الثورة)** ويفرز مجموعة من الأزمات الحادة على المستوى السياسي والأمني والمجتمعي،بحيث يقول المفكر **ويليام زرتمان**" أن أزمات الدولة المنهارة تنطلق من انفجار المجتمع المنظم والدخول في موجة العنف الحاد "

وترى كذلك المفكرة " **كاتيكليمنت Caty Clément** " في دراسة تفكيكية حول انهيار الدولة، انطلاقا من جملة من المتغيرات:[29]

المتغير الأول:تناقض في البيئة الخارجية:التحول في البيئة الدولية من التدخل للحفاظ على تماسك الدولة إلى عدم التدخل بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي في القرن الماضي بقاء كثير من الدول الضعيفة في فترة الحرب الباردة كان بسبب دعم أحد القطبين، ومع نهاية هذه الحرب حدثت موجة من الانهيار لدول مثل: يوغسلافيا والصومال بسبب زاول اشكال الدعم والمساندة الخارجية.

المتغير الثاني:متغير اقتصادي: النظرية النوعية تنص على انه عندما يخضع الاقتصاد لتغييرات على مستوى القطاعاتعلى السبيل المثل من اقتصاد اولي الى اقتصاد ثانوي، فإن المجموعات اليائسة ستكون على اتصال و منافسة مع بعضها البعض بشكل متزايد مما يؤدي الى تأجيج الحركات الوطنية او الحركات الانفصالية، والنظرية الكمية تؤمن بأن التباين الكبير في معدل نمو الدولة يمكن ان يؤدي الى التعجيل بحدوث أزمة اجتماعية و سياسية حادة وهذا يبدو واضحاً في حالة الانهيار الاقتصادي، لكن كما لاحظ" **اليكس دي توكوفيل*** "إن الانطلاق

29–Caty Clemnet, The Nuts And Bolds Of State Collapse **: What To Do When States Fail? A QcaAnalisis Of Lebanon Somalia And The Former-Yugoslavia ,**Paper Presented At The American Political Science Association , (Washington Dc , 2005) , pp. 4. 5.

الاقتصادي **(النمو الاقتصادي المفاجئ)** قد يكون كذلك مصدر لاضطراب كبير، كما ان الحرمان بعد فترة طويلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي الى حالة اضطراب كذلك.

المتغير الثالث:تعبئة الجماعات ذات النفوذ: الهويات الموجود على أساس الدين أو العرق أو الطبقة أو القومية والتي لديها دافعاً قوياً للتعبئة السياسيةإلا إنها تشعر بالحرمان أو التهميشمما يشكل لديها حافزاً قوياً للتمرد ضد النخبالآخرى التي تستحوذ على السلطة وتتمتع بنفوذها،ومن هنا يحدث الصدام بين المجموعات التي تطالب بالتغيير نظرا للتهميش،وجماعات تحاول المحافظة على الوضع القائم وبقاء النظام السياسي واستمراره يتطلب دعم المجموعات ذات النفوذوالتي تمتلك الثروة والمهارة للازمة لإدارة وادامة بقاء الدولة.

المتغير الرابع:ضعف الاستيعاب المتبادل للنخب: في النظام السياسي المثالي يمكن تهدئة العنف السياسي بآليات إدارة الصراع إذ يتم إدامة الاستقرار بآلية "**الاستيعاب المتبادل**" أو تدوير النخب الجديدة الصاعدة في المجتمع ودمجها في عمل النظام السياسي القائم وجعلها اصحاب مصالح فيه وعلى ذلك سيزيد النظام تأثيره في المجتمع،وفي حال التحول من نظام سياسي إلى نظام آخر يكون أحد اهم اسباب عدم الاستقرار ناتجة عن عجز النظام عن تدوير النخب واستيعاب النخب الجديدة أو اقصاء النخب القديمة ومن ثم يتطور عدم الاستقرار إلى صراع حاد وقد يتخذ شكل العنف السياسي وفي النهاية يؤدي إلى انهيار الدولة.

وفي ضوء هذه المتغيرات ترى " **كاتيكليمنت**" **من** خلال تراكم الملاحظات في متابعة ثلاث نماذج من الدول **(الصومال، السودان،يوغسلافيا)** نجد أن الدولة القوية نسبياً تكون قادرة على التعامل على نحو مناسب مع متغير واحد، ولكن عندما تواجه متغيرين أوثلاثة فانهما سيؤديان إلى عدم الاستقرار وتكون الدولة في أزمة **(دولةفاشلة)**،لكن التفاعل ما بين المتغيرات الأربعة سيؤدي حتماً إلى انهيار الدولة.

المطلب الثاني: أزمات الدول المنهارة.

أولا: مفهوم الأزمة وأنواعها:

يذهب قاموس**وستر**الى تعريف الأزمة بانها نقطة تحول يحدث عنها تغير الى الأسوأو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، وكلمة أزمة باللغة العربية تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أوالمنظمة أو الدولة، وبالتالي لا تدل على تغير نحو الافضل،ويقاس مفهومها في اللغة الانجليزية الذي يشير الى تغير نحو السوءأو الافضل،فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر.[30] أما تعريفها اصطلاحا فهو كما يلي:[31]

1-الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن،ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.**2**- الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة – سلبية كانت أو إيجابية – تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.**3**- الأزمة موقف عصيب يمكن ان يؤدي الى نتائج سلبية.**4**-الأزمة فترة حرجة , أو حالة غير مستقرة تنذر بحدوث تغير حاسم وعنيف.**5**-الأزمة خبرة منتظرة بمعوق غير مألوف.

لقد ركزت التعريف وهي شمولية على أن الأزمة ظرف انتقالي أو حالة مؤثرة أو مواقف عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجى تهدد كيان المنشأة أو الدولة، ولكن بعض التعريفات التي سنوردها لاحقا تستدعي الوقوف على عدة جوانب تتعلق بماهية الأزمة وخصائصها وانتقال المصطلح الى مختلف العلوم الانسانية بناء عليه تعدد التعاريف الأزمة وفق خصائص وانواعها فقد تكون الازمة الداخلية أو الخارجية أو تكون في مجال الصراع الدولي أو في مجال الاقتصادي أو العسكري أو الاجتماعي وذلك الى اخر المجالات المتعددة لمناحي الحياة المختلفة.

30-المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، 1999، ص 15.

31-عبد المنعم خطاب، **ادارة الأزمات الأمنية**(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2003) ص. 3. .4

ففي مجالات الأزمات الدولية عرفها **وليام كونت:** " أن الأزمات بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندما يواجه صانعي القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث. " وعرفها **جلين سندر** و**بول ديزينج:** " أن الأزمة الدولية هي تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل الى درجة الحرب الحقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب."وفي مجال الأزمات الداخلية يعرفها **السيد سعيد:**" هي حدث مفاجئ يهدد حالة الامن والاستقرار والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيقة الوقت وقلة الامكانيات ويترتب عن تفاقمه نتائج خطيرة، وتعرف بأنها حالة طارئة ومفاجئة تنذر بالخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها. " [32]

أنواع الأزمات:[33]

1 –من الناحية الاجتماعية:تعرف على أنها خلل وعدم التوازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الأفراد وعدم القدرة على اقامة علاقات انسانية واجتماعية وظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة.**2 –من الناحية الادارية:** تعرف على أنها نوع من التوتر والحيرة لدى المسؤولية داخل المؤسسة وأثر ذلك على الجوانب الادارية وأداء العاملين وكيان المؤسسة واستراتيجية بقاءها وعلاقتها بالجمهور.**3 –من الناحية الاقتصادية:** الأزمة هي التي تؤثر على قدرة المؤسسة المالية ومواصلة نشاطها مما يؤثر على علاقتها بالجمهور والعملاء وكذلك مستوى التأثير على العاملين على النواحي المادية، وباعتبار الدولة كمؤسسة تتعرض للأزمات المالية والاقتصادية.**4 –من الناحية العسكرية:** تعرف على أنها صراع مسلح تستخدم فيه القوات المسلحة مع دول أخرى أو مع فواعل محلية أو التهديد باستخدامها ما يخلق نوعا من التوتر والأخطار التي قد تهدد المصالح الوطنية ويدخل الدولة في حالة استنفار وعدم الاستقرار **(حرب استنزافية).5 –من الناحية السياسية:** هي متعلقة بمظاهر

32Lyoid Singer Et Jan Reben ,"**Acrisis Management Systm**" , SecraityManamement M.Y.U.S , September 1987 , pp. 8 - 9.

33 السيد سعيد، **ادارة الازمات والكوارث**(القاهرة : دار العلوم للنشر، ط.1، 2006) ص. 31.

الصراع والعنف والنزاع اما على المستوى الدولي أو داخل الدولة،وترتبط بعنصر التهديد للمصالح الدولية أو الأمن الوطني للدول.

مستويات الأزمة:تتميز الأزمة بأنواعها وبمجال حدوثها ونطاقها وحدودها ما يجعلها تتميز بمستويات: المستوى الدولي _ المستوى الاقليمي _ المستوى الوطني.[34]

1 – المستوى الدولي:يشير المنظر " **روبرت نورت** " الى أن الأزمة الدولية عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتأخذ الأزمة مستوى واسع بين العديد من الفواعل وتؤدي الى اذكاء درجة **التهديد*** والاكراه، ويشير" **نورت** " الى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي غالبا الى الحروب كما حدث في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وترى المفكرة " **كورال** " في كتابها **اتفاقيات الأزمة:** " أن الأزمة الدولية هي ارتفاع الصراعات الى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول. ".

2 – المستوى الاقليمي: الأزمة هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو نتيجة لأقدام أحد الأطراف على القيام يتحدى عمل يعده الطرف الأخر المدافع يمثل تهديدا لمصالحه وقيمة الحيوية ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبأنواعها المختلفة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية.

3 – المستوى الوطني:هي الأزمة الشاملة والتي تعصف بالأمن الداخلي والخارجي وتهدد كيان الدولة بالكامل أو التهديد باحتلالها كأزمة **الشرق الأوسط** في احتلال دولة فلسطين من طرف

34–نعيم ابراهيم الظاهر، **ادارة الأزمات**(الاردن : دار عالم الكتب الحديث، ط.1، 2009) ص. 4. 5.

***التهديد** :هو الوصول إلى تعارض المصالح والغايات الوطنية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والعسكري. مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو إحداها اللجوء إلى استخدام القوة.

اسرائيل، ومثلما شهدته بعض الدول العربية من انهيار الأنظمة السياسية أو الطريق الى الانهيار مثل سوريا.

وللتنبيه لا يمكن حصر هذه المستويات على حدى بل تبقى متفاعلة مع بعضها، بحيث مهما كانت الأزمة الا أنها لها أبعادها وأثارها على جميع المستويات وليس لها حدود.

ثانيا: أبعاد وتداعيات الأزمة:[35]

عندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية والأمنية وتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها الى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد، وتبرز تداعيات السلبية على الوضع العام لفترات قد تطول قبل أن يتم التعامل مع هذه الأزمة لإنهاءها.

1 – البعد السياسي: ان تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي هي من أخطر الأزمات التي تتعرض لها الدولة المنهارة بحيث تؤدي بها الى التفتيت والتفكيك وبقاءها في خطر، وذلك بسبب انهيار النظام السياسي وغياب السلطة السياسية المنظمة وانهيار المؤسسات السياسية الرسمية، ونظرا لحساسية وضعها وشمولية تأثيرها وارتباطها بالأبعاد المحلية والاقليمية والدولية تتأثر فيه المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات الانفصالية والعناصر الانفعالية، كما تخلق حالة عدم الاستقرار واللأمن والانفلات الأمني وعدم التوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية **(فواعل دون الدولة)** ما يجعلها تعيش أزمة شرعية على المستوى الوطني والمستوى الدولي.[36]

وعند تضخم الأزمة وعدم السيطرة عليها تتوسع دائرة الصراع،ما قد تستدعي تدخلات اقليمية ودولية ما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي، وهنا تبدأ بالتدخلات والاشتباكات المعقدة

35–نعيم ابراهيم الظاهر، **ادارة الأزمات**، مرجع السابق الذكر ، ص. 6.

36–Lyoid Singer Et Jan Reben ,"**Acrisis Management Systm**" , Loc. Cit , pp. 32 - 33.

والتي تزيد الوضع تعقيدا مما يصعب وضع حلول لها، حيث ظهرت بعض المصطلحات المتعلقة بالأزمة السياسية **كالصوملة.**

2 – البعد الاجتماعي: ان انهيار الدولة يؤدي بها أو يدخلها في أزمة اجتماعية تتعلق بالفرد والمجتمع ككل، بحيث تنتج أضرار تأثر مباشرة على أمن الفرد وأمن المجتمع نظرا لعدم الاستقرار وانتشار الفوضى الذي سوف يفرز تداعيات خطيرة من قتل وتشريد ونزوح ونقص في التغذية ما يعرض صحة الفرد الى الأمراض والأوبئة الخطيرة والأثار النفسية المترتبة عليها ما يدفع الى بعض السلوكيات السيئة التي وجدت مناخ مناسب لتفاقمها **(انعدام الأمن)** مثل: انتشار السرقة _ انتشار الاغتصاب _ ممارسة الفساد _ ممارسة الجريمة _ زيادة البطالة وانتشار الفقر.

3 –البعدالأمني:تتميز الدولة المنهارة بوجود **الفراغ الأمني** وذلك بغياب المؤسسات الأمنية والعسكرية وما تشهده من انشقاقات في ظل استمرار الارباك والفوضى واللأمن، ما يمكن فتح مجال التنافس أمام فواعل دون الدولة**(جماعات سياسية _ حركات انفصالية.)** خاصة إذا كان هذه الدولة تتميز بتنوع ثقافي ما يفضي بها أمام الصراع والنزاعات المسلحة **والحروب الأهلية***.

ويمكن حصر نتائج الفراغ الأمني فيما يلي:[37]

أ – العنف السياسي:استغلال بعض القوى السياسية أزمة الفراغ الأمني وما يوفره من ظروف ملائمة للعنف والصراعات وتصفية الحسابات فيها والصراع على السلطة وزيادة الاحتقان خاصة مع شخصيات النظام القديم.

***الحروب الأهلية** :هي تلك النزاعات المسلحة داخل الدولة الواحدة التي أطرافها جماعات مختلفة من السكان غالبا ما تكون أهدافهم الوصول الى السلطة أو الثورة.

37–Charles-Philippe David Et AfefBenssaieh ,"**La Paix Par L'integration ? Theories Sur L'interdependance Et Les Nouveaux Probleme De Securitete** " , Etude Internationales , Vol.28 , N°2 , 1997 , pp. 227-254.

ب – العنف الاجتماعي: يولد الفراغ الأمني الاقتتال الطائفي والصراعات العرقية والتفرقة العنصرية وتخلق قلقا وتوترا في أطياف المجتمع وشرائحه.

ج – الجريمة المنظمة: يشكل الفراغ الأمني بيئة مناسبة وملائمة لانتشار الجريمة وتحولها الى جرائم منظمة حيث يقوم العصابات الاجرامية بتوسيع نشاطها واتساع مسارح عملياتها.

د – الفساد المالي والاداري: ان عدم الاستقرار واللأمن يسهل عملية غسيل الأموال وتهريبها ما يعطي لتجار غير الشرعيين والمهربين في زيادة نشاطهم من خلال التزوير والرشوة وغير ذلك.

و– الجماعات المسلحة: ان الفراغ الأمني يشكل أرضية وملاذ أمن لأشكال العمل المسلح الارهابي، بحيث يستغل **الارهاب** هذه الأزمة لنشاط خلاياهم النائمة، ويصبح يشكل خطرا وتهديد فعلي لوجود الدولة أضافة الى ذلك تصبح تجارة الأسلحة مروجة بدون رقيب، ويستغل كذلك الارهاب الوضع في التفاعل مع الجماعات المسلحة الأخرى أو المتصارعة فيما بينها.

المطلب الثالث: تأثير الدولة المنهارة على الأمن الاقليمي.

يعتبر الأمن من أهم الملفات الحساسة وذات أهمية بالغة القصوى وأولوية في الأجندة السياسية بالنسبة للدول، وقد اختلفت درجة الاهتمام بهذا الموضوع حسب تطور التهديدات نظرا لتعدد عناصر الأمن الذي أصبح مواضيعه ومستوياته متداخلة ومتشابكة بحيث أصبح أمن الدولة على المستوى الداخلي (حالة الأمن والاستقرار) مرتبط بشكل وثيق بالمستوى الخارجي للدولة وبالضبط التركيز على " **الأمن الاقليمي** " تحديدا الذي يتعلق بأمن عدة دول تربطها علاقات انتماء جغرافية وتاريخية...الخ ضمن " **نظام اقليمي**" متماسك، وأي تهديد أو مصدر تهديد يصيب جزء أو وحدة من هذا النظام الاقليمي فهو بالضرورة يمثل تهديد للأمن الاقليمي ككل، ومن جهة المقابلة اذا كان هذا النظام الاقليمي يتميز **بالهشاشة الأمنية*** سوف يؤدي الى انهيار الاقليم،

***الهشاشة الأمنية** : يقصد بها ضعف الدولة أو النظام السياسي في تحقيق الأمن القومي أو عدم القدرة على مواجهة الأزمات لعدة اعتبارات المرتبطة بخصوصية النظام الاجتماعي الكلي.

وباعتبار أن الدولة المنهارة تشكل تهديد فعلي وجودي ومصدر تهديد لما تفرزه من مخاطر أمنية سوف تأثر على الأمن الاقليمي.

أن النظام الإقليمي المستقر هو ذلك النظام الذي يتميز باستقرار الوحدات السياسية المشكلة له، وفي هذا الصدد يذهب جميل مطر وعلي الدين هلال في كتاب " **النظام الاقليمي العربي** " الى توضيح مفهوم النظام الاقليمي: ان مفهوم النظام الاقليمي Regional Systemوالذي يسميه اغلبالباحثون النظام الدولي التابعInternational Subordinate System، وأن نضع هذاالمفهوم في إطارالتطورالحاصل لدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي،ومن أثار التطور في دراسة العلاقات الدولية يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للتحليل:مستوى النظام الدولي systemInternational or global،مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي،مستوى النظام الإقليمي أو التابعوهو الذي يهمنا في هذا الاطار، ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي،وقد أخذتهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق أسيا وأفريقيا،ومن خلال الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية هنالك تقيدات تعزز معايير عامة لمنظومة التعاون الإقليمية أو للنظام الإقليمي يمكن أجمالهابمايلي: [38]

- الاتجاه الذي يركز على اعتبار التقارب الجغرافي،ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التميز بين النظم الإقليمية.
- الاتجاه الذي يركز على وجود عناصر التشابه بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[39]
- اتجاه ينتقد الاتجاهين المذكورين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابه ليس بالضرورة أن تكون علاقاتها متينة فيما بينها،وأن المحرك الأساسي في أي نظام إقليمي

38-علي الدينهلالوجميل مطر،" **النظام الإقليميالعربي : دراسة في العلاقات السياسيةالعربية** " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.19،5) صص. 14 – 16.

39-هاني اليأس، " **العراق والمحيط العربي** "، مجلة الدراسات الاستراتجية، العدد : 6، مركز الدراسات الدولية بغداد، 1999 , ص 52.

يرتبط بوجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين **دول الجوار** وبعضها البعض دون الدخول في التفاصيل الجزئية بالنسبة لتعريف النظام الإقليمي ومكوناته.[40]

بيد أن هنالك ثمة نقاط تبين أهم عناصر النظام الإقليميوهي كما يلي:

- أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، حيث أثبت الكثير من الباحثين أن الدول المتقاربة جغرافيا يكون حجم التفاعلات أكبر وأكثرحجماأوالدول غير متجاورة فقد يكون فيها مستوى التفاعلات اقل بكثير أوالدول الكبرى قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنهاالأهداف استراتيجيةعسكرية اقتصادية.
- عدم وجود لأي من الدولتين الكبرتين بين الوحدات المكونة وذلك لان وجود أي منهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة.

أمثلة عن اختلاف الخصائص:

النظام الاقليمي العربي: تشترك في العديد من السمات والخصائص والمكونات (اللغة– الدين – التاريخ –الخ). ورغم هذا تعيش أزمات حادة.

النظام الاقليمي الأوروبي: تختلف في العديد من الخصائص (اللغة– الدين –الخ).

اشتراك هذه الدول بصفات ومميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام عبر نمط من العلاقات والروابط بحيث يؤدي إلى تغير في بعض الأجزاء إلى التأثير سلبا وإيجابا على الوحدات الأخربوتأسيسا لما تقدم يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتكون منها النظام الدوليلذلك فإن المقصود بالنظام الإقليميهو: " **أسلوب للممارسة في التعامل بين الوحدات المختلفة التي تنتمي إلى إقليمواحد** "، وفي أخر المطاف أن النظام

40–علي الدينهلالوجميل مطر،" النظام الإقليميالعربي : دراسة في العلاقات السياسيةالعربية، مصدر سبق ذكره، ص 24.

الاقليمي يتفاعل ويتأثر مع جميع الوحدات المكونة له في مختلف المجالات ذات التباين خاصة اذا كانت تتميز بنفس الخصوصيات مثلا: العرقية أو الاثنية.

لذا تعتبر الدولة المنهارة بمثابة معضلة أمنية في النظام الاقليمي باعتبارها تشكل حالة عدم استقرار المنطقة لما تفرزه من تهديدات أمنية عابرة للحدود وأزمات منتشرة وأنشطة تدميرية (**الجماعات الارهابية المسلحة وتهريب الأسلحة وأنواع الجريمة المنظمة)[تهديدات عابرة للحدود (Cross Border Threats)**و**الأزمات الزاحفة (Keeping Crises)** ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية[41]]،وبالتالي هي تشكل هزة أمنية تأثر على المحيط الاقليمي خاصة لما تجد هذه التهديدات الأمنية عوامل وحوافز مساعدة على التوسع والانتشار وكما أثبتت التجربة التاريخية والأدبيات السياسية والفكرية أن الطبيعة المتعددة الأقليات والعرقيات التي تميز النظم والمجتمعات يخلق نوعا من الروابط الثقافية والعقائدية بين الشعوب والمجتمعات قد تتلاقى أو تتعارض مع السياسات الرسمية التي تتخذها وتنتهجها هذه النظم بصورة أخرى قد تؤدي الى الاختلال الاجتماعي نتيجة تعدد الولاءات القومية والطائفية مثل القارة الافريقية " **صعود الفاعلين الجدد المؤثرين في البيئة السياسية والأمنية المحلية والاقليمية (حركات المقاومة – جماعات تمردية – مليشيات – جماعات هوية) منافسين لدولة** "[42].

حيث أن لم يعد الفعل والتأثير في السياسة العالمية حكرًا على الدولة القومية؛ بسبب بروز ومزاحمة فواعل تفتقد للصفة الدولاتي وتعمل خارج إطار السيادة وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع/الأمن، مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدول القومية (**اختراق فوقي**)، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول والمنهارة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة

41–Charles Philippe David Et Jean JacguesRoche , **Theories De La Securite : Definition , Approches Et Concepts De La Securite International** (Paris : Montchrestien , 2002) P. 85.

42–أحمد محمد أبو زيد، " **معضلة الأمن اليمني –الخليجي : دراسة في المسببات والانعكاسات والمألات** "، مجلة المستقبل العربي، العدد : 414، أوت 2013، ص. 78.

واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وهدفها ليس الاستيلاء علىالسلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها. إلا أناعتمادها على استراتيجيةإشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دولياالأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين **61** صراعًا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين كان**58** منها صراعًا داخليًا أي بنسبة **95%** تقريبًا- و**90%** من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال. فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين، ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها **(اختراق تحتي)**.[43]

اضافة الى ذلك تعطي هذه التهديدات حافزا للتدخل الأجنبي في المنطقة **(الحرب على الارهاب)**ما يدخل المنطقة في **سياسة المحاور*** والتحالفات المضادة، باعتبار أن الدولة المنهارة تشكل ملاذ أمن وتربة خصبة لإيواء الجماعات الارهابية، وبتبعية تهديد البنية الأمنية الاقليمية يمنح رخصة لفتح جبهة جديدة لتدخل فواعل أخرى في إطار الحرب الدولية الارهاب.

43-حسن نافعة، "**سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي**"، مأخوذ من :
بتاريخ: أفريل 2016 .//Http:// Afkaronlin/Org/Arabic/Archives/Mar- Avr2003/Nafia.Html

الفصل الثانـي:

مشكلة بناء الدولة الليبية والأزمات الأمنية الداخلية.

الفصل الثاني: مشكلة بناء الدولة الليبية والأزمات الأمنية الداخلية.

ان وضع حد للتهديدات ومخاطر الأزمة الليبية يرتكز على ضرورة بناء الدولة الليبية في مواجهة التحديات السياسية والأمنية المتعلقة بها داخليا، انطلاقا من التسوية السياسية السلمية بين جميع الأطراف بحيث تذهب في هذا الصدد أمال لعبيدي:" **إذا كنا نريد بناء دولة، فعندئذ يجب علينا من أجل ذلك أن ننجح في خلق هوية موحدة لليبيين والتأكيد على القواسم المشتركة بيننا.** " لذا فبناء الدولة الليبية مرهون بأنشاء مؤسسات حكومية جديدة على المستوى السياسي والأمني وبناء جيش وطني رسمي، وفي الأخير نجد أن استقرار الوضع في ليبيا هو السبيل لأبعاد المخاطر وبالتالي أمن الاقليم ككل. لذا سوف نتطرق في هذا الفصل برصد العوامل والدوافع التي مهدت لسقوط النظام السابق، والمشاكل والأزمات الأمنية التي تعاني منها الدولة الليبية في مرحلة بناء الدولة.[44]

المبحث الأول: أسباب انهيار النظام القديم في ليبيا.

ان عدم الاستقرار وانهيار الأنظمة السياسية نتيجة عملية مخاض من الأسباب والمتغيرات وعوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية وجيوسياسية،ان انهيار النظام السياسي القديم في ليبيا كان نتيجة لعوامل بنيوية وأسباب مختلفة ومتفاعلة ضمن العديد من المستويات داخلية وخارجية وفي جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية. الخ تتمحور حول تلك الدولة الحديثة. لذا سوف نستعرض في هذا المبحث تلك الأسباب التي أدت الى انهيار النظام.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للدولة الليبية.

تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا إذ تقع بين خطي طول 25 °و° 09 شرقا ودائرتي عرض 33 ° و18° شمالا، وتبلغ مساحتها 1.760.000 كم2 ،تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا ويبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كم،وتحدها النيجر وتشاد جنوبا ومن

44

الشرق مصروالسودان ومن الغرب تونس والجزائر،وتتوزع الحدودالليبية التي يبلغ طولها: 4434 كم كالتالي: الحدود الشرقية مع مصربطول 1094كم والسودان بطول 400 كم . الحدودالغربية مع تونس بطول 500 كم والجزائر بطول 1200 كم.الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كم والنيجر بطول 150 كم.**انظر الملحق رقم -2-**.

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبية تتكون من 22 شعبية بدل 32 شعبية وهي : شعبية البطنان_شعبية درنة_شعبية بنغازي شعبية الواحات_شعبية الكفر_ شعبية سرت_شعبية مرزق_شعبية سبها_ شعبية الحياة_شعبية مصراته_ شعبية المرقب_ شعبية طرابلس_ شعبية الجفارة_ شعبية الزاوية_ شعبية النقاط الخمس_ شعبية الجبال الغربي_ شعبية نالوت_ شعبية غات_ شعبية الجفرة_ شعبية الشاطئ_ شعبية الجبل الأخضر_ شعبية المرج، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن الليبية، وقد لعب موقع ليبيا الفلكي بجعل المناخ الصحراوي السائد فيها ما عدى المناطق الشمالية ويغطيها المناخ المتوسطي (حدوده الجغرافية 50كم)، فأغلب الأجزاء يسودها ارتفاع في درجة [45] الحرارة صيفا ومنخفضة شتاءا ومدى حراري واسع وأمطار قليلة، باستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط مسببا تساقط أمطار شتوية، وتسقط أكبر كمية في المناطق الساحلية وتقل كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، إذ تصل إلى 600 مم في المناطق الشمالية لتنحصر الى أقل من 50مم الى أن تكاد تنعدم كلما توجهنا إلى الجنوب، وتزداد الرطوبة النسبية في ليبيا من 80% الى85% في المناطق الساحلية وتقل كلما ابتعدنا داخل الصحراء لتصل الى 5% في سبها، وبسبب المميزات المناخية التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تمتلك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وذلك لقلة الأمطار وتذبذبها، ولذلك فإن مصادر المياه

---

45 محمد ابراهيم حسن ، **دراسة جغرافية أوروبا وحوض البحر الابيض المتوسط** (مصر : مركز الاسكندرية للكتب ، 1999) ، ص . 217 .

المياه في ليبيا معظمها جوفية تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة ولذلك فإن مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف كسهل بنغازي وجفارة تواجه مشاكل نقص المياه، ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات التي سطرت لحل هذه المشكلة، و قد تم اكتشاف حوض تبلغ مساحته 750.000 كم 2 بسعة تخزينية تقدر ب 3400 كم 3 في منطقة السرير، وهذا من شأنه التقليل من مشاكل المياه التي تواجهها ليبيا.

أما فيما يخص التربة فإن ليبيا تتميز بكون تربتها من النوع الرملي الخفيف، ومن خصائص هذه التربة قلة احتوائها على المواد العضوية و قابليتها للاحتفاظ بالمياه وتتوزع التربة في ليبيا حسب تقسيمها الى أنواع : [46]

التربة البحر المتوسط : وهي تربة تتوزع في السهل الشرقي و السهل الغربي وتتميز بكونها من الأتربة الجيدة للزراعة.

التربة الصحراوية : يغطي هذا النوع من التربة مساحات شاسعة من ليبيا وتشمل مناطق السرير من العروق والحمادة، وتغطي معظم الأجزاء الجنوبية من ليبيا.

التربة الرسوبية : تتوزع على الشريط الساحلي كسبخة وهذا كما نجده في تاورغاء وبنغازي، وتتكون أيضا بفعل ترسبات الأودية القادمة من المرتفعات و تنتشر في المناطق الشرقية.

وتعتبر ليبيا من الأراضي ذات التضاريس التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، إذ تمتد الصحراء الليبية إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية وجنوب خليج سرت حتى الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر أي ما يقارب % 90 من المساحة الكلية لليبيا، وتتميز الصحراء الليبية بوجود عدد من الجبال البركانية والعروق الرملية والحمادة إضافة إلى الواحات مثل واحات الجغبوب وغدامس .

---

[46]- عبد العزيز طريح شرف ،**جغرافية ليبيا** (مصر : الاسكندرية دار المعارف ، 1973) ص . 141 .

وتتمثل أهم الأقسام التضاريسية في ليبيا فيما يلي:[47]

السهول : من بين أهم السهول في ليبيا السهول الساحلية التي تمتد من الغرب إلى الشرق، وتتكون من السهول التي تنحصر بين البحر والجبال الشمالية، ومن بين هذه السهول سهل جفارة وهو سهل مثلث الشكل وتنتشر فيه المستنقعات كما في منطقة زوارة، ويمتاز هذا السهل بغناه بالمياه الجوفية و تربته الخصبة وكثرة الأودية فيه، كما نجد سهل سرت وبنغازي إضافة إلى السهول الساحلية نجد السهول الوسطية التي تمتد من راس المنى إلى الزويتينية.

الهضاب : تتميز الهضاب الليبية كونها هضاب صخرية واسعة ومتوسطة الارتفاع و توجد بها أحواض ساعدت في نشوء واحات في الصحراء وهي تبدأ من سهول سرت وتصل إلى البحر بشكل متدرج أو بشكل حاد كما في الجبل الأخضر وطرابلس وتحتضن هذه الهضاب عدة مرتفعات يصل ارتفاعها الى 1934 م في العوينات، أما تكوين هذه الهضاب فهو مختلف من رمال ناعمة التي تنتشر في شكل كثبان رملية كرمال أدهان وحمادات كالحمادة الحمراء

الجبال : تشمل جبال مثل جبل نفوسة الذي يمتد من شمال الغربي وينتهي عند الخمس، والجبل الأخضر الذي ينفصل عن الجبل الغربي بواسطة خليج سرت، و الجبل الغربي الذي يمتد مسافة 500كم ويمر بجبل نفوسة و الترهوني و يتكون من صخور جيرية، ومن الجدير بالذكر أن الجبل الغربي والجبل الأخضر يمثلان هضبة بقمم جبلية فأعلى ارتفاع هو 880 م في غريان .

المقومات البشرية في ليبيا:

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 بنسبة نمو تصل إلى 2,42 بالمئة وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في 2كم، بينما هي حوالي 1 نسمة في 2كم في الجنوب، وتصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87% ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي13 أساسيا

47-بولقمة الهادي مصطفى ،**الجماهيرية دراسة في الجغرافية** (ليبيا : دار الجماهيرية للنشروالتوزيع ، 1995) ص.95 .

للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية، ومن أبرز القبائل الليبية : [48]

ان أغلب القبائل الليبية أصولها عربية من الجد عدنان وقحطان بنسبة 83 بالمئة، وهذا تزامن مع انتشار الاسلام زمن خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة 643 م / 24 هـ، وعلى حسب النسابة والمؤرخين انه خلال الفتح الاسلامي كانت القبائل الأصيلة من البربر تتفرع من جذمين وينتهي الى واحد من أصلين البرانس أو البتر وهم يشكلون جزء ضئيل 7 بالمئة من النسيج القبلي الليبي وهم يتوزعون في جبل نفوسة وأوجلهوالجغبوب.[49]

وبعد هجرة بني هلال صوب تونس والشمال الإفريقي. بقيت بطون بني سليم وهم بنو ذبّاب و بنو هيب في أرض ليبياعديدة ووفيرة، وأكثرهم مرتكزون في ولاية طرابلس الغرب ومن هؤلاء على حسب المثال لا على سبيل الحصر والتعداد أولاد سليمان الجواريومنهم الرقيعات–العمايم–أولاد معرف–أولاد علي، أولاد جارية من الجواري، الاصابعة، العلاونة، أولاد قايد، أولاد ذويب، الحسون، المقارحة،البراعصة،درسة، مغاربة، جوازي، السعادى،العواقير،عريبات، الزنتان فرع من من بني سليم، أولاد سالم في مصراته وهم من بنو ذباب واولاد فايد،العرفا، عبيدات، أولاد علي، أولاد أحمد،النوايل،مرازيق.. أولاد بوليل هؤلاء. وغير هؤلاء من القبائل العربية الأصيلة أناخوا واختلطوا وغدت لبنتهم تكون تراثاً قومياً في الوطن الليبي.**أنظر الملحق رقم –3–**.

وتعتبر اللغة العربيةهي اللغةالرسمية في ليبيا ،ويشكل العرب والبربر أغلبية السكان 97%،و 3% من أجناس مختلفة ،والدين الإسلام يهودين الدولة.[50]

48–John Davis ,**Le SystémeLibyen : Les Tribus Et La Révolution** (Paris : Edition PUF , 1987) pp . 205 .

49– قبائل ليبيا، المعرفة، أنظر :

http://www.marefa.org/index.php. بتاريخ ماي 2016

50–صالح محمد عمر أبوغريس،**لمحات عن التعليم في ليبيا**، مأخوذ من :

alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=799http://www.libya . بتاريخ أفريل2016

القطاع الصناعي :

تعاني ليبيا كمعظم دول المغرب العربي اختلالات هيكلية في اقتصادها القائم بصفة رئيسية على الريع النفطي، كما يتسم التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا بالتركيز الشديد في شعبتي طرابلس و بنغازي فالأولى فيها يزيد عن % 23 من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا، أما الثانية فتصل إلى% 12 أما باقي المنشآت فموزعة على باقي الشعبيات في ليبيا، ومن الصناعات الموجودة نذكر :[51]

الصناعات الإستهلاكية : وتأتي الصناعة الاستهلاكية في مقدمة الصناعات الليبية من حيث قيمة وكمية الإنتاج، والصناعات الاستهلاكية في ليبيا تشمل ما يلي :

الصناعات النسيجية : وهي تتضمن صناعة الملابس والأقمشة والأحذية والأثاث المنزلي والمكتبي والقطن الطبي، ومن بين أهم المصانع النسيجية في ليبيا مصنع الجنزور الذي يغطي ما يقارب % 85 من الطلب المحلي ومصنع غزل الصوف بالمرج الذي يغطي ما يقارب 900ألف وحدة سنويا، وتساهم هذه الصناعة بنسبة % 10,8 من الإنتاج الصناعي في ليبيا .

كما يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة في الاقتصادية والاجتماعية، فكان ولا يزال النفط دعامة للاقتصاد والخطط التنموية المتبعة في ليبيا، ويمتاز النفط الليبي بالمميزات التالية :[52]

1- تركيز معظم الآبار النفطية الليبية في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة.

2- قرب أبار النفط الليبية من موانئ التصدير، حيث تم ربط هذه الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب نفطية

---

[51]- محمد علي الغدامسي، **النفط الليبي : دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي** (لبنان : دار الجليل للنشر والتوزيع، 1998) ص. 63.

[52]- Gurney Hurny , **Libya : The Politicol Economic Of Oil** (London : Oxford Unifersity Press , 1996) P. 56.

مما يقلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ والمطلة على البحر الذي يعد حلقة وصل بين ليبيا والدول المستوردة للنفط.

3–جودة النفط الليبي الذي يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي، وذلك لكون كثافته تتراوح مابين 43/73 درجة ،وكذا خلوه من الكبريت.

4–قرب النفط الليبي من أكبر أسواق الاستهلاك في العالم للنفط وخاصة إيطاليا وألمانيا إذ تعتبر إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي.

5–تأخر اكتشاف النفط في ليبيا وقلة الكمية المستهلكة محليا ،وذلك لقلة عدد السكان وعدم تطور الصناعات المحلية بدرجة كبيره مما أدى توجيه نسبة كبيرة منه إلى الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: خصوصية البنية الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي.

لقد شهد المجتمع الليبي تحولات وتغيرات في البنية الاجتماعية عبر مراحل وسيرورة تاريخية أثرت بشكل كبير على ثقافة وهوية المجتمع الليبي، ولهذا تعتبر **القبيلة** من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا حتى اصبح النظام الاجتماعي الليبي برمته يقوم على النظام القبلي بمعنى حضور المعطى القبلي بشكل قوي في تكوين الدولة الليبية حتى أصبحت القبيلة مؤسسة مادية، وكان هذا واضحا في مرحلة السنوسية " **إدريس السنوسي** " الذي ألغى الأحزاب السياسية واستبدل منها العامل القبلي بما عرف **ب:** " **مهرجانات الصوت** "التي كانت تعطى فيها المنح لزعماء القبائل حتى يدلوا بأصواتهم لمرشح معين، واستمر الراحل القذافي من بعده على هذا النهج بما عرف **ب:** " **المؤتمرات الشعبية** " لكل قبيلة، وعلى هذا الاساس يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع الليبي، وعاملا مهما في مختلف التركيبات السياسية والاجتماعية والعسكرية، ومن جهة أخرى أدى التنوع الجغرافي الانثروبولوجي والايكولوجي الى انقسامات مناطقية متميزة اقليم طرابلس وفزان وبرقة وبروز تشكيلات دينية مختلفة، فليبيا دولة يدين جميع سكانها بالإسلام وعلى المذهب الإمام مالك ذات أغلبية عربية–أمازيغية يوجد فيها 5% من السكان لا زالوا يتكلمون بأحد اللهجات الأمازيغية، و3% من الأفرقة و1% من الطوارق وأقلية يهودية غادرت ليبيا سنة 1967م، كما يوجد نحو140 قبيلة ومجموعات عائلية لها امتدادات جغرافية عبر الحدود لكن مـن وجهة نظر الباحث الليبي فـــي العلوم الاجتماعيـــة

والتاريخ الدكتور فرج عبد العزيز نجم، فان القبائل الكبيرة التي لها تأثير عددها لا يتجاوز 30 قبيلة وتكتل عائلي[53]، وتعود الدكتورة آمال العبيدي بجامعة قاريونس بليبيا في دراسة لها بنسب القبائل العربية في ليبيا الى قبيلتين عربيتين نزحتا من الجزيرة العربية هما: **بني سليم** التي استقر غالبيتها في برقة،**بنو هلال** الذين استقروا ناحية الغرب الى طرابلس، بينما يعتقد باحثون آخرون أن نسبة الليبيين من غير القبائل العربية تصل إلى نحو 15 من خليط من البربر والأتراك وغيرهم.

يعد الأول من سبتمبر عام 1969 بمثابة بداية جديدة لتاريخ دولة ليبية عندما قامت حركة " **الضباط الوحدويين الأحرار** " في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي بالاستيلاء على السلطة بعد أن تحركت قوات من الجيش ونجحت في الإطاحة بالنظام الملكي، وبعد المناوشات والمظاهرات المتكررة حتى قيام الثورة والتي غيرت اسم ليبيا الى **(الجمهورية العربية الليبية)**،وفي حين لم يتبلور شكل النظام الجديد لليبيا طيلة السبع سنوات التالية لقيامالثورة فإن بداية عام 1977 شهدت تغيرات رئيسية دفعت باتجاه شكل جديد للنظام السياسي مخالفا للنظام الملكي والسنوات الاولى من ثورة الجيش حيث تم الغاء المؤسسات الحكومية بأطرها البيروقراطية التقليدية، وحلت محلها ما سمي **ب:** "**سلطة الشعب**" التي ينص إعلانها على ان السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي للشعب يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، وفي دولة تعيش منذ نحو أربعة عقود بدون دستور، وفي قبضة رجل واحد تقريبا هو معمر القذافي الذي ينتمي لقبيلة **القذاذفة** اعتمد غالبية الليبيين على قبائلهم لإيجاد الحماية وتحصيل الحقوق والحصول على وظيفة في أجهزة الدولة كل حسب قوة قبيلته أو درجة قربه أو ولائه للنظام الحاكم، وتباينت درجة الولاءات السياسية للنظام الحاكم في طرابلس من جانب القبائل الليبية، على مر العقود التي حكم فيها القذافي الدولة الليبية لكن أكثر أنواع الارتباط وأطولها كان مع قبيلة المقارحة بحيث شغل ابن المقارحة عبد السلام جلود موقع الرجل الثاني في ليبيا بعد القذافي لسنوات طويلة بعد ثورة

53−John Davis ,**Le SystémeLibyen : Les Tribus Et La Révolution** , loc . cit , p . 207 .

1969، لذا لا تمثل قبيلة القذافي لوحدها قوة ضاربة في البلاد.وقد تم في عام 1988 تشكّل ما يُسمى ب: " **النوادي القبلية** " بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي بتراكمها يمكن أن تتحول الى حركات احتجاجية وكانت تهدف الى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية التي تمارس دورًا تجسسيًا على مكونات المجتمع، ويقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام تنقسم بدورها الى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد " **ثورة الفاتح من سبتمبر**" تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وفي علاقاتها ببعضها.[54]

لقد قام القذافي بإجلاء القواعد الأمريكية والانجليزية من ليبيا، ثم حاول العمل على الوحدة العربية ولكن محاولاته الاندماجية فشلت سواء في ما سمي **ب:** " **اتحاد الجمهوريات العربية** " بين مصر وليبيا وسوريا أو اندماج ليبيا مع مصر وتونس، وقد نصب القذافي زعيما للبلاد في هذا الوقت على الرغم من أنه لا يحمل لقباً رسميا حيث يشار إليه أحياناً بلقب " **الأخ القائد** " وأحياناً أخرى بلقب " **قائد الثورة** " فإنه يسيطر على كل الجوانب الرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية في البلاد،وقد حاولت الثورة إضفاء طابع إسلامي على حكمها حتى لا تصطدم بمشاعر الشعب الإسلامية التي غرستها فيهم الحقبة السنوسية التي بدأت مع حصول ليبيا علىاستقلالها عام 1951 وانتهت بالثورة، لذا أصدرت حكومة القذافي قانوناً يمنع تعاطي الخمور– تطبيق فريضة الزكاة – وأعلن القذافي توجهه الإسلامي، ورسمت الثورة سياسة نفطية جديدة لوضع حد للاحتكار الأجنبي للثروات الوطنية فقام القذافي بتأميم شركة النفط البريطانية، عندما قامت بريطانيا بتسليم ثلاث جزر عربية في الخليج لإيران، كما قام بسحب رصيد ليبيا الضخم في 6 أبريل 1973.وتزامن مع هذا انتشار النفوذ القبلي في ليبيا على نطاق واسع منذ أواخر عقد

54حبيب هنري ،**ليبيا بين الماضي والحاضر**(طرابلس : منشورات المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع ، 1981) ص 121.

السبعينات من القرن الماضي، وأصبح متداخلا بشكل قوي مع جسم الدولة سواء على المستوى الشعبي أو التسليح أي من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية واللجان الثورية، ولكن في أوائل التسعينيات من القرن الماضي أصبحت جزءاً من المشهد السياسي من خلال خلق مؤسسة جديدة استثنائية هي القيادات الشعبية الاجتماعية حيث تم تعريفها بأنها " **المظلة الوطنية الرئيسة** " لجميع القوى داخل ليبيا مع التركيز عمليا على القيادات القبلية في كل منطقة مع خلق قيادة شعبية اجتماعية تغطي المنطقة اجتماعيا وجغرافيا.[55]

ومن اللافت أن العقيد القذافي نفسه لم يشغل أي منصب في السلطة للدولة الليبية بل إنه كان يصف حكمه كحكم قائد أو متبصر حيث كان يتبنى لقب " **الأخ القائد** "، وقد مكّن عدم وجود منصب رسمي القذافي من تجنّب المساءلة، وعند الضرورة تحميل المسؤولية عن أية إخفاقات أو أخطاء حكومية إلى أولئك الذين يتقلدون مناصب رسمية، ومع ذلك تركزت السلطة المطلقة دون شك في يد القذافي فعلى سبيل المثال مرسوم الشرعية الثورية الصادر بتاريخ 9 مارس /آذار 1990 تتضمن تعليمات القذافي بمثابة قوة القانون وجعلها ملزمة لكافة المؤسسات بما فيها المؤتمر الشعبي العام والمؤتمر الشعبي الأساسي، وفقًا للقانون رقم 71 لعام 1972 المادة 206 من قانون العقوبات يمكن إصدار حكم الإعدام بشأن تشكيل مجموعات أو منظمات أو روابط على أسس أيديولوجية سياسية مخالفة لمبادئ ثورة عام 1969 أو الدعوة إلى إقامة مثل هذه المجموعات.[56]

وطبقا للكتاب الأخضر الذي ألفه العقيد معمر القذافي عام 1975 فإن القذافي رفض فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب، وطرح إلية المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية، ومن الناحية

55–Helen chapin ,**Libya** (New york : Martin press , 2002) p . 188 .

56–حمدان جمال ،**الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية** (القاهرة : مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع ، 1996) ص . 276 .

النظرية تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار حيث تنتقل قراراتها الى مؤتمر الشعب العام الذي يقوم بصياغة القرارات، ومنذ عام 1992 وجد مستويات من المؤتمرات الشعبية " **الأساسية ومؤتمر الشعب العام** "، ويصعب تقدير عدد اعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يتراوح بين عدة مئات وألوف في فترات مختلفة، وتعاقب أمانة مؤتمر الشعب العام العديد من القيادات، ولكن المعروف عمليا انه منذ الثمانينات تقلصت صلاحية أمانة مؤتمر الشعب الأساسية وأعطيت لمؤتمر الشعب العام، وبناحية اكثر عملية فالمؤتمر العام غير فعال لأنه يجتمع اسبوعا كل عام ولا يكون لدى اعضائه معلومات او مهارات كافية للقيام بواجباتهم وتكررت اكثر من مرة ان تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي لدرجة انه عندما حاول المؤتمر تخفيض الضرائب في عام 1990 رد القذافي " **هذه ليست قرارات الشعب الذي اعرفه** " فما كان من المؤتمر إلا أن ألغى القرار .[57]

وتعد ليبيا أول دولة عربية ينضبط فيها التشريع بصدور أول قاعدة بيانات تشريعية تاريخية فيها على مستوى دول العالم العربي في موسوعة التشريعات الليبية، وهي تتكون من أربعين مجلدا **(كلاسيرا)** تغطي المرحلة من الاحتلال الايطالي وحتى المرحلة المعاصرة ويضاف إليها الملاحق بشكل دوري، ولقد كانت هذه الموسوعة التاريخية سباقة في دعم نظم الحكم في بعض الدول العربية مثلما هو الحال في النظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم استقائه من التجربة الفيدرالية في ليبيا في الفترة ما بين (1951–1963) وقد سن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي منذ وصوله الى السلطة المئات من القوانين في مختلف المجالات، ومنها ما له علاقة مباشرة بالحريات العامة وممارسة النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي غالبيتها كانت تعكس حرصه على تحصين نفسه بسد الثغرات وصد الأبواب أمام أي رأي أو تيار آخر منافس لسلطته لإيجاد المبررات القانونية الجاهزة لقمعه وإقصائه، في إلى جانب هذا ان هذه القوانين لم تصدر عن السلطة التشريعية المنوط بها ذلك، وإنما صدرت من سلطة تنفيذية ممثلة في مجلس

57معمر القذافي ،**الكتاب الأخضر** (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتزويع ، 1978) ص . 122 .

قيادة الثورة، فقد استخدمت هذه القوانين كسيف مسلط على رقاب الليبيين لحرمانهم من حقوق أساسية مشروعة، ولعل إلغاء دستور 1951 الذي أسّس وجسّد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة كان اولى خطوات القذافي لتشديد قبضته على الدولة حيث انهالت القوانين الداعمة لذلك والتي تسير في الاتجاه المعاكس لاتجاه الديمقراطية والحرية.[58]

ومن بين هذه القوانين: القانون رقم 45 لسنة 1972: الذي يحرم الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات.**القانون رقم 71 لسنة 1972:** بشأن تجريم الحزبية والذي اعتبرت إحدى مواده ممارسة الحياة الحزبية خيانة في حق الوطن والتي أطلق عليها القذافي مقولة " **من تحزب خان** " وتتضمن المواد الثالثة والرابعة منه عقوبات الإعدام والسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات لكل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور.**قانون حماية الثورة في 11 ديسمبر 1969:** والذي نصَّت المادة الأولى منه على أنه يعاقب بالإعدام كل من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوري لثورة الفاتح أو اشترك في عصابة مسلحة لهذا الغرض .**الوثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990:** التي جاءت إمعانا في كبت الحريات وإهدار حقوق الإنسان وأعطت لقائد النظام حصانة من أي مسائلة قانونية ومن بين توجيهات قائد الثورة الواجبة النفاذ وفقاً لمقالة الأمين العام للاتحاد الليبي للمدافعين عن حقوق الإنسان " **شارف الغريانى** " **(نعدم حتى الأبرياء بقصد إرهاب الجاني الحقيقي الذي قد لا يكون معروفاً في تلك اللحظة.. من يريد أن يتحدى الثورة إذا كان في الداخل هذا أمر مفروغ منه سنداهم هذا الموقع وندمره حتى لو كان مسجداً، وإذا كان في الخارج علينا أن ننتقل إليه في الخارج فنهاجمه وننفذ فيه حكم الإعدام.....!)**، وقد تم وضع هذا القانون – وثيقة الشرعية الثورية – المسمى " **ميثاق الشرف** "[59]الذي جاء في مرحلة لاحقة للثورة عندما تنامت حالة الرفض الشعبي للنظام بهدف إرهاب اى صوت معارض، وذلك بتطبيق عقوبات جماعية ليست ضد من يرتكب فعلاً يعتبره النظام مضاداً له بل ضد أولئك الآخرين من أقارب وعائلات وقبائل وحتى الأصدقاء المقربين للجناة.

58Dirk Vandewalle , **Libya**(London : GrnellVniersity , 1998) P. 64 .

59معمر القذافي ،**الكتاب الأخضر**، مرجع السابق الذكر، ص . 176 .

القانون رقم 75 لسنة 1973: بشأن تأميم الصحف والدوريات الخاصة المستقلة أو الأهلية وأيلولتها بالكامل الى الدولة وكان من بينها آنذاك صحف:" **البلاغ.،الرائدا،الحرية، الجهاد، الرأي، الميدان، الحقيقة** ".**القانون رقم 10 لسنة 1993:** بشأن التطهير، والتي تعني تقطيع أطراف المخالفين له.**القانون رقم 52 لسنة 1974:** بشأن إقامة حد القذف– تعني جلد المتهم بالقذف والتشهير عدد ثمانون جلدة.**القانون رقم 5 لسنة 1991:** بشأن تطبيق مبادئ الوثبة الخضراء الكبرى، وهي المستمدة من كتاب الأخضر التي جاء بمقدمتها أن الكتاب الأخضر دليل يثبت ويوضح حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة، بمعنى حكم استبدادي.

تولى القذافي العديد من المناصب التي تجعله متفردا بالسلطة منذ قيام الثورة وحتى نهاية مرحلة ما يسمى بمرحلة التثوير في عام 1977 العديد من المناصب منها: رئيس مجلس قيادة الثورة – قائد عام القوات المسلحة الليبية، وفيما بعد قائد أعلى وزير الدفاع – رئيس مجلس الأمن القومي – رئيس مجلس القضاء الأعلى– رئيس مجلس التخطيط الأعلى – رئيس المجلس الأعلى للإرشاد القومي – رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثّل في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمره الوطني **(القومي)** العام، وفضلاً عن ذلك فقد شغل القذافي منصب رئيس الوزراء خلال الفترة من 1970/9/13 وحتى 6 /4/ 1972، وبهذا تم تفويض كامل الصلاحيات في الدائرة الداخلية للقذافي المؤلفة أساسًا من عائلته وأصهاره فعلى سبيل المثال كان أحد أبناء القذافي سيف الإسلام الذي " **كان يُعتبر ولي العهد غير المعلن** " أكثر أعضاء الدائرة الداخلية تأثيرًا إذ تصرف كرئيس وزراء فعلياً، ومن بين أبنائه الآخرين كان خميس يقود " **كتيبة خميس** " القوية، والتي يُزعم أنها كانت مسؤولة عن الأمن الشخصي للقذافي، بينما كان المعتصم يقود كتيبة أخرى قوية، وعُيّن مستشارًا للأمن القومي في عام 2007 وعديل القذافي قائد المخابرات العسكرية،واللواء الخويلدي الحميدي مفتشا عاما للقوات مسلحة،وكانت اللجان الثورية تنظيمًا شبه عسكري أنشأه معمر القذافي في عام 1977 مهمته " **حماية الثورة** "، وكانت اللجان مؤلفة من

أفراد موالين للقذافي مقسمين على 8 مجموعات من المغاوير تخضع بشكل مباشر لمكتب القذافي، وكانت تلك اللجان تمارس الرعب إذ كانت مسلحة ويُقدّر عدد أفرادها بنحو 60 ألفًا.[60]

المطلب الثالث: القوى الخارجية ودورها في اسقاط النظام القديم.

لقد تميزت السياسة الخارجية الليبية بكونها غير ثابتة وخاضعة لميول شخص معمر القذافي، وعلى هذا الأساس عرف التدخل الأجنبي في ليبيا العديد من الأسباب والدوافع التي كانت بمثابة الدافع والمحرك الرئيسي لسقوط نظام معمر القذافي ومن أبرزهاالتاريخية والسياسية والاقتصادية والإنسانية منها:

أولا: على المستوى العالمي:

1 - حادثة لوكاربي سنة 11- 12 - 1988 وبعدالتحقيق من طرف وكالة الاستخبارات الأمريكية سنة 14 - 11 - 1991 تم التوصل الى اتهام النظام الليبي بالعنف وممارسة الارهاب والمطالبة بتعويضات وبعد ذلك تم صدور قرارات من طرف مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا المتمثلة في:[61] أ - **قرار رقم: 731 الصادر في 21 - 01 -1992** الذي جاء فيه ادانة التفجير للطائرتين وعدم استجابة النظام الليبي للتعاون في التحقيق. **ب -قرارقم: 748 الصادر في 31-03-1992** المتضمن فرض حظرا جويا وعسكريا على ليبيا وحظر تزويد ليبيا الأسلحة العسكرية ،وتخفيض عدد ومستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية، ومنع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية ،وقد هددت ليبيا الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي.

ج -قرارقم: 883 الصادر في 11 -11-1993 المتضمن تجميد الأرصدة المالية،وفرض حصار اقتصادي، وحظر الطيران المدني.ومن رغم كل هذه القرارات الصادرة من طرف مجلس الأمن رفضت ليبيا الاستجابة إلا أن تتم المحاكمة في بلد ثالث محايد حتى حلول عام 1998 تم

60-المنياوي رمزي ،**رجل من جهنم** (القاهرة : دار الكتاب العربي، 2012) ص . 12 .

61-Richard Amarqise , **Intelliqence And The Lockerbie Investigation** (Usa : AlgoraPublichig , 2006) pp . 17 .18 .

التوصل الى اتفاق يفضي الى أن المحاكمة تكون بإسكتلندا نظرا لتقرير الموفد الأممي عن القضاءالأسكتلندي.[62]

2 – البرنامج النووي : الذي طمح اليه العقيد معمر القذافي منذ فترة السبعينات حتى الى سنة 2003، وقد انفق حسب التقديرات حوالي 500 مليون دولار في إطار الجهود لتطوير الأسلحة النووية، وهذا بعد فشله في استيراد أسلحة نووية من الصين، وكان هذا تزامنا مع التزام الدول بضمانات " معاهدة انتشار الأسلحة النووية "، لكن هذا لم يمنع القذافي بل تمكن النظام الليبي من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم والدعم التقني، ففي سنة 1969 التي تعد قاعدة التأسيس النووي لكن امتناع معظم الدول النووية عن تزويد ليبيا بالتقنية والأجهزة والمعرفة النووية الحساسة، لكن في سنة 1978 التي تمثل نقطة التعاون بين ليبيا وباكستان في المجال النووي، وكان هذا بداية الشراكة الباكستانية الليبية لتشجيع التنمية الصناعية النووية كما توصل النظام الليبي الى استيراد اليورانيوم من النيجر، وقام بتعزيز العلاقات مع روسيا الى أن تم إنشاء مفاعل نووي مركز تاجراء للأبحاث وزودته بالوقود و بداء نشاطاته في عام 1981، ورغم هذه المحاولات الجادة لكنه فشل في سبل الحصول على المواد الانشطارية ، وكان ذلك بسبب قلق وتراجع موسكو عن تقديم المساعدات ،وعلى اثر هذا تعرضت ليبيا الى الهجوم الأمريكي الذي استهدف طرابلس سنة 1986 بسبب انتهاك ليبيا المنهجي لنص ضمانات معاهدة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأثبت أن نظام القذافي كان جادا في سعيه للحصول و امتلاك السلاح النووي والذي كان بسببه فشل فرص تحقيق البرنامج النووي. لكن هذا لم يمنع القذافي من استكمال برنامجه النووي بشكل سري، ففي سنة 1995 تلقى نظام الليبي مساعدات كبيرة من طرف العالم الباكستاني" **عبد القدير خان** " من خلال الشبكة السرية المحظورة أحرزت ليبيا تقدما كبيرا في مجال الطرد المركزي، وحسب تقرير للوكالة الدولية لطاقة الذرية بدأت ليبيا من سنة

62−KhaliliMatar And Robert Wtaobit , **Lockerbie And Libya** (Usa : Mc Farlaad , 2004) pp . 54 - 57 .

2000 الى 2002 تمكنت ليبيا من بناء سلسلة مكونة من 9 أجهزة الطرد المركزي، ولكن في سنة 2003 تخلى النظام الليبي عن البرنامج النووي لسببين : أولا تأثر ليبيا بالعقوبات[63]

ثانيا: على المستوى العربي والمغاربي:

تمثل من خلال دعم القضية الفلسطينية، ورفض الغزو الامريكي البريطاني للعراق، ومن خلال رفض قرارات جامعة الدول العربية ووصفها بغير الجادة في أغلب الأحيان واعتبارها هيئة رمزية، أو عبارة عن تجمع عربي، أما مغاربيا فكانت مع الجزائر في محادثات حاسي مسعود 1971، والتي كان المراد منها الوحدة إلا أن الفكرة لم تلقى استحسانا من الرئيس الجزائري هواري بومدين وذلك لاهتمام الجزائر بترتيب أمورها الداخليةواهتمامها بالشؤون الحدودية، لتتوجه ليبيا للوحدة مع تونس والتي جاء على إثرها لقاء بورقيبة ومعمر القذافي في 1974 بجربة وإعلان اتفاق تكوين دولة الوحدة المسماة الجماهيرية العربية الإسلامية لكن هذا المشروع لم يرى النور وانتهى قبل بدايته في 1984، ليأتي بعد ذلك إعلان الخارجية الليبية المغاربية إنشاء الاتحاد العربي الإفريقي ليتم فض هذه الدولة بعد عامين على إثر تعليق القذافي على الحسن الثاني بعد لقائه بجراز في 1986، وكذلك معاداته للدول الخليج من خلال سياساتها وعلاقاتها مع الدول الغربية واسرائيل.[64]

ثالثا: على المستوى الإفريقي:

كان اهتمام النظام الليبي بشكل كبير اتجاه القارة الافريقية نظرا للبعد الاستراتيجي التي تعلبه اقليميا وقوميا ودوليا ما عزز العلاقات الليبية الافريقية يتأسس على تعظيم النفوذ الليبي، وهذا ما جعلها تطلق العديد من المبادرات اتجاه تعزيز الوحدة الافريقية وإقامة التعاون في مختلف

---

63 وين بون ،**ليبيـا وانتشار الاسلحة النووي"ة** ، تر : مركز الخليج للبحوث (الامارات : مركز الخليج للبحوث ، 2008) ص . 43 . 44 .

64 سالم حسين البرناوي ،**السياسة الخارجية الليبية** (بنغازي : مركز البحوث الاقتصادية ، 2000) ص . 73– 75 .

المجالات، والرفض المطلق للنظام الليبي لكل أشكال التدخل الغربي في القارة الافريقية (**الاستعمار الجديد لإفريقيا**)، وهذا ما شكل نقطة خلاف مع المصالح الدول الكبرى في المنطقة بسبب تعارض المصالح والتوجهات، وعلى اثر هذا قامت الجماهيرية الليبية بتقديم المساعدات المالية للعديد من الدول الإفريقية وحركات التحرر فيها مثل: بورندي، مالي،....الخ كما كان لها دور كبير في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء الذي تم الاتفاق على إنشائه في فيفري 1998، وقد ضم 16 دولة هي: " **ليبيا – جامبيا – السنغال – بوركينافاسو– السودان – افريقيا – الوسطى – أريتيريا – النيجر– مالي تشاد – جيبوتي – مصر– المغرب – نيجيريا – تونس – الصومال** "، وكما عملت ليبيا على عرقلة المشروع الأمريكي بإقامة قاعدة عسكرية افريكوم التي اعلن عنها الرئيس بوش 2007 التي كانت هدفها السيطرة على النفط الافريقي وتحجيم الدور الصيني، كما عملت ليبيا على تنشيط الحركة الاقتصادية الافريقية مع العديد من الدول الافريقية، وكذلك دعم المسلمين الأفارقة من خلال تأسيس جمعية الدعوة الاسلامية العالمية سنة 1971.[65]

الانتفاضة والتدخل العسكري:

لا تقل أهمية ليبيا في الاستراتيجية الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، وكذلك بعض الدول العربية مثل قطر والسعودية وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسيةواستراتيجية ذات أهمية كبيرة لهذا لعبت القوى الخارجية دورا قويا واستعجاليا في سقوط نظام معمر القذافي تحت ذريعة الأمن الانساني وباعتبارها دولة فاشلة، بحيث تتركز مصالح الدولية في ليبيا بشكل كبير وأساسي في موارد النفط والنفوذ في القارة الافريقية، بالإضافة الى ميزة النفط الليبي " **النفط الحلو** " المتميز بالجودة وكلفة الاستخراج وكلفة التصدير نظرا لقربه من الدول الاوروبية، بالإضافة الى النشاط الليبي والمكثف في القارة الافريقية وإطلاق العديد من المبادرات التي كانت تضر بمصالح الدول الكبرى مثل فرنسا وأمريكا.

---

65 نصر الدين ابراهيم ،**العلاقات العربية الافريقيه** (طرابلس : جمعية الدعوة الاسلامية ، 1998) ص . 326-324 .

قد عرفت مرحلة بداية الانتفاضة الشعبية في 2011/02/15، وذلك تأثرا بنجاح الانتفاضتين التونسية والمصرية، كما تزامن هذا مع أحداث المظاهرات وارتفاع أصوات أهالي سجن ابو سليم التي كانت بمثابة شرارة انطلاق الانتفاضة في ليبيا، حيث ساهمت هذه الأحداث في دفع الشعب الليبي في الخروج الى الشارع وكانت البداية في بنغازي، حيث خرج المتظاهرون مطالبين بالإصلاح في 2011/02/15 انطلاقا للدعوات التي وضعها مجموعة من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، وقد كان أهالي ضحايا سجن ابو سليم أول من خرج في هذه المظاهرات، وقد أسفرت هذه المظاهرات عن إصابة مالا يقل عن 38 شخصا نتيجة استخدام العنف لوقف هذه المظاهرات لتزداد حدة المظاهرات في اليوم الموالي ما أدى الى التصعيد واستخدام السلاح في أوساط المتظاهرين.[66]

بعد ذلك تطور الوضع الى المواجهات المسلحة بعد تظاهر ألاف الليبيين في 2011/02/17، وقد سقط في هذه المظاهرات ما لا يقل عن 65 قتيل وقرابة 400 جريح في كل من بنغازي والبيضاء و درنة و اجدابيا، وما يمز هذه المرحلة وصول المظاهرات الى العاصمة طرابلس وظهور الانشقاقات في صفوف النظام، ومن بين أهم الانشقاقات نذكر: إعلان مدير جهاز المراسم العامة نوري مسعود المسمار انشقاقه ووزير الداخلية اللواء الركن عبد الفتاح يونس العبيدي، كما قامت العديد من القبائل بإعلان دعمها للمتظاهرين مثل قبائل: ترهونة – ورفلة – الطوارق ما أدى الى إغلاق الموانئ والانفلات الأمني ما أدخل ليبيا في مأزق أمني كبير، هذا إضافة الى إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2011/02/27 يتكون من 33 عضو واعتراف بعض الدول به كممثل شرعي لليبيا.[67]

---

66 الطاهر بنجلون ،**الشرارة : انتفاضات في البلدان العربيــة** (المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2012) ص. 106 .

67علي جويلي مفتاح ، **مذكرات اليوم الاول لثورة 17 فبراير** (بيروت : دار العربي للعلوم والنشر ، 2012) ص . 18 .

قد ساهم النزاع المسلح في ليبيا بين أنصار القذافي و معارضيه الى تردي الأوضاع و خروج الأزمة الليبية من سياقها الداخلي الى الخارج والتدويل، وعرفت هذه المرحلة عدة أحداث مثلت في مجملها المحطات التي أدت الى تدويل القضية من أبرزها:[68] **1 – القرار رقم 1970:** وقد جاء بعد اجتماع الطارئ لمجلس الأمن الدولي في 2011/02/26، وهذا على إثر إعلان إبراهيم الدباشي ومجموعة من الدبلوماسيين الانضمام الى المعارضة وطلب تحقيق في الأزمة، وقد ندد مجلس الأمن استخدام العنف والقوة المفرطة ضد المدنيين، ولذلك تم إحالة الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية التي اتخذت مجموعة من التدابير والقرارات ضد النظام الليبي وشخصيات بارزة فيه. **2 –قرار الجامعة العربية رقم 7298:** بتاريخ 2011/03/02 الذي نددت فيه الجامعة على مستواها الوزاري بالجرائم المرتكبة في ليبيا ضد المتظاهرين، واستخدام القوة العسكرية والذخيرة الحية والقصف الجوي، وتم على إثره وقف مشاركة الوفد الليبي في اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها

3– قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973: فرض حظر جوي على ليبيا ووقف الفوري للهجمات على السكان المدنيين، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمواقع المدنية في ليبيا بما في ذلك تنفيذ ضربات جوية جدلا في الاواسط السياسية والأكاديمية والشعبية العربية حول ماهية التدخل الخارجي رغم ان القرار جاء على بناء طلب صريح من الجامعة العربية بتدخل مجلس الأمن لوقف قتل المدنيين الليبيين من قبل نظام القذافي، لقد نص قرار مجلس الأمن عدم جواز احتلال أي جزء من ليبيا، وإنما الاكتفاء بفرض منطقة حظر جوي على الاجواء الليبية، واتخاذ تدبير لحماية المدنيين قبل تسارع الاحداث او ازدياد وتيرة العمليات العسكرية ما زاد من حدت الجدل سواء على مستوى الدولي او على مستوى رأي العام العربي. كانصدورالقرارالأمميعنمجلسالأمنتحترقم " 1973 " القاضيبفرضحظرجويفوق ليبيا،وحمايةالمدنيينبكافةالإجراءاتالضرورية،الشرارةالأوللتدخلالدوليفيليبيابرعايةالحلفالاطلسي، إذتداعتالدولالغربيةوالعربيةلتنفيذالقرار، وقدأطلقتالدول

68Paul Salem And Amanda Kadlec , **Libya's Troubled Transition** , Carnegie Papers , June 2012 , P . 08 .

المشاركةفيتنفيذالقرارعدةأسماءعلىالعملياتالعسكريةفيليبيا "فرنسااسم هرمتان وأطلقتعليهاالولايات المتحدةالأمريكيةأسمفجرالأوديسا، وأطلقتعليهابريطانياسمإيلامي"التيبدأتفعلياتاريخ 19 مارس.2011[69]

مثلت الدول الفاشلة تحديا لحلف الناتو كما جاء علي لسان أمينه العام بالقول: " **هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف منها: الدول الفاشلة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة وأمن الطاقة** " وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها، ووفقا لهذه الرؤية " **فإن اهتمام الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا ولاحقا للانهيار والفشل، فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها، فإن لم يحالفه النجاح في ذلك يتدخل بعد فشل الدولة – إذا لزم الأمر ذلك – من خلال خطط لهذا التدخل** "، وهو ما تجسده الحالة الليبية بوضوح، إذ لا يقتصر التدخل على الهدف المعلن حماية المدنيين، وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة، وفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها:" **أنه حتى بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا بحاجة إلي الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم. ومن ثم، فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شأنه أن يفضي إلى حالة من الفوضى والاضطراب السياسي** ".[70] هذه المرحلة استهدفت الدول المتدخلة ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادةوخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، وقد استخدمت فيها طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات، وبداية الضربات

---

69 أحمد القطعاني ،**شتاء طرابلس الدامي** (بيروت : المجموعة الدولية للنشر ، 2011) ، ص ص . 114 . 115 .

70Nato In Libya , **The Aliance Between Emergency Help And Nation 13 Winlding** , NatoDefence College . Rome 29/03/2011 , P . 8 .

قامت بها قوات فرنسية لفك الحصار على بنغازي، وقد ساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضة في هذه المرحلة.[71]

تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية وهذا بعد إعلان " **أندرس فوغ راسموسن** " تولي حلف قيادة العمليات في ليبيا بتاريخ 2011/03/24، وذلك تحت اسم الحامي الموحد، ولكن البداية الفعلية للعمليات بقيادة الناتو كانت في 2011/03/31، وذلك بمشاركة كل من: " **الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – فرنسا – بلجيكا – بلغاريا – كندا – الدنمارك – اليونان – إيطاليا – هولندا – النرويج – رومانيا – إسبانيا – السويد – تركيا – الإمارات – قطر– الأردن** "، ونفذت طائرات الحلف ما مجموعه 17939 طلعة جوية مسلحة ما بين 2011/03/31 و 2011/10/3.

نهاية الحظر الجوي (سقوط نظام القذافي): كان هذا بعد مقتل العقيد معمر القذافي على يد قوات المعارضة بعد مهاجمة قافلته من طرف قوات الناتو وإلقاء القبض عليه حيا في 2011/10/20، وإعلان الناتو إنهاء العمليات العسكرية في ليبيا بتاريخ 2011/10/31،وإعلان تحرير ليبيا من طرف المجلس الوطني الانتقالي في 2011/10/23، ثمصدور قرار مجلس الأمن رقم 2016 بتاريخ 2011/10/27، الذي ينهي القرار 1973 الذي سمح بالحظر الجوي والتدخل في ليبيا.[72]

نتائج وتداعيات التدخل العسكري:[73]

1 – النتائج والتداعيات السياسية: إذ كان أول المشاكل السياسية التي واجهت ليبيا ما بعد القذافي هو انهيار المؤسسات وتلاشيها، وهذا رغم مظاهر الاستقرار الهش الذي كان غطاءات

71Back GroundAnd Issues Cangerss, **Operation Odyssey Dawn Libya** ,CongerssionalResarch Service 28/03/2011 , P . 25 .

72David Witter ,**The Libya Revolution : Esclation Et Intervention** , United State Of Americ , Institude For The Stady Of War , 2011 , P . 29 .

73 حسيب خير الدين،**ليبيا الى أين؟ سقوط نظام القذافي ولكن؟**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 391، 2011، ص 34.

لمجموعة من الصراعات الداخلية على السلطة والتي لعبت فيها القبيلة والميليشيات أدوارا رئيسية، ومن رغم وجود المجلس الوطني الانتقالي والإعلان عن صياغة دستور جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي، إلا أنه لم يستطع لم شمل المجتمع الليبي تحت راية موحدة وسلطة مركزية مسيطرة، ومن هنا أصبح المشهد الليبي الداخلي فوضويا وخاليا من المسؤولية وبعيدا عن هياكل المؤسسة المركزية التي تسعى لحماية الشعب وبناء الدولة والحفاظ على سيادتها، حيث تتعالى الاتهامات بين قيادات ليبيا الجديدة إضافة الى عدم وضوح العلاقة بين المجلس وحكومة علي زيدان الذي فرّ من ليبيا مؤخرا، وهذا زيادة على كون الأحزاب في ليبيا أحزاب ذات قاعدة عسكرية وذلك لكونها تملك ميليشيات وكتائب مسلحة خاصة بها وتابعة لها ما يجعل العمل السياسي غير بعيد عن التهديد والعمل العسكري.

2 –النتائج والتداعيات الأمنية: رغم أن الانتفاضة الليبية قامت من أجل القضاء على نظام يحسب على الأنظمة الدكتاتورية، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة نظرا لضعف وعجز الحكومة في تحقيق الأمن وفرض القانون ما خلق مساحة للميليشيات والكتائب والأحزاب والجماعات الارهابية المسلحة التابعة لبعض القبائل في الصراعات على السلطة ومناطق النفوذ والمناطق الاستراتيجية كالموانئ وأبار النفط، ما خلق نوع من الهشاشة الأمنية.

المبحث الثاني: بناء الدولة والأزمات الأمنية الداخلية في ليبيا.

تتبع التحديات السياسية التي تواجه ليبيا إلى درجة كبيرة من طبيعة ومسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي دام اثنتين وأربعين سنة، لقد كان لعدد كبير ومتنوع من الفاعلين دور في الإطاحة بالنظام القذافي ؛ ويسعى اليوم جميع هؤلاء إلى لعب دورٍ في النظام الناشئ، فمنذ اندلاع الثورة فبراير 2011 تعيش ليبيا حالة من عدم التوازن في ظل ضعف سلطة الدولة غير قادرة على تسيير وإدارة مواردها خاصة في ما يتعلق ببناء مؤسسات الدولة وهياكلها الادارية والسياسية، و الرغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة وكعنوان لداعميها الدوليين فإن المجلس لم يقود الانتفاضة بشكل كامل، كما أنه لم يرسخ وجوداً فعلياً جوهرياً أو حضوراً حكومياً في جزء كبير من البلاد (**أزمة شرعية**)، وبالتالي فمنذ 5 سنوات من اندلاع الثورة فشلت المرحلة الانتقالية في تطوير بنية المؤسسات ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأسها التحدي السياسي

واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية " **يتمثل في تعثر تحويل ليبيا من حالة ثورية إلى دولة مؤسسات**"،وبهذا يبدو أن ثّمة غياب لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفًا في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على النظام والأمن.

المطلب الأول: مشكلة بناء المؤسسات السياسية.

تشير القراءة السياسية لجل المعطيات والمؤشرات السياسية للوضع القائم في ليبيا وتضارب مواقف ومصالح الدول الخارجية لعدة اعتبارات بأن المرحلة الانتقالية سوف تكون صعبة وغير واضحة المعالم وهذا نظرا لعدة أسباب:[74] **1**- طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا في فترة حكم معمر القذافي الذي حال دون قيام أي نوع من المؤسسات السياسية والمنظمات الاجتماعية (مؤسسات المجتمع المدني)، كما أفرغ النخب السياسية والثقافية التي قد تشكل مرتكز للحياة السياسية والمدنية (سجن العديد من المفكرين والمعارضين – هجرة الأدمغة بشكل كبير)، مما يعني وجود فراغ تام وغياب كامل لدولة المؤسسات بحيث كان النظام مبني على تشخيص السلطة في يد العقيد عمر القذافي وعائلته.

2-تميزت فترة نظام الحكم لمعمر القذافي بغياب دستور واضح المعالم يشكل مرجعية قانونية للبنى التنظيمية والمؤسساتية للدولة (منظم العلاقات بين السلطات -موضح للعقد السياسي والاجتماعي).

3-غياب هوية وطنية نظرا لخصوصية المجتمع الليبي المبني على النظام القبلي والقائم على النزعة القبلية بحيث الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للوطن، وحتى في عهد نظام الحكم معمر القذافي قام بالتوظيف السياسي للقبيلة وتعزيز دورها في تحصين حكمه ولم يعمل على تذويب النزعة القبلية في بوتقة الوطن.اذن شكلت هذه الأسباب أرضية معقدة في تعثر ادارة المرحلة الانتقالية بدءا بتشكيل الحكومة الانتقالية وبناء المؤسسات السياسية ومسألة الشرعية والمشروعية

---

74 بول سالم،" **التحولات السياسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا** "، تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط،بيروت، 29 أفريل2015.

بحيث من رغم نجاح الثورة بعواملها الداخلية والخارجية في اسقاط نظام القذافي ولكن لم تنجح في بناء دولة مؤسسات.

لقد اندلعت الانتفاضة الشعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي في فبراير 2011، وسرعان ما تحولت إلى حرب أدت إلى سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وبعده تم الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي حصل على الاعتراف من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2011 باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي إلى حين تشكيل حكومة جديدة، غير أن شرعيّته لدى الجمهور ضعيفة (**أزمة شرعية داخلية**)لأنه يفتقر إلى البنية المؤسّسية لضمان تنفيذ الخريطة السياسية واضحة المعالم، ومن جهة أخرى شهد المشهد السياسي صراع بين التيارات الفكرية والقوى السياسية المتنافسة.[75]

أولا: قوى ملكية منحدرة من الملك السنوسي.ثانيا: القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينيات من القرن الماضي، والتي خذلها القذافي عندما صادرة الثورة لمصلحة بقاء حكمه الديكتاتوري وإثراء عائلته وقبيلته.ثالثا: القوى الإسلامية وهي منقسمة إلى تيارين: التيار الأول وتمثله قوى الإخوان المسلمين، والتيار الثاني تمثله الحركات الجهادية (**الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، مجموعة أنصار الله**)، وهي متمركزة بصورة أساسية في منطقة الجبل الأخضر، كما انه هناك تخوف من مدى تأثير الإسلاميين أو تشكيلهم لعنصر انقسام في أي صيغة للدولة الليبية المقبلة وسياستها.رابعا: قوى التحالف الديمقراطي الذي أسسه الزعيم الليبي المعارض **منضور الكيميا** الذي اختطفته المخابرات الليبية من فندق بالقاهرة سنة 1993وأعدمه القذافي، ولدى التحالف الديمقراطي تواجد قوي في الولايات المتحدة، أما القوى

---

75 توفيق المديني،"**المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 19 سبتمبر 2011 ، ص . 3 .

الأخيرة فتمثلها الحركة الشبابية التي قامت بتفجير الثورة، إذ يشكل الشباب في ليبيا 60 في المائة من مجموع السكان.[76]

ومن جهة أخرى اشكالية **المؤتمر الوطني** بحيث منذ تأسيسه تمكن " **المؤتمر الوطني**" من التقدم باتجاه استيعاب مطالب الأقليات " **صياغة قانون العزل السياسي والهيئة التأسيسية والعدالة الانتقالية** "، لكن هذه السياسة واجهت عدة تناقضات ورفض من بعض القبائل، مما أدى لبروز مطالب لبعض المكونات الاجتماعية والإثنية تطالب بوضع إطار جديد يتيح الفرصة لإعادة تعريف فكرة العزل السياسي وتعديل مسار الفترة الانتقالية لكنه مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، تشهد ليبيا جدلا حول مقصد المشروع في (م30) من الإعلان الدستوري التي تتعلق بالسلطة التشريعية، فبعض الاتجاهات السياسية والقبلية يذهب لانتهاء المؤتمر في 7 فبراير 2014 فيما أنها تفيد استمرار المؤتمر حتى الانتهاء من الدستور وانتخاب سلطة تشريعية جديدة، ومن الملاحظ أن الموقف والآراء السياسية التي ظهرت خلال فترة ما بعد تكوين المؤتمر الوطني صارت تميل للتقليل من الدور السياسي للأحزاب، وقد انعكس هذا التناول في جانبين: الأول هو ما يتعلق بالسعي لهز مشروعية المؤتمر بسبب هيمنة الأحزاب السياسية عليه، ولذلك انتشرت مطالب بسحب أعضاء الأحزاب في المؤتمر حتى يكون مستقلا عن التجاذبات الحزبية، أما الجانب الثاني فهو ما يتعلق بتجميد عمل الأحزاب أو حلها انتظارا للانتهاء من صياغة الدستور وإعداد قانون ينظم عملها، كما أخذ الهجوم على الأحزاب شكلا آخر، وذلك عندما ظهرت دعوات لعدم اختيار اعضاء الأحزاب في المناصب السياسية لإبعاد سيطرة الأحزاب عليها، وهذه المناقشات تعكس جوانب التنافس والصراع ما بين القبائل والأحزاب السياسية. لعل الإشكالية المهمة هنا تتعلق بمستقبل مؤسسات الدولة الليبية، فمن المتوقع أن تكون هذه الجزئية محل صراع عنيف خلال الأيام القادمة، فالصراع حول المؤتمر لا يرتبط فقط بمستوى أدائه ولكن ظهر من خلال طرح بعض المبادرات التي تطالب بإعادة تشكيل المؤسسة التشريعية، وبحلول 7

76توفيق المديني،" **المرحلة الانتقالية فـي ليبيا : تحديات البناء** " ، المرجع نفسه ، ص . 4 .

فبراير 2014 البدء في مرحلة جديدة وفق أي من المبادرات المطروحة والتي تقترح إجراء تعديلات على دستور وإسناد السلطة التشريعية للهيئة التأسيسية وانتخاب مجلس تشريعي جديد.[77]

ارتبط التعثر التشريعي بضعف المؤسسية في صناعة القرار، وهي مسؤولية مشتركة ما بين المؤتمر الوطني والحكومة، انعكست آثارها على المسار الانتقالي، فقد عانت المؤسسات الانتقالية من عدم الاستقرار المؤسسي، وهو ما يتضح في بعض المؤشرات، كتغير رئيس المؤتمر مرتين **(محمد المقريف ثم نوري أبو سهمين)**، وكذلك تداول رئيسين للوزارة **(مصطفى أبو شاقور وعلي زيدان)**، وذلك خلال فترة لا تتجاوز العام الواحد من عمر هاتين المؤسستين، ويضاف إليها تسارع معدل تغير الوزراء والتنفيذيين، ووفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول ليبيا في 5 سبتمبر 2013، فقد أدى تزايد حدة الاستقطاب السياسي إلى خفض فاعلية المؤسسات وتباعد المواقف السياسية بشأن مستقبل الدولة، فمسيرة قانون العزل عكست الكثير من التناقضات والخلافات بين الأطراف الليبية، حيث يواجه قانون العزل مشكلات في التنفيذ، تتعلق بعدم قدرة " **هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة** " على متابعة تطبيق القانون على مستوى الدولة، وذلك في ظل تعثر المؤسسات التقليدية، وهنا يمكن تفسير الجدل حول مساعي تغيير الحكومة نتيجة لتباطؤ الأداء خلال الفترة الماضية، وهوما قد يرتبط بتداخل الصلاحيات ما بين المؤتمر والحكومة، فمنذ انتخاب " **أبو سهمين** " رئيسا للمؤتمر الوطني صار هناك اتجاه لتعزيز التداخل بين السلطتين، حيث تم تفويض الرئيس الجديد للمؤتمر في اتخاذ القرارات واعتباره قائدا أعلى للجيش، لكنه في فترة لاحقة، سحب التفويض وأسندتالمهام التنفيذي لأعضاء الحكومة، وبجانب عدم الوضوح في السياسية التشريعية أو السياسات العامة حدث نزاع ما بين قطاع واسع داخل المؤتمر وبين الحكومة حول سياسات إدارة الدولة وعمليات صنع القرار، ومن الرغم أن النزاع يستند لعوامل موضوعية تتعلق بانخفاض معايير الأداء في سياسة الأمن وتأخر تدشين مرحلة بناء المؤسسات وتزايد الجدل حول مسار الفترة الانتقالية، فقد استمرت الازمات

---

77 رومان ديفيد ، هدى مزيودات ، " **اعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا** " ، سلسلة أوراق رقم 4 ، مركز بروكنجز ، جامعة ستانفورد للتحولات العربية ، الدوحة ، مارس 2014 . ص .4 .

السياسية والأمنية والاقتصادية دون حل ولم تطرح أفكار أو سياسات تتصدى لأزمات الانتقال السياسي، ولعل المشكلة التي تواجه سياسات بناء السلطة والدولة تكمن في عدم التوصل لرؤية متماسكة للمستقبل السياسي واستراتيجية واضحة لبناء المؤسسات في ظل تزايد فاعلية الكيانات والبنى التقليدية.[78] وما زاد من تعميق الصراع وتقويض عملية بناء المؤسسات قانون العزل السياسي الذي شكل جدلا واسعا بين الأطراف والتيارات والأطياف الاجتماعية بحيث واجهت المرحلة الانتقالية هذه المسألة في العام 2013 الذي حرم بالفعل كل من كان متورطا في نظام القذافي أو عمل معه من المشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة والقوات المسلحة وغيرها من الهيئات الرسمية، وبهذا يعني تهميش العديد من القبائل بحيث أن قانون العزل السياسي سوف يضع الأفراد والقبائل في دائرة التمييز **(النزعة القبلية حاضرة بشكل قوي خلال الثورة وبعدها وهذا ما أدي الى توسيع دائرة الصراع)** ذلك يمكن لقانون العزل السياسي ان يفاقم ما يسمى ب: " **مشاكل المخربين والفكر التطرفي** " في هذا الصدد يقول " **ستيفن ستدمان**" الذي صاغ هذا المفهوم " **إن أكبر خطر على السلام يأتي من مختلف القيادات والأحزاب التي تظهر بعد انتهاء حرب أهلية إن ظن هؤلاء الفاعلون أن الانتقال الحاصل يهدد مصالحهم، فإنهم بالتالي سيحاولون تقويض السلام ظهرت هذه المشكلة في مصر حيث تعمل مجموعة متنوعة من المخربين، بدءا من المخربين المحدودين الذين يسعون إلى المشاركة في السلطة ضمن إطار دستوري وصولا إلى المخربين الشاملين الذين يرون العالم بمعيار كل شيء أو لا شيء** " في ليبيا سيضخم قانون العزل السياسي عدد خاسري المرحلة الانتقالية بحرمان أعضاء النظام السابق فرصة المشاركة في النظام الجديد. إن تطبيق القانون سيقوم حتى بعزل بعض فائزي المرحلة

78أبو الحسن بشير عمر، " **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية** " ، الحوان المتمدن ، سبتمبر 2014 ، انظر :

http8://www.ahewar.org/debat/shwo.asp ?aid=431302. 2016 بتاريخ أفريل

الانتقالية الأصليين، وخاصة الميليشيات، عن بقية الشعب إن احتمال دخول الميليشيات العملية الديمقراطية سيصبح صعبا أكثر فأكثر نظرا لعدم شعبيتها.[79]

المطلب الثاني: المليشيات والجماعات المسلحة.

لقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني خلال فترة النظام القذافي على أمن النظام، الذي ارتكز للمحافظة على النظام السياسي، وسبل تعزيزه وتقويته وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم كأحد أقوى مفاهيم الأمن السائدة في ليبيا خلال السنوات الماضية، ومن هذه المظاهر ما يلي:[80]

1-محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها، وان كان ذلك في إطار ايديولوجي الذي ركز على مفهوم الشعب المسلح وعسكرة المدنيين، إلا انه ومع مرور الزمن برزت ظاهرة الاحلال والتي من خلالها تم تشكيل قوات بديله اخذت على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور الذي لعبته اللجان الثورية في الدفاع عن وحماية النظام، وهذا ما رأيناه من خلال تفريغ محتوى المؤسسة العسكرية وإنشاء جيش بديل تمثل في الكتائب الامنية التي تعبر ميليشيات عائلية بالدرجة الاولى.

2-اعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية، والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر التجنيد التقليدية كالقرابة والولاء الأيديولوجي، وفي هذا الإطار يشير أحد التقارير الغربية عن القطاع الأمني في ليبيا " عهد نظام القذافي " على أن الرتبة لا يمكنها أن تؤكد شيئا فيما يتعلق بتأثير الشخص الذي يحملها، فثمة مظهر أخرى لتأويل منها الانتماء القبلي والولاء الثوري وهي مظاهر انتشرت

---

79 رومان ديفيد ، هدى مزيودات ، " **اعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا** " ، مرجع سابق ذكره . ص . 7 .

80 نادية لعبيدي ،" **الأمن الوطني في ليبيا : تحديات المرحلة الانتقالية** " ، المركز الليبي للدراسات والبحوث ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة الى الدولة ، طرابلس ، 7- 8 يناير 2012 ، ص . 3 .

في السنوات الأخيرة كأساس لتجنيد في المناصب العسكرية بصفة عامة والأمنية على وجه الخصوص، وركزت الدراسة بصفة خاصة على دور القرابة خاصة قرابة الدم في تولي تلك المناصب منذ الثمانينيات من القرن لماضي فيما حددته الدراسة بإعادة قبلنة المجتمع الليبي وإعادة القبلية للمجتمع الليبي، وكذلك سيادة واستشراء ظاهرةالتحكم غير الديمقراطي في قطاعالامنان تردي الأوضاع الأمنية والانفلات الأمني وتصاعد للغة التهديد بالسلاح وانتشاره افرز صراعات حادة بين القبائل نظرا لمخالفات النظام السابق، مما أدى الى تعاظم الانقسامات بين القوى السياسية والرئيسية المتمثلة في التيار الليبرالي والاسلاموي من أجل التموقع في السلطة، وللتنبيه أن كل كيان سياسي له فصائلهالمسلحة اضافة الى ذلك الدعم الخارجي، وهذا ما أعاق المرحلة الانتقالية في تجسيد المؤسسات السياسية والأمنية وعدم الوصول الى اتفاق سياسي واضح بين الأطراف والتيارات الرئيسية، ومن هنا أفضى استمرار الانفلات الأمني الى بروز الجماعات المتطرفة وسماسرة الحروب وشبكات الجريمة المنظمة التي اصبحت تشكل تهديد فعلي في دائرة معقدة تضطلع فيها بعض القبائل في ظل غياب مؤسسات أمنية بدأ بالمؤسسة العسكرية، وهذا ما أدى الى تنامي قوة المليشيات والجماعات في فرض سيطرتها ما شكل صعوبة في مأسسة جيش رسمي وطني، وبهذا تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات من حيث نزع السلاح ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وهذا ما يعكس تحدي الأطراف للمركز في أكثر من مستوى وسببا في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة والتمسك بالشرعية الثورية، بحيث شجع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت أيضا جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات مستغلة غياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح هكذا بدل الحد من السلاح أو جمعه ازداد تداوله، وتم تشكيل فصائل جديدة بعد إعلان سقوط القذافي، وما زاد تشجيعها اللجوء إليهم للحراسة أو

الأمن، فأصبحوا أكثر تمسكا بعد أن تذوقوا طعم القوة والمزايا أو بالحصول على أموال وممتلكات، ومن جهة أخرى الحكومة الانتقالية زادت الوضع سوءا بالتأخر في تنفيذ برامج ذات رؤية لإدماج الثوار والمسلحين بل اكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين بدأوا يفرضون وجودهم ويهددون الحكومة.[81]

لذا تعتبر الميليشيات أكبر تحدٍّ مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا، إذ يشكّل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظّمين في عشرات الميليشيات ذاتيّة القيادة – الكتائب كما يسمّون أنفسهم – شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد، وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلّحة أمراً في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال، من رغم أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني لكنه لم يعمل بوصفه جيشاً بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلّة شكّلها ضباط سابقون ومواطنون عاديّون، وفي بيئة ما بعد الثورة أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة لا في الحكومة المؤقّتة وحتى بين بعضها البعض أيضا، ومن جهة لقد أصبحت ليبيا بمثابة البيئة الحاضنة لاستقطاب الجماعات المتشددة ينتمي أغلبها الى تنظيم القاعدة أو تيارات أخرى متطرفة، وتلقت هذه الجماعات دعما من دول عديدة مثل قطر وتركيا ما مكنها من تكوين ميليشيات مسلحة وفرض ارادتها على الارض بقوة السلاح ساهمت في تعثر بناء المؤسسات الأمنية في ليبيا مثل ميليشيا فجر ليبيا في طرابلس وأنصار الشريعة في بنغازي التي بايعت تنظيم داعش، ومن المعلوم أن ميليشيا فجر ليبيا منحازة إلى التنظيمات الجهادية المتشددة، وتسعى إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة وعلى عدد من المنشآت الحيوية حيث صدت القوات الحكومية هجوما مباغتا شنته مليشيات فجر ليبيا للإستلاء على ما يعرف بمنطقة الهلال النفطي أغنى مناطق البلاد بالنفط.[82]

---

81 يوسف محمد الصواني، " **التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن** "، مجلة المستقبل العربي،العدد:416، أكتوبر 2013.ص. 31.

82 محمد عبد الحفيظ الشيخ،" **ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 432 ، يناير 2015 ، ص . 4 .

تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الإيديولوجية ومواقفها الفكرية وقدراتها العسكرية، وتعد الكتائب والمليشيات المسلحة هي التي تملك القوى العسكرية والسياسة في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ومن رغم أن الجماعات الجهادية أدت دورا ملموسا في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام عملية بناء الدولة.

تناول الباحث " **لويز مارتينز** " بمركز الأبحاث والدراسات الدولية CERI في ورقة تحليلية له بعنوان "ليبيا من القوات شبه العسكرية الى الميليشيات: بناء صعب لجهاز الدولة الأمني البعد الأمني في بناء الدولة الليبية بعد الإطاحة بالقذافي، إذ اعتبر أن عجز الدولة عن إنشاء جهازي شرطة وجيش وطنيين موحدين معضلة أساسية في تجربة التحول الديمقراطي في ليبيا، ويرى أن أزمة الشرعية سيشجع الجماعات السياسية في ليبيا المنقسمة وخاصة الميليشيات الانفصالية والمجموعات المسيطرة على الموانئ النفطية.[83]

وبالعودة إلى بداية الانفلات الأمني يشير الباحث **لويز مارتينيز** إلى أن المعطيات التي حكمت التصور الأمني في المرحلة التي تلت رحيل القذافي تختلف عن الواقع الآن، فالثوار والأهالي رحبوا بمليشيات القبائل ليس فقط لدورها في الثورة، ولكن لأهميتها في حفظ الأمن بعد سقوط القذافي. لكن سرعان ما انعكست المعطيات بعد تصاعد الغضبالشعبي والسخط المتزايد ضد الفوضى الأمنية التي تسببهاالميلشيات المسلحة،وأكد الباحث أن الحكومات الليبية كانت الطرف الأضعف أمام الميلشيات القبلية، فتلك الأخيرة استطاعت تعطيل مجهودات الحكومة عن طريق سيطرتها على موانئ النفط وتسببها في عجز الموارد هذا بالإضافة إلى استنادها إلى دعم بعض الأشخاص الذين تحولوا إلى " شركاء سياسيين لميليشيات ".ويؤكد أن الانتفاضة في ليبيا لم تخلق هذا المشهد من العدم، فالطريقة التي أدار بها القذافي الدولة عززت من فكرة مجتمع

83لويز مارتينز ،" **ليبيا من القوات الشبه العسكرية الى المليشيات بناء الصعب لجهاز الدولة الامني** " ، مركز الدراسات والابحاث الدولية CERI ، معهد الدراسات السياسية بباريس ، 2014 . ص 4 .5 .

القبائل كما قضت على دور الجيش كمؤسسة وطنية مسؤولة عن حماية البلاد خاصة قراراته التي ألغت وزارة الدفاع عام 1991 وإعلانه حل الجيش في 1995 لصالح ميلشيات شعبية على إثر محاولات انقلابية فاشلة.[84]

ان المليشيات الحالية كانت نتيجة لفلسفة القذافي الثورية إذ أراد أن تبقى ليبيا في حالة توتر مستمر، فهو كان يؤيد نظرية " **الشعب المسلح** " لكي تتحول كل مدينة إلى ثكنة يتدرب فيها السكان يوميا، لذلك كان على الجماهيرية أن تبقى على هذا " **التوتر** " من خلال ما يسمى باللجان الثورية.

فأصبحت إعادة بناء الجهاز الأمني أولوية بالنسبة إلى الحكومة الانتقالية التي أدركت أن تولي المليشيات مسؤولية النظام والأمن لم يعد أمرا محتملا، وهو الأمر نفسه الذي ينظر إليه الليبيون في تجاوزات المليشيات التي أصبحت تزعزع الأمن وترهب السكان، مما يشجع على ارتكاب المزيد من الهجمات وعمليات السرقة والخطف، بحيث تتفاوت التقديرات حول أعداد المليشيات، ولكن ثمة 1700 مجموعة على الأقل مجتمعة في 300 ميليشيا أسهمت في التمرد حيث كان عدد حاملي السلاح في ليبيا يقدر 150 ألف في عام 2012 وقد بلغ 200 ألف إلى 250 ألفا في عام 2013،وبهذا تبقى الحكومة ضعيفة بشكل لا يسمح لها ببسط سيطرتها وسلطتها، فهي مهددة من المليشيات.

المطلب الثالث:القبيلة والانقسامات المناطقية.

تحتل القبيلة مركزا أساسيا في تركيبة المجتمع الليبي، الذي يتشكل من أعراق مختلفة، وقبائل العربية وأخرى غير عربية. ولم يكن للقبيلة في ليبيا دور يذكر طيلة 42 عاماً قضاها القذافي في الحكم سوى توظيفها سياسيا في خدمة نظامه مما أثر على العلاقات الاجتماعية و مزق النسيج الاجتماعي،ومن رغم أن مركزية القذافي مارست تسكينا مؤقتا لمعضلة خلل قدرة الدولة، فان

84لويز مارتينز ، المرجع نفسه ، ص . 6 .

الانتماءات الأولية سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية ظلت تتوق الى كسر تلك المركزية الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع اليبي، ومحاولة اقتسام القوة من قوى الولاءات التحتية، وعلى ذلك لك يكن غريبا أن تصطبغ الثورة الليبية بصبغة مناطقية في بدايتها رغم طابعها المدني الظاهر، فهي لم تكن مجرد اعتراض فحسب على الاستبداد والتهميش وعدم العدالة بل في محاولة حيازة مكامن القوة في الدولة[85]،وبعد سقوطه انفجر هذا النسيج وتحول دور القبيلة في تأجيج الصراعات وتعزيز الانقسامات، بحيث استغلت الأطراف السياسية المتنازعة على السلطة القبيلة في إذكاء الصراعات والاقتتال بين القبائل، بهدف المحافظة على مناصبها السياسية في السلطة. على سبيل المثال بين قبيلة التبو والقبائل العربية ممثلة بأولاد سليمان.

1 – خريطة القوى القبلية:الأكثر تأثيرا في موازين القوى والصرع بعد الثورة: **تعتبر القبيلة من أهم مكونات المجتمع الليبي.**[86]

أ – غرب ليبيا: قبيلة الورفلة وهي أكثر القبائل في ليبيا، تتمركز في منطقة فزان كما تمتلك امتدادات في بنغازي وسرت وتشكل هذه القبيلة أحد دعائم مواجهة الاسلامين وصراعها مع مصراتة. قبيلة المقارحة تتمركز في الوسط الغربي وهم كذلك معادون للصعود الاسلامي وصراعها مع مصراتة. قبيلة ترهونة تتمركز في الجنوب الغربي وتضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية. قبيلة مصراتة من القبائل المعارضة تاريخيا للقذافي ولها ارتباطات مع الجهاديين الاسلامين ومن ميليشياتها درع ليبيا. قبيلة الزنتان تتمركز في الجبل الغربي لها علاقات قوية مع الجزائر ومن ميليشياتها الصواعق وهي كذلك رافضة للصعود الاسلامي.

ب – شرق ليبيا: من أبرز القبائل العبيدات والمسامير والبراعصة والعواقير تتمركز بالجبل الأخضر ولها امتدادات داخل مصر، ولها مليشيات مؤيدة للفيدرالية والانقسام والتي حاصرت

85علي جويلي مفتاح ، **مذكرات اليوم الاول لثورة 17 فبراير** ، مرجع سابق الذكر . ص . 38 .

86خالد حنفي علي ،" **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبا بعد الثورة** " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد : 64 ، سبتمبر 2014 ، ص . 46 – 47 .

الموانئ النفطية، وتنتشر في مدينة اجدابيا ولها عداء اتجاه التيار الاسلامي الجهادي في شرق ليبيا. ويمكن الإشارة الى تلك العملية الكرامة لحفتر ضد الاسلاميين المسلحين ابرزت اصطفافا قبليا في شرق ليبيا.

ج – جنوب ليبيا: وهنا تظهر صراعات ذات الأصول الإفريقية وخاصة التبو وبعض القبائل العربية مثل الزوي وبعض القبائل الأمازيغية مثل الطوارق وهم العارفين بالصحراء والمسالك وكذلك تسعى الى اقامة دولة، وتدور الصراعات مجملها على التجارة غبر الشرعية عبر الحدود، وتشير التقارير الاستخباراتية أن هذه القبائل تتعامل مع الجماعات المسلحة.

لقد أضحت القبيلة مؤثرة على المشهد السياسي الليبي في ظل الفراغ الذي يضرب مفاصل الدولة الليبية على أثر غياب دولة القانون والمؤسسة العسكرية والأمنية، فان مشهد الدروع المسلحة والمليشيات بات هو ما يسيطر على الحياة السياسية بعد تطور العصبية القبلية، والتي تغلبت على التوجه الأيديولوجي العام. وبهذا نجد أن سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي ثم في مرحلة لاحقة على خطوط التجارة غير الرسمية والتهريب على الحدود. وبدا أن القبائل التي مل تحصل على امتيازات تسعى الى استعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، وخاصة في ظل ضعف السلطة، كما حدث في مواجهات بني وليد التي ينتمى معظم سكانها الى قبيلة الورفلة، وساندوا القذافيفي الحرب الأهلية،كتعرض أكثر من 30 ألف شخص في تاورغاء للطرد من قبل قبائل مصراتة. أضف الى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا الى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة التبو، ما أدى الى نشوب مواجهات مسلحة. وتضافرت الصراعات القبلية مع المشكلة المناطقية لتخلق معضلة مضافة تتعلق بالنزعات الانفصاليةفيالشرق والجنوب بعد الثورة، وهي تمثل ردا على عدم ثقة الأقاليم الليبية بإمكانية وجود إدارة عادلة من المركز في طرابلس لمواردالدولة.

2 – المجموعات المسلحة ذات طابع قبلي: تضم في عضويتها اسلامين ومن أبرز قواتها درع ليبيا التي تنتشر في غرب ووسط وشرق ليبيا، وهي تملك علاقات وثيقة مع قوتين أساسيتين، وهما الإخوان المسلمين وقبائل مصراتة. الأمر الذي حولها الى ما يشبه القوة الرسمية للنظام برغم طابعها الملشياوي، اذ أعطاها المؤتمر الوطني صلاحيات حماية طرابلس في2013 بسبب

مخاوف من مليشيات الزنتان المعارضة للاسلاميين، والتي تملك اصطفافات مع التيار المدني في ليبيا، وخاضت معارك عنيفة ضد درع ليبيا حول مطار طرابلس 2014.[87]

يبدو جليا على أن الجماعات المسلحة ارتكزت على العامل القبلي ما زادا من حدة التوترات عدم الاستقرار، وذلك بفعل التشابكات المصلحية وانتقامية بين أطراف الصراع الداخلي والخارجي، فعلى سبيل المثال قد لعبت قوات درع ليبيا دورا في دعم مواجهات أنصار الشريعة والكتائب الجهادية الأخرى ضد قوات حفتر في معركة بنغازي 2014. ومن جهة أن تحالف الإسلاميين مصراتة يسعى لاستخدام التنظيمات الجهادية في الشرق حتى يمنع اقصائه بعد انتقال مجلس النواب الليبي من طرابلس الى بنغازي. وبرغم أنه يوجد تنسيق تنظيمي بين الجماعات الجهادية في ليبيا ونظيرتها في الشرق الأوسط، فان هناك مؤشرات على مجموع من التشابكات المغذية للعنف العابر للحدود لا سيما الترابط الإيديولوجي والإقليمي، ومن أبرز هذه المؤشرات تحول شرق وجنوب ليبيا الى ملاذ جهادي وتدريبي للجهاديين. كما أن هناك تساند عملياتي حيث وجود جهاديين ليبيين كعنصر أساسي في تنظيمات إسلامية مختلفة مثل داعش والقاعدة.

87خالد حنفي علي ،" **خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبا بعد الثورة** " ، المرجع نفسه ، ص . 53 .

الفصل الثالث:

عدم الاستقرار الأمني في ليبيا وتهديداته الأمنية الاقليمية.

الفصل الثالث: عدم الاستقرار الأمني في ليبيا وتهديداته الأمنية الاقليمية.

ان اهتزاز الأوضاع ودخول ليبيا في دوامة الفوضى والعنف –**حالة عدم الاستقرار**– وباعتبارها وحدة سياسية مشكلة للنظام الاقليمي المغاربي، شكل منها مصدر تهديد غير مادي اللاعسكري لعدم استقرار الأمن الاقليمي المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، ولعدة متغيرات أخرى خاصة لأقطار مثل الجزائر وتونس اللتان تشتركان معها في حدودها، وان تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا أو استعصاء تحول ديمقراطي سلمي واستبداله بتغير وتحول عنيف الأمر الذي جعل منه **معضلة أمنية** تؤدي الى تحطيم النظام الاقليمي المغاربي. لذا سوف نتناول في هذا الفصل المخاطر الأمنية التي أفرزتها الأزمة الليبية على محيطها الاقليمي وكيف تفاعلت مع مشاكل الجوار الاقليمي.[1]

المبحث الأول: المخاطر الأمنية الجديدة على الأمن الاقليمي.

أفرزت الأزمة الليبية جملة من التهديدات الأمنية الجديدة أو حتى وان كانت هناك تهديدات موجودة من قبل مثل الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وغيرها، الا أن هذه التهديدات عرفت تطورا نوعيا من جراء انهيار النظام السياسي والانفلات الأمني بعدم استقرار الأوضاع الداخلية، وهذا ما شكل تهديدات أمنية جديدة انطلاقا من انتشار السلاح النوعي وتطور عمل الجماعات الارهابية ما اثر بشكل كبير على الأمن الاقليمي المغاربي.

المطلب الأول: مشكلة انتشار السلاح عبر الحدود.

لقد سجلت ليبيا منذ استيلاء العقيد معمر القذافي على مقاليد الحكم في 2 سبتمبر1969 مستويات قياسية من الإنفاق العسكري سواء من حيث الأرقام المطلقة أومن ناحية نسبته في الناتج القومي الإجمالي طبقا لتقديرات 1998 سجلت ليبيا إحدى أعلى نسب الإنفاق الدفاعي في شمال إفريقيا بمبلغ قدر ب 2.4 مليار دولار قياسًا للناتج القومي الإجمالي، وذلك ما يناهز

1

نسبة 4.2 % وهي نسبة عالية جدا بالمعايير العالمية، وبالرغم من تقويض مؤسسات الدولة الليبية الحالية ومخاوف تقسيمها مستقبلا، إلا أن مؤشرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام **(SIPRI)** 2013 تؤكد أن حجم الإنفاق على القوات المسلحة الليبية وصل إلى 2.2 مليار دولار، وهذا ما يثبت أن القذافي كان يملك ترسانة قوية من السلاح.[1]

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع في الجوار الإقليميخاصة بعد ما فتح القذافي مخازن السلاح قبل سقوط نظامه تاركا ليبيا من بعده كما قال على الجمر وتفاقم الامر بعد وصول السلاح بكميات كبيرة جدا للثوار الذي زودتهم به الدول الصديقة لهم إبان حربهم مع القذافي، وأدت تداعيات انتشار السلاح وحمله بدون رقيب الى انتشار مئات الكتائب الامنية لكل منها مجموعة مسلحة من الثوار الذين تحول البعض منهم في نظر الكثيرين الى ميليشيات مسلحة لها مقراتها وسجونها الخارجة عن سيطرة الدولة، وهذا ما أزم الأوضاع الداخلية للبلاد واستمرار النزاعات بين الجماعات الحكومية وغير الحكوميةالأمر الذي دفعها أمام تحد انفلاتي – أمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، فقد أدى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا إلى وصول الجماعات والمليشيات والكتائب للسلاح بأنواعه " الخفيف–المتوسط–الثقيل والمتطور" في كافة مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر ودول الساحل الأفريقي حيث ينشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح، فبسبب كل هذه الظروف تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأخطر أنواع الجريمة المنظمة " تجارة السلاح " ما أثر سلبا على ليبيا وزيادة حدة تأزمها الأمني من جهة، ومن جهة أخرى تهديد أمن واستقرار دول الجوار والأمن الإقليمي المغاربي، ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا بحيث بدأتبواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة

---

1 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. انظر في:

بتاريخ : ماي 2016 . Www.Sipri.Org

الفوضى التي تعم ليبيا قبل أنتتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخازن الحكومية بالقوة، وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة كيان الدولة الليبية ودول الجوار.[1]

كما أصبحت تصنف الجماعات المسلحة غير الحكومية الليبية إلى أربعة أصناف:[2] **1- كتائب الثوار:** تشكلت في المراحل الأولى للانتفاضة الشعبية، وتتميز بغاية تنظيمها وولائها العميق لقادتها، وتضم من 75 إلى 85 % من المقاتلين المتمرسين وتمتلك الأسلحة النوعية وهي خارجة عن سيطرة الدولة، ومن الجوانب المؤثرة بالنسبة لكتائب الثوار امتلاكها لخبرة قتالية واسعة والأهم من ذلك خبرتهم كوحدات قتالية، وهذا ما يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في أواخر الانتفاضة، وهي تضم كلا من الطلاب وعمال القطاع الخاص وموظفي القطاع العام والمهنيين وخاصة الأطباء والأفراد العاطلين عن العمل، وبالإشارة إلى أن أكبر نسبة هي نسبة الطلبة التي وصلت إلى 41%.

2-الكتائب غير النظامية: وهي كتائب الثوار التي انفصلت عن المجالس العسكرية المحلية في مراحل متأخرة من الانتفاضة، وقد اختار قادة الكتائب غير النظامية عدم الاندماج في المجالس العسكرية المحلية وتغيير الجوانب الهامة في تنظيمهم وشرعيتهم في حين تعمل هذه الجماعات في بيئة ينعدم فيها القانون.

3-كتائب ما بعد الثورة: جاءت هذه الكتائب كسياسة لملء الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي، وتنتشر أحيانا في المناطق الموالية للحكومة والمؤيدة للقذافي مثل «بني وليد»، كما توجد أيضا في مدن كانت أقل تأثرا بالنزاع، كما تتزايد أعداد كتائب ما بعد الثورة بسبب

---

1 عبيد اميجن، " **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في ليبيا** "، تقرير مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات، 21 أكتوبر 2014. ص .6.

2 ابراهيم سليمان، **ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فبراير 2011(** طرابلس: مكتبة الشعب للطباعة والنشر، ط.1، 2013) ص. 44.

المجتمعات الموالية في ليبيا، وهذا ما جعلها جماعات موحدة ومؤثرة عسكريا مثلها مثل: كتائب الثوار والكتائب غير النظامية.

4-الميليشيات: تشير إلى مجموع الشبكات الإجرامية مثل: شبكات التهريب والمتطرفين المتشددين، وهي تضم شريحة صغيرة من الجماعات النشطة في ليبيا. للملاحظة تعتبر الكتائب الثورية الليبية أكبر قوة غير حكومية في البلاد، وربما تشكّل من 75 إلى 85 في المائة من المقاتلين المتمرسين كما أن مخازن السلاح خارج سيطرة الحكومة ففي مصراتة مثلا تسيطر الكتائب على أكثر من 820 دبابة وعشرات من قطع المدفعية الثقيلة وأكثر من 2.300 سيارات مجهزة برشاشات وأسلحة مضادة للطائرات.**(السلاحالنوعي)**.

ان معظم السلاح الذي حصل عليه الثوار الليبيون كان يأتي نتيجة المواجهات التي قامت مع كتائب القذافي ومن نجاحاتهم الاستيلاء على المخازن الخاصة بالأسلحة وفتحها، ومن أكبر العمليات تلك التي سُمّيت « فجر مازدة » كان الحصول على الأسلحة من مخازن منطقة تسمى " القاريات " في المنطقة الجنوبية في غرب ليبيا والتي قادها واستشهد فيها عبد الباسط غاغا وجمعة الجرج وعلي الحراري وهم من أوائل الثوار الذين زحفوا على تلك المخازن من أجل توصيل الأسلحة والذخيرة للثوار، ومن جهة أخرى دعم القوى الخارجية للثوار بالأسلحة ففي بنغازي كانت قاعدة بنينا الجوية التي يوجد بها مطار دولي أولى مناطق توزيع السلاح على الثوار والذي كان يأتي من الخارج عبر الطيران الحربي القطري، وكذلك كانت هناك سفن عسكرية تفرغ حمولتها من شحنات أسلحة وذخائر في ميناء بنغازي البحري ومنها يتم تحويله وتوزيعه إلى كتائب الثوار بالمدينة وجبهة إجدابيا والبريقة، وفي بعض ألأحيان كان يتم تسلم شحنات السلاح من قبل أشخاص معينين من قادة كتائب الثوار، وفي مصراتة كان الميناء البحري الكبير بالمدينة هو النقطة الوحيدة التي يتم من خلالها إيصال السلاح إلى ثوار المدينة، والذي كان يتم يأتي معظمه من قطر والإمارات وفرنسا، وهذا مما يؤكد وجود كمية كبيرة من

الأسلحة (**خزان من الأسلحة**) وتم استثمارها من طرف الجماعات المسلحة الإرهابية، وهذا ما يزيد خطرا على أمن دول الجوار والأمن المغاربي ومنطقة الساحل الافريقي.[1]

ان خطورة انتشار السلاح لم تتوقف على الأوضاع في ليبيا فقط، ولكنها امتدت أيضا إلى الدول المجاورة لليبيا حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر والجنوب مع السودان – تشاد – النيجر – مالي والغرب مع الجزائر – تونس، وتعد الشبكات الاجرامية مؤلَّفة من فئات عرقية عابرة للحدود الليبية بفضل امتداداتها داخل البلدان الأخرى كقبائل التبو والطوارق اللتين لهما دور كبير في تهريب وتأمين نقل السلاح نحو غرب ليبيا وجنوبها، وهناك تقارير صحفية مستمرة تتناول عمليات تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار، وهناك تخوف كبير من أن تصل هذه الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو إلى المتمردين الطوارق في مالي والنيجر أو إلى متمردين في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن تقارير إعلامية ذكرت أن جماعة " **بوكو حرام** " المتشددة في شمال نيجيريا وجماعة القاعدة حصلت على أسلحة من ليبيا، وكل هذا نظرا لغياب جهاز أمني في لبيبا وظهور المليشيات و الجماعات غير حكومية وقصور المؤسسات الأمنية والانفلات الأمني كل هذا جعل تأمين خطوط الحدود الطويلة سهل الاختراق، وكذلك صعوبة التضاريس الوعرة التي جلها صحراء اضافة الى ذلك تزاوج انتشار السلاح مع الجريمة المنظمة للتهريب، ولا يمكن اغفال أن معظم الدول المجاورة هي دول فاشلة وضعيفة من الناحية المنظومة الأمنية في مراقبة الحدود مثل: تشاد و النيجر و السودان، وكذلك ما تشهده تونس وما تعيشه الآن من وضع أمني غير مستقر من خلال تنامي الحركات الارهابية على المستوى الداخلي.[2]

خطوط التهريب والاختراق الحدودي: يبلغ طول الشريط الحدودي الليبي حوالي 4383كم (تشاد ليبيا: 1055كم – النيجر ليبيا:354كم – مصر ليبيا: 1150كم – السودان ليبيا: 383كم –

---

1 كامل عبد الله، " **دور السلاح في اشعال الصراعات الداخلية في ليبيا** "، تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، خريف 2012. ص. 4 – 6.

2 عبيد اميجن، " **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في ليبيا** "، مرجع السابق الذكر. ص. 4.

الجزائر ليبيا: 982 كلم – تونس ليبيا:459 كلم)، وتتميز معظم الحدود البرية الليبية بامتداد مساحات صحراوية شاسعة وتضاريس بيئية صعبة تشكل في الغالب عائقا طبيعيا امام المخترقين (صحراء ادهان مرزق على طول الحدود مع النيجر– جبال تيبستي على طول الحدود مع تشاد – بالإضافة للصحراء الليبية الكبرى والتي تمتد على طول الحدود مع تشاد والسودان ومصر)، وتأمين الحدود البرية الشاسعة بفاعلية يتطلب منظومة أمنية قوية وتحليلا مفصلا لتضاريس البيئة الصحراوية على طول الحدود الليبية لتحديد المناطق التي تشكل موانع طبيعية يصعب عبورها من قبل الافراد او السيارات، وتحديد المناطق التي توفر ممرات ومسارب سهلة تشجع عمليات الاختراق ولهذا تستعين الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة بالقبائل العارفين بالصحراء، فمن جهة الحدود الجنوبية الغربية لا يمكن عبورها إلا عبر شريط ضيق على الجانب الشرقي من صحراء مرزق، ويعتبر الممر الممتد عبر واد الحياة بطول 120 كلم والذي يحده من كلا الجانبين كثبان رملية من اكثر المناطق اختراقا عبر الحدود الليبية، أن اغلاق ممر واد الحياة بأحكام يجعل العبور الى قلب ليبيا عبر الحدود الجنوبية للجزائر امر مستحيلا امام المخترقين القادمين غالبا من مالي والنيجر، كما هناك الممر الاخر الذي يستخدم للعبور إلى ليبيا يقع عبر حدود النيجر وهو المنطقة الواقعة شرق صحراء مرزق والممتدة حتى منطقة الويغ هذا الممر يمتد بطول 120 كلم وعرض 220 كلم، ان اغلاق هذا الممر بأحكام يجعل من الصعب العبور الى ليبيا عبر حدود النيجر أما بالنسبة للحدود الطويلة مع تشاد تعتبر في العموم مغلقة وصعبة العبور نتيجة لوجود مصدات وموانع طبيعية متمثلة في جبال تيبستي والصحراء الليبية الكبرى إلا انه هناك ممران او مسربان على طول هذا الحدود يسهلان العبور لليبيا ولاغنى عنهما لمن يريد احتراق الحدود الليبية قطاع حدودي بطول 280 كلم إلى الغرب من جبال تيبستي وقطاع حدود بطول 500كلم مع تضاريس وعرة نسبيا من الصحراء الليبية تمتد من جبال تيبستي الى حدود السودان، وفي اطار الشريط الحدودي الاقليمي المغاربي تعتبر الدولتين الجزائر وتونس من بين المتضررين أو عرضة للاختراق باعتبارهما دولتين مجاورتين للحدود الليبية.[1]

1 Enhancing Operational Land Border Security Cooperation In The Sahelo-Saharan Region 4-5

1 –الجزائر ليبيا: على الحدود الجزائرية البالغ طولها 982 كلم فقدت الحكومة المركزية في طرابلس السيطرة الفعلية على أغلب مناطقها، وفي هذا الإطار نقلت تقارير إعلامية جزائرية تأكيدات على نفوذ 14 كتيبة مسلحة على طول الحدود الليبية، وتعد كتائب التبو أهم المجموعات المسلحة الناشطة هناك، بالإضافة إلى كتائب ثوار غدامس والطوارق وكتيبة التولى وكتائب أخرى من مناطق زويلة وبارجوج والقطرون، وهذا ما يمثل تحدي أمني بالنسبة للجزائر.

2 –تونس ليبيا: 459كلم تحتل منطقة الجفارة الحدودية أهمية مركزية في عمليات التهريب بين ليبيا وتونس فالمنطقة تزيد مساحتها عن 15 ألف ك م2، وتمتد من مارث (في الشمال الغربي) إلى الصرمان (في الشمال الشرقي) ومن ساحل الخليج الليبي إلى نالوت الواقعة في جنوب جبال نفوسة، وتنطوي منطقة الجفارة على ثلاثة مسارات رئيسية: " مسار بنقردان–مسار ضبا–وازين – مسار جنوب جبال نفوسة " تُستخدَم في عمليات التهريب، وخاصةً في تهريب الأسلحة كما تعتبر ملاذ أمن للنشاط الارهابي.

المطلب الثاني: تطور عمل الجماعات الارهابية المسلحة.

أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ويسهل عملية الاختراق الحدودي وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الدول المجاورة بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب الكبير عموما[1]، ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه

September 2013 Tripoli Libya – **Grime Et Traffinking In The Sahelo-Saharan Region** : **Trends Et Routes** , Deliverd By : Libya Inter-Ministerial Committe On Integrated Border Management.

1اندرو اينجل، " **توسع تنظيم الدولة الاسلامية في ليبيا** "، المرصد السياسي، العدد : 2371، معهد واشنطن، 2015،ص. 5.

ب " **مرحلة متقدّمة من التسليح السريع** " جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار للأسلحة الثقيلة في المنطقة حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي انطلاقا من ليبيا الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الارهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة و التنقل الى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره حيث ان هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف لكن أصبحت اليوم تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ (**السلاح النوعي**)، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة.[1]

ان عدم الاستقرار في ليبيا قد شكل ملاذا أمنا للجماعات المسلحة الارهابية كما تتجه المخاوف إلى اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي ربما لا يمثل التنظيم المسلح الوحيد الذي يستفيد من حرية الحركة التي أتاحها الصراع في ليبيا على غرار بروز جماعات أخرى كجماعة الشريعة ابو اياد التونسي التي لها نشاط واسع في تونس، فضلا عن ظهور تنظيمات جهادية تكفيرية جديدة في ليبيا التي اعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وكذلك شبكة محمد جمال الارهابية والجماعة المتشددة مختار بالمختار الملقب أبو العباس، فكل هذه الجماعات الارهابية المسلحة المتواجدة في ليبيا اغتنمت فرصة الانفلات الأمني ما ساعدها على تعزيز قدراتها و توسيع نشاطها وتطور أعمالها، وهذا ما زاد من زعزعة عدم الاستقرار ودخول ليبيا مرحلة صعبة، كما أثر سلبا على الاستقرار الامني داخل دول الجوار و الأمن الاقليمي المغاربي،ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الازمة الليبية سيكون أخطر، وذلك على أساس مشاركة عناصره في قتال القوى الموالية للنظام الليبي فهم

1اندرو اينجل، " **توسع تنظيم الدولة الاسلامية في ليبيا** "، مرجع السابق الذكر،ص. 6.

كغيرهم من الثوار المقاتلين سيتمتعون بنفس الشرعية التي سوف تشمل كل القوى المشاركة، وهو ما سوف يجعل من الصعب التخلص منهم وإقصائهم فيما بعد.[1]

لقد تحولت ليبيا إلى ساحة للإرهاب الدولي ومصدر قلق للدول المجاورة في ظل استمرار الاحتراب الداخلي بين أطراف النزاع المتعددة، بينما أشارت معلومات استخباراتية إلى تضاعف عدد الإرهابيين في ليبيا مرتين أو أكثر في 2014 ليصل إلى ما لا يقل عن 40 ألف إرهابي ينتشر أكثر من نصفهم في مدن الشرق الليبي، بينما اللافت نجاح المتشددين المرتبطين بتنظيم القاعدة سابقاً وبتنظيم داعش حالياً في السيطرة رسمياً على مدن ليبية منها برقة شرقا وسرت وسط البلاد وصبراتة غرباً، كما أعلن تنظيم داعش سيطرته في طرابلس وفي جنوب البلاد، وينتمي هؤلاء المتشددون إلى جنسيات مختلفة كالجزائرية والتونسية والمغربية والمصرية والمالية إضافة إلى الجنسية الليبية، وبات يمتلك معسكرات للتدريب في مناطق عدة منها جبال ترهونة وصحراء سرت والجفرة إضافة إلى بعض المناطق من الجبل الأخضر شرق البلاد، وهذا الأمر الذي بات يمثل هاجسا مرعباً لدول الجوار ولمنظومة الساحل والصحراء ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ولا تخفي السلطات التونسية خشيتها من تسلل الجماعات الإرهابية إلى داخل البلاد خاصة وأن أكثر من 2500 متشدد تونسي يقاتلون حالياً في صفوف تنظيم " **داعش** " يوجدون في معسكرات للجماعات بالبلاد ويمثلون خطراً على الامن دول الجوار خاصة تونس و الجزائر، وكل هذا سببه الفوضى العارمة المستمرة والمتفاقمة من الفوضى الأمنية وفوضى السلاح وفوضى الميليشيات وهو ما تعذر من إقامة سلطة قادرة على بسط هيبتها وسيطرتها على كافة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وجرى تقدير الوضع في ليبيا

---

1 محمد بسيوني عبد الحليم، " **شبكات الارهاب والسلاح على الحدود الليبية – التونسية** "، تقرير المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 21 أفريل 2015، ص 2 – 5.

وفقا لسوابق منها السابقة الأفغانية والصومالية، وبهذا مثلت الحالة الليبية وفق هذه التقديرات أزمة بنيوية تهدد الدولة الليبية بالتفكك إلى عدة دويلات تحكمها ميليشيات.[1]

ان الاطار الايديولوجي المتجاوز لحدود الدول وجد له صدي عند التنظيمات الإرهابية الموجودة بالمنطقة المغرب الكبير، ولم يقتصر الأمر عند حدود التزاوج بين العولمة والمنظومة الإرهابية، ولكنه انتقل لمرحلة آخري أكثر عمقا بعد الأزمات التي شهدتها المنطقة " **الأزمة الليبية** "، والتي كشفت عن هشاشة بنيوية في الدولة، إذ تراجع دور الدولة في ضبط أمنها وحدودها وتنامي تأثير الانتماءات الدولية، ومن ثم تعزيز أدوار الفاعلين الآخرين **(من غير الدول)**، ولاسيما التنظيمات الإرهابية التي وسعت من شبكات تحالفاتها العابرة للحدود، وثمة مستويان أساسيان للتنظيمات الإرهابية، أحدهما ينطوي على المستوي المحلي الداخلي الذي يقصر الأنشطة الإرهابية على الداخل بحيث تكون المنظومة الإرهابية في كافة أبعادها (القيادات – التمويل – العناصر– الأهداف) محدودة بحدود الدولة ولا تمتلك أي امتدادات خارجية، والمستوى الثاني يتعدى حدود الدول ويطمح إلي الإقليمية والعالمية، وفي هذا الإطار تصبح المنظومة الإرهابية عابرة للحدود، سواء من خلال عناصر التنظيم التي يمكن أن تنتقل من مناطق الأخرى أو من خلال العمليات التي يتم تنفيذها ضد أهداف في دول مختلفة، وبالطبع تمتلك هذه التنظيمات مصادر متنوعة للتمويل تمكنها من ممارسة نشاطها. أن انهيار الدولة الليبية وكذلك الفشل الدولاتي التي تعيشه بعض الدول المجاورة للإقليم المغاربي يعد حافزا بحيث قدم للتنظيمات الإرهابية ملاذا أمنا بسبب تراجع قدرة الدولة على إنفاذ القانون واحتكار العنف حيث ينازعها في وظائفها فاعلون كثر خاصة مع ظهور ما يعرف " **بمناطق خارج سيطرة الدولة** "، والتي تعطي للتنظيمات الإرهابية إمكانية لتأسيس نمط مستقل من السلطة بعيدا عن الدولة، علاوة علي تزايد معدلات العنف والسخط داخل تلك الدول بصورة توفر للتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود مخزونا بشريا يمكن الاعتماد عليه لتدعيم القوة البشرية للتنظيم، اضافة الى ذلك أزمة الهوية التي تعاني

1الحبيب الأسود، " **الارهاب يتربص بشمال أفريقيا: خلايا في الداخل وتهديد خارجي** "، مجلة البيان، العدد : 648، فبراير 2015، ص. 30.

منها ليبيا التي أججت الصراع القبلي كان عاملا مهما بالنسبة للتنظيمات الارهابية في توسيع دائرة نشاطه من خلال توظيفه في شبكة عابرة للحدود.[1]

لقد باتت ليبيا بمنزلة ملاذ تدريبي وتسليحي لبعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وهو نمط "**تلجأ إليه التنظيمات كنوع من التراجع المؤقت والاستعداد لطور جديد من عملياتها حال تصاعد الضغوطات عليها في بلادها** "،ومن الأمثلة على هذا الأمر التحركات المستمرة بين التنظيمات الجهادية من شمال مالي إلي مدينة سبها جنوب ليبيا، وكذلك التنظيمات بين تونس وليبيا كتنظيم أنصار الشريعة، فضلا عن مشاركة بعض العناصر الليبية في عمليات عنيفة داخل شمال مالي، وجبال الشعانبي وبن قردان في تونس، وعملية عين أميناس في الجزائر في يناير 2013، وقد تم استحضار هذا النمط مجددا مع الهجوم الإرهابي على متحف باردو في تونس خلال شهر مارس 2015، ونجد من جهة أخرى خلال سنة 2015 نجح داعش في إنشاء نقطتي ارتكاز متينتين خارج قاعدة قوتها في العراق وسوريا: الأولى في شمال شبه جزيرةسيناءحيثيحرص على الحضور الأمني ويسعى من هناك إلى الاستيلاء على شبه الجزيرة برمته وأكل القوة وقدرة الحكم للنظام المصري،والثانية في منطقة مدينة سرت وسط ليبياحيث رسّخ داعش منطقة سيطرةإقليمية وعالمية مستقلة، ومن تلك المنطقة يسعى إلى الاستيلاء على ليبيابرمتهاوتحويلها إلى نقطة انطلاق لأتباع الارهاب والإيديولوجية المتطرفة ضد دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوبا لمنطقة الصحراء الكبرى ودول جنوب أوروبا، وبالتالي تكون القاعدة الإقليمية و العالمية المستقلة التي نجح داعش في انشائها داخل ليبياهيالوحيدة من نوعها خارج حدود العراق وسوريا، وحسب التقديرات تكمن فىهاتهديداتإقليميةودوليةخطيرةللغايةحيث استغل فرع داعش في ليبياجيدا الفراغ الذي تكوّن من خلال غياب حكومة سليمة الأداء وغياب التدخل الدولي ضدها بغرض الترسّخ في منطقة مدينة سرت والتمدد على أنحاء ليبيا،وبالتالي شكل مناخ عدم الاستقرار والانفلات الأمني وإشكالية انهيار الدولة الليبية مرحلة جديدة للإرهاب في منطقة

---

1 حمزة المؤدب، "**الإرهاب في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي** "، تقرير مركز كارنيجي، 23 مارس 2015،ص 4.

المغرب الكبير فمن الارهاب المحلي والإقليمي الى الارهاب العالمي من خلال تنامي الولاءات الارهابية لما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية " **داعش**" حيث سعى هذا التنظيم لنقل عملياته خارج سوريا والعراق الى ليبيا لسببين: الأول هو قرب ليبيا من شواطئ أوروبا، وبالتالي يسهل تقديم دعم لوجيستي لمقاتليه الذين يعتزمون تنفيذ عمليات في أوروبا على الجانب الآخر من المتوسط، والثاني هو وفرة الموارد المالية والنفط في ليبيا فضلا عن أن الوضع السياسي فيها معقد ومليء بالانقسامات وهو ما يساعد التنظيم على ترسيخ أقدامه، وهذا الأخير تمكن من التوسع والتمدد " **تنظيم داعش** " داخل الأراضي الليبية، و أصبح متمركزا في مدينة سرت الساحلية التي أحكم السيطرة عليها، ويجمع المحللون السياسيون أن تنظيم " **داعش** " سيجعل من سرت منطلقا لإحكام قبضته على معظم الأراضي الليبية لتكون ليبيا قاعدة جديدة له لاسيما مع وصول عدد كبير من المقاتلين الأجانب وعائلاتهم إلى سرت في دليل آخر على عزم التنظيم تقوية وجوده داخل المدينة، ويشكل تواجد هذا التنظيم المتطرف تهديدا جديا لأمن منطقة المغرب الكبير[1]، وبالتالي أتاحت الفوضى التي عمتّ ليبيا بعد سقوط القذافي لأي جماعة أن تنشط كما تريد من دون أن يكون هناك من يردعها. وكان الإسلاميون المتشددون بالطبع من بين الذين استفادوا من سقوط نظام القذافي، فأنشئوا معسكرات تدريب في عدد منالمناطق لإنشاء جيل جديد من الإرهابيين المحترفين، وكان فرع القاعدة المغاربي هو المستفيد الأول من هؤلاء " **الجهاديين** " الذين يتخرجون من المعسكرات الليبية ويلتحقون بصفوفه للقيام بعمليات إرهابية في داخل تونس والجزائر ومالي وغيرها من البلدان العربية والإفريقية. وأخيرا جاء دور تنظيم " داعش " الإرهابي لكي يحول ليبيا إلى قاعدة خلفية للإرهاب في شمال إفريقيا وأوروبا.

المطلب الثالث: تفاقم الهجرة غير الشرعية وتأثير اللاجئين.

ليست قضية الهجرة غير الشرعية بالأمر الجديد في منطقة المغرب الكبير إلا أن التحولات والمتغيرات السياسية " **ثورات الربيع العربي"** التي تشهدها المنطقة أدت إلي استفحال هذه

1محمد أبو عبيدة، " **داعش ليبيا يهدد بلدان الجوار ودولا أوروبية** "، مجلة البيان، العدد: 695، 22 مارس 2015، ص. 32. 34.

الظاهرة وتنامي مخاطرها على صعيد الأمن الاقليمي، وتأتي في مقدمة هذه التحولات" **الأزمة الليبية"** التي تشهد حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وهذا ما أفرز جملة من التهديدات وتداعيات أمنية على النظام الاقليمي المغاربي وخاصة دول الجوار(**الجزائر وتونس**)،ان مع سقوط نظام القذافي انهارت مؤسسات الدولة الليبيةواستشرت الفوضى والانفلات الأمني مما جعل ليبيا وجهة مفضلة لطالبي الهجرة السرية صوب أوروبا، فالسواحل الأوروبية قريبة والأمن منعدم في المنافذ البحرية والبرية.لقد ظلت الهجرة السرية عبر ليبيا متحكما فيها نسبيا طيلة عهد القذافيومع سقوط نظامه أصبحت الهجرة السرية نحو أوروبا سلعة رائجة، ومن أبرز مصادر الهجرة الإفريقية نحو ليبيا [1]: منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل فضلا عن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب الكبير، وهي هجرة تمر بمسار من ثلاث مراحل للوصول لليبيا ويمر عبر طرق متعددة ومتنوعة بحسب جهة الوصول فالتوصيل للشاطئ الليبي وهي مرحلة محفوفة بالمخاطر،والمرحلة الأخيرة مرحلة التجميع بمدن الساحل الليبي قبل الصعود الى قوارب الموت وهي مرحلة تشرف عليها المليشيات المسلحة الليبية، ومن الملاحظ أن التنظيمات الجهادية الارهابية استغلت هذا الوضع لتسلل عناصرها من أجل تنفيذ العمليات الارهابية وهذا ما يشكل خطر على الأمن الاقليمي للدول المغرب الكبيرما جعل الأجهزة الأمنية تتعامل بحساسية شديدة مع هذا الملف.

نسقوطالنظامالليبيالسابقأدىالىانهيارتاموكليلمؤسساتالدولةالليبيةومكنالميليشياتالمدنيةالمسلحةالتيحاربتا لقذافيمنالسيطرةعلىمقوماتالدولةالليبيةفاستباحتالمؤسساتالعامةوحلتمحلالمؤسسةالأمنيةوالعسكرية، مماجعلالسنواتالأربعالتيأعقبتسقوطالنظامالسابقفيليبياتتسمبقدركبيرمنالفسادوالفوضىوالانفلاتالأمني الأمرالذيأحاللليبيياإلىدولةفاشلةوجعلمنهاالوجهةالمفضلةللهجرةالسريةصوبأوروبانظرًاإلىقربهامنالسواحلا لأوروبيةولانعداماالأمنفيها. انسقوط نظام القذافي الذي اختزل ليبيا في شخصه أدى الى انهيار

1الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، **ليبيا : يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين**.انظر :

http://www.fidh.orgبتاريخ. ماي 2016

مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية وتحول المقاتلين الذين حاربوا القذافي الى ميليشيات مسلحة جهوية وقبلية وأيديولوجية تقاسمت النفوذ والسلطة فيما بينها طيلة سنة ونصف وحلت محل الجيش والشرطة وأجهزة الضبط القضائي، لاسيما أنها وجدت ترسانة ضخمة من الأسلحة قوامها 21 مليون قطعة سلاح خلفها النظام بعده،هذه الميليشيات التي سرعان ما دبت الخلافات بينهاووصلت الى حد الاقتتال المسلح منذ منتصف العام 2013أحالت ليبيا الى دولة فاشلة ومهدت الطريق للإرهاب العابر للقارات للاستيطان في ليبيا، حيث تحالف أساطين التهريب في منطقتي الساحل والقرن الإفريقيين والمهربون في المناطق الملتهبة في الشرق الأوسط **(سوريا وفلسطين واليمن ومصر)**، والمهربون في منطقة المغرب الكبير **(الجزائر وتونس)** مع التنظيمات الجهادية المتطرفة التي اتخذت من ليبيا مركز تعبئة وامداد لوجيستي مع مافيات التهريب المتوسطيةلتتحول ليبيا في بحر ثلاث سنوات الى الوجهة المفضلة للهجرة غير الشرعية.[1]

أصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدودوهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء، وكذلك من المغرب الكبير ومنها الانطلاق بحرا الى أوروبا، وأصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة جدا حتى بالنسبة الى بعض الميليشيات،بحيث تبعد السواحل الليبية أكثر من 300 كلم عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين. فليبيا بمساحتها الصحراوية الشاسعة التي تبلغ أكثر من مليون و760 ألف كيلومتر مربع، ومع ساحل طوله ألف و770 كلم، أصبحت نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط الى أوروبا إذ تتشارك ليبيا بحدود برية بطول نحو خمسة آلاف كيلومتر مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس،وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر حيث ينقل المهاجرون عبر شبكات

1المرجع نفسه .

من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي الكفرة وسبها اللتين تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا.[1]

وفق تقاريرالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:على حسب تقارير المفوضية يثبت تفاقم الهجرة غير الشرعية بعد سقوط نظام القذافي، وتصاعد وتيرة العنف وعدم الاستقرار الأمني.[2]**أنظر الملحق رقم -4-**.

على غرار الهجرة الشرعية شكل عدم الاستقرار في ليبيا الى نزوح العديد من الأشخاص جراء الانفلات الأمني واستمرار العنف بجل أنواعه، اضافة الى ذلك تدهور الحياة الاجتماعية والانسانية للفرد (الصحة، التغذية، الأمراض.....الخ) كلها عوامل أفضت الى نزوح موجة بشرية الى الدول المغرب الكبير بصفة اللاجئين خاصة دول الجوار (**الجزائر- تونس**)، وبناء تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة "**راند** " للأبحاث الأمنية والاستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية، تحول المغرب الكبير من خلال الانفلات الامني إلى الوجهة الأولى لنزوح الفارين واللاجئينمع احتمالات تنامي هذا التدفق ليصل 3.5 مليون، ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يصل عددهم إلى 10 ألاف سنويا.كما أسس التقرير مقاربته على مجموعة من المؤشرات منها التدهور الأمني في ليبيا، وانعدام الفرص الاقتصادية،وتردي الأوضاع الاجتماعية،وتعتبر هذه العوامل مسببات ترشح الجزائر وتونس نظرا لاشتراكيهما جغرافيا مع الدولة الليبية لأن تصبح وجهة الهجرات وحركات النزوح الأولىفي منطقةالمغرب الكبير.وبالأرقام أشار التقرير إلى أن الجزائر قد تستقبل ما لا يقل عن 3.5 مليون لاجئ وفار من بلده في حالة استمرار الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر.وتطرق تقرير "**راند**" للأبحاث الأمنية والاستراتيجية الأمريكية في فقرات طويلة لاحتمال لجوء أعداد كبيرة

---

1 عبد الواحد أكمير، " **الربيع العربي والهجرة غير القانونية** "، مجلة المستقبل العربي، العدد :433، 2015، ص. 6.

2 تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشوؤن اللاجئين، في:

Http://Www.Unhcr-Arabic.Org/5534e0f66.Html.2016 ، تاريخ :أفريل

من الليبيين إلى الجزائر من موجة للجوء ضخمة من ليبيا إلى دول المغرب الكبيرفي حال استمرار عدم الاستقرار في ليبيا.[1]

فان هذه الحركية للنزوح واللجوء سوف تأثر سلبا على على الأمن القومي خاصة للجزائر وتونس لما تحمله من أعباء أمنية واقتصادية على الدولة، والأخطر من هذا هو تسلل الجماعات الارهابية بحيث أصبحت تستغل هذا النزوح في تنفيذ مخططاتها وعملياتها الارهابية.

المبحث الثاني:الازمة الليبية ومشاكل الجوار الاقليمي.

انطلاقا من المقاربة الجيو– سياسية يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الافريقية، فهو يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملا الدول التالية: السودان – التشاد، النيجر– مالي – موريتانيا – السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيو– اقتصادية يتم توسيعها لتشمل بوركينافاسو– نيجيريا. **انظر الملحق رقم – 2**–،وكما تعرف منطقة الساحل الافريقي **بقوس الأزمات** انطلاقا من عجز وقصور بناء الدولة الحديثة وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها الأزمة الاثنية والعرقية والقبلية والتي هي سمة وخاصية أساسية لدول الساحل الافريقي، وهذا ما أفرز أن تتعرض الدول لعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية حتى أصبحت **دولا فاشلة** تمثل خطرا وتهديدا للمنطقة مثل حال دولة السودان و مالي[2]،ونتيجة للمساحات الصحراوية الشاسعة بين دول الساحل والصحراء وطبيعة التضاريس الصعبة وقلة الإمكانيات والموارد المتاحة مع القصور الواضح في الية التنسيق والتعاون الامني بين الدول المعنية كل ذلك جعل دول المنطقة عاجزة الى حد كبير عن السيطرة

1منصف قرطاس،"**على حافة الهاوية : التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**"، انظر في : http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SANA-WP17-On-the-Edge-Arb-WEB.pdf بتاريخ : ماي 2016.

2حمدي عبد الرحمان، " **المشهد الديمقراطي في افريقيا** "، مجلة السياسة الدولية، ع. 169، جويلية 2007، ص ص، 56 _ 61.

على حدودها، مما اطلق العنان لجماعات الجريمة المنظمة بأنواعها وأشكالها المختلفة وكذلك التنظيمات المسلحة.

المطلب الأول: أزمة بناء دولة في منطقة الساحل الافريقي.

أن الدولة الحديثة في منطقة الساحل الافريقي لم تظهر إلا كنسخة من النظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة وانتشار الفساد خاصة في النخبة الحاكمة، وقد لجأت الدولة في هذه الفترة إلى فرض الأيديولوجية التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيّما سياسة القمع حيث تحولتإلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة، وبالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في منطقة الساحل الافريقي قد ورثت العديد من المشكلات أهمها اشكالية بناء الدولة الحديثة وكذلك مشكلة التنمية وتأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما افرز العديد من التهديدات الامنية على المنطقة بحيث واجهت الدولة في منطقة الساحل الافريقي عدة مشكلات يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا ضمت بعضها إلى بعض قسرا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة يغلب عليها طابع الانتماءات القبلية – الطائفية – الدينية، وهذا ما يتعارض مع الدولة القومية الحديثة فقد أدى لظهور بعض المشكلات مثل مشكلة الاندماج الوطني والإقليمي والاجتماعي داخل الدولة الواحدة فضلًا عن مشكلات الحدود بين الدول وبعضها، وتدخل الدول في سياسات الدول الأخرى نظرًا للروابط الطائفية أو الدينية لبعض شعبها مثل التوارق.[1]

عرفت دول منطقة الساحل منذ سنوات عديدة على التعامل مع أزمات سياسية وأمنية وإنسانية متعاقبة، وقد أدى ضعف الإدارة في تأثيرعلى مؤسسات الدولة من خلال انخفاض كبير في

1الحافظ النويني، " **أزمة الدولة مابعد الاستعمار في افريقيا : حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي** "، مجلة المستقبل العربي، ع. 422، أبريل 2014، ص . 6 .

قدرات دول منطقة الساحل على توفير خدمات أساسية بأسلوب فعال، وعلى تعزيز المشاركة السياسية الواسعة، وحماية حقوق الإنسان، كما اسفر استشراء الفساد مع الاقتران مع عدم قدرة الدول على توفير خدمات أساسية من قبيل توفير خدمات فعالة في مجال حفظ النظام – الأمن – العدالة – الحصول على المياه – الرعاية – الصحية – التعليم الميسور التكلفة، وهذا ما افضى الى اتساع الفجوة في العلاقة بين الدولة و المجتمع، وفي الوقت ذاته يمثل عدم الاستقرار السياسي الذي يتجلى في التغيرات المتكررة غير الدستورية للحكومة والعمليات الانتخابية العنيفة، والنزاعات الاجتماعية نتيجة مباشرة للافتقار إلى الحوار السياسي المنظم.

ان أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي يتجلى لنا بكل وضوح تعاني أزمة عميقة متعددة الأوجه مؤسساتية شرعية سياسية وهذا في ظل الاحتمال المتزايد للفشل الدولاتي، وإذا تم اسقاط التحليل الوظيفي لنظم الدولة حسب " **ديفيد إستون** " الذي يعرف الدولة بالنظام السياسي يمكن ملاحظة الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية والدولة في الساحل الأفريقي، وكذلك من خلال التحليل الذي أورده كل من " **لوسيان باي** " و" **جوزيف لابلومبرا** " لأزمات النظام السياسي كما يلي:[1] **1 – أزمة الهوية والاندماج الوطني:** رافقت هاته الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز تلك، وتوجد ثلاث صور رئيسية لأزمة الهوية والاندماج في الساحل الأفريقي هي: التباين المجتمعات المحلية العرقي الموجود في دول الساحل، وكذلك الحدود المصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الأقليات والتخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف مما أدى إلى هجرة الأدمغة وتحول الولاء للخارج.

2– أزمة الشرعية والمشروعية: ارتبطت هاته الأزمة ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في الساحل الأفريقي نظرا لغياب القوانين والدساتير التي عوضت بأساليب القمع والإكراه وعادة يتم

1عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي**، ج. 2 (الجزائر: دار المعرفة الجامعية، 2002) ص. 73.

العمل بالأحكام العرفية، وكذلك غياب أساليب المشاركة السياسية والفعالية بالإضافة اعتماد الانقلابات العسكرية، أما بالنسبة لحق المشاركة السياسية كان مهمشا والعنف كطريقة للوصول إلى السلطة وهو ما يتنافى مع الديمقراطية وكثيرا ما نجد القيادات الحاكمة أغلقت المجال السياسي او صادرته أو قننته بما يخدم مصالحها وأهدافها فالانتخابات عادة ما تؤجل عدة مرات مثلما حدث في موريتانيا والنيجر وتشاد.

3- أزمة التغلغل: لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي – مع عدم التعميم طبعا – بعيدة عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة، وهوما جعله تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة مثل القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والإرهاب**(القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)** فدولة مالي على سبيل الذكرلا الحصر تنتهي سلطتها على حدود أسوار العاصمة " **باماكو** " ما عدا ذلك فلا وجود لسلطة الدولة المالية على أراضيها فشمالها تحت سيطرة المتمردين الطوارق والمتحالفين في بعض الأحيان مع الارهاب وشبكات الجريمة المنظمة وكذلك الحال بالنسبة لتشاد والسودان الذي اتجه مؤخرا نحو فقدان أحد أقاليمه وهو إقليم دارفور.[1] **4 – أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:** يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الأفريقي، ففي حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة يقع عبئ الحرمان والذي كان من نتائجه الكثرة المحكومة، وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد وصراع طبقي وهذا يؤدي اللجوء الى السياسية المرضية مثل: التمرد والتطرف، وفي أخر المطاف يمكن القول أن أزمة الدولة في منطقة الساحل الافريقي تميزت بسمات العجز الوظيفي والفشل البنيوي، وهذا ما أفرز العديد من الأزمات والتهديدات الأمنية على المستوى الاقليمي ويمكن حصر هذه السمات في مايلي:أ – قصور وضعف المؤسسات السياسية والأمنية بأداء أعمالها والأدوار المنوطة بها والمرتبط بضعف النخب السياسية في تحقيق التنمية الشاملة وتشخيص السلطة بيد فئة معينة.

1عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي**، المرجع نفسه ، ص. 74 .

ب –صعود فواعل دون الدولة **(القبيلة العرقية الاثنية)** تنافس الدولة الوطنية بمعنى ولاء الفرد لهذه الفواعل أكثر من الدولة بسبب غياب الترابط والانسجام الاجتماعي " **الانصهار في بوتقة الوطن** ".

ج –تباين وتشابه أزمات دول منطقة الساحل الافريقي مع سهولة انتشارها عبرالحدود وانتقال التفكك من المستوى الوطني الى المستوى الاقليمي وبهذا يصبح الاستقرار في موضع التهديد الفعلي.

ان الازمات المكونة لمنطقة دول الساحل الافريقي التي تم ذكرها سابقا هي بمثابة مؤشرات لحالة للأمن ما أفرزت مجموعة من التهديدات الأمنية اللاتماثلية منها الصلبة واللينة نظرا للمناخ المتسم بعدم الاستقرار وهذا ما أثر بشكل كبير على المستوى الأمن الاقليمي المغاربي والتي يمكن اجمال هذه التهديدات في ما يلي:**1 – تهديد الارهاب (التمرد و التطرف):" الإرهاب كتهديد أمني يهدف إلى إيجاد منطق اللاأمن** " لقد عرفت منطقة الساحل الافريقي مشكلة أمنية من خلال تنامي التمرد والتطرف والخروج عن القانون بسبب تلك الأزمات التي تم ذكرها سابقا، ما شجع العمل الاجرامي المرتبط بأهداف سياسية والصراع الايديولوجي الذي أفضى الى تشكيل العديد من التنظيمات المسلحة الجهادية والتي هي موجه بشكل عام ضد الدولة وبشكل خاص ضد الفرد " **ما يسمى بالإرهاب** " والتي يأتي في مقدمتها تنظيم القاعدة والذي بدأ تواجده واختراقه في منطقة الساحل الافريقي منذ بداية التسعينيات متزامنا مع نهاية الحرب في أفغانستان والأزمة الجزائرية **(العشرية السوداء)** من خلال تحالفه مع **الجماعة السلفية للدعوة والقتال،** وهنا تم الانتقال من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الإقليمي ما زاد الوضع الأمني تعقيدا وتهديدا جديا للأمن الإقليمي المغاربي والتي تجسدت صوره مع العديد من الأزمات مثل (النزاع المالي التارقي–الأزمة التشادية السودانية–الأزمة التشادية الليبية...).[1]

1CilliersJakkie ,"**L'afrique Et Le Terrorisme** " , AfriqueComtemporaine , Printenps 2004 , N° : 209 , pp , 87. 88.

أن ضعف سيطرة الدولة في المنطقة سمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الجهادية الأخرى بتوسيع نفوذها وإقامة ملاذات آمنة في مناطق خارج سيطرة الدولة، ويبدو أن استيلاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الارهابية المرتبطة به بشكل وثيق على شمال مالي خير دليل على ذلك، وتزايد نشاط عمل الجماعات الارهابية وتنوع عملياته،ومثلت عملية الاختطاف أحد مصادر تمويل[1]من خلال الحصول على الفدية أحد أشكال تنامي وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في منطقة الساحل ومثال على ذلك اختطاف 32 سائحاً أوروبياً في العام 2003 في جنوب الجزائر والحصول على الفدية.وللإشارة لقد عرفت منطقة الساحل الافريقي الارهاب المحلي أي أن هذه الدول عرفت التهديد الارهابي على المستوى الداخلي فمثلا " **حركة شباب المجاهدين** " في الصومال وجماعة " **بوكو حرام** " في نيجيريا – " **حركة التوحيد والجهاد وجماعة أنصارالدين** "في مالي– " **الجماعة السلفية للدعوة والقتال** "فيالجزائر التي غيرت اسمها فيما بعد الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتي شكلت نقطة تحول بارتباطه مع التنظيم العالمي **(القاعدة الأم)**،اضافة الى ذلك تحالفات التنظيمات المسلحة الجهادية الأخرى ما جعله النواة الأولى للتوسع نحو الاقليمية ما أصبح تهديد عابر للحدود.

2 – تهديد الجريمة المنظمة: تعتبر الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي من أهم التهديدات الأمنية التي تشكل تحدي للإقليم المغاربي خاصة لما أصبحت عابرة للحدود وتحالفها مع الإرهاب،وكذالك من خلال آثارها السلبية على العديد من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، وكل هذا يرجع إلى الانكشاف الجغرافي لهذه المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية وكذلك فشل المنظومة الأمنية والسياسية لدول الساحل الإفريقي بحيث تشيرالعديد من الأبحاث والدراسات أن معظم هذه دول هي دول فاشلة،وتأتي في مجمل نشاطات الجريمة المنظمة التجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة والتجارة بالبشر، وكنتيجة لهذا التهديد"

1ولفرامل لاخر، " **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء** "، مركز الابحاث العالمي، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي، سيبتمبر 2012، ص. 7.

الجريمة المنظمة " الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية(فواعل عبر الوطنية) عابرة للحدود تتحكم في التجارة غير الرسمية شكلت هيمنة وسيطرة على قطاعات بأكملها، ومن جهة وسعت رقعة التحالفات المجموعات الاثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية ووسعت نشاطها خارج الحدود بين مالي–التشاد–النيجر–الصحراء الليبية والجزائرية وكامل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى مستغلة في ذلك الفشل الاقتصادي والسياسي والأمني لدعم نشاطها مشكلة ما يعرف " **بكارتل**".[1]

3 – الهجرة غير الشرعية واللجوء: لقد شكلت الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي هاجسا أمنيا للأمن الإقليمي المغاربي وهنا نجد منها شكلين: هجرة داخلية بين دول الساحل الإفريقي خاصة تلك الدول التي تشهد نزاعات حادة وحالة عدم الاستقرار واللاأمن والتوترات السياسية، أما الهجرة الخارجية المتمثلة في التوجه نحو أوروبا نظرا لقرب دول المغرب الكبير للقارة الأوروبية مشكلة بذلك مناطق عبور، وقد تميزت الهجرة بصفتين صفة مهاجر غير شرعي وصفة اللاجئ وهذه الأخيرة الناجمة عن الحروب والظروف اللاأمنية.[2]

ووفق تقرير **مفوضية الأمم المتحدة لمحاربة المخذرات والجريمة المنظمة**تزايدت تدفّقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا وشمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداءً من أوائل التسعينيات،وبرزت غاو في شمال مالي وأغاديز في النيجر اللتان تعدّان مركزين رئيسين لرحلات المهاجرين إلى المغرب والجزائر وتونس وليبيا **(دول العبور)** بحيث تشير بعض الاحصائيات في تقديرها أن 24000 مهاجر مابين هجرة داخلية وخارجية.[3]

المطلب الثاني: تأثيرات الأزمة الليبية على الساحل الافريقي.

1Deutsche GesellsChaft Fur TechnischeZummeNarbeit, German TchicalCooperations**crime organized**Sptember 2003 , Seminaries , Http:// Www. Gtz.DeDokumente:/Bib// , 27 april 2016

2MaximeTandomemt,**Migratios :LanouvelleQuestiosCotenparaines** (Paris : L'harmattan 2003) P 06. 07. 08.

3Office Des Nations UniesContre La drogue Et La Crime **,Crime Organise Et Migration Landestime De L' FriqueVersL'europe**, Juillet 2006. P 20.

(Http // Www. Unode. Org / Pdf/ Research Migratio _ Africa _ Franch, Pdf /mai 2016.

ان انهيار الدولة في ليبيا أفرز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة اللاتماثلية باعتبارها كتهديد وجودي لبعض الدول، كما أنها تفاعلت بشكل متداخل مع التهديدات التقليدية الناجمة عن جراء أزمات منطقة الساحل الافريقي، بمعنى أن الأزمة الليبية زادت من حدة التوترات والأزمات وتغذية الصراعات القائمة من خلال تغيير طبيعة وزيادة قوة التهديدات، بحيث أن الصراع الداخلي في ليبيا شكل تحول نوعي في قدرة الجماعات والتنظيمات الجهادية المسلحة في العديد من المستويات (**السلاح النوعي – التوسع والانتشاروالعدد – التفاعل الايديولوجي)**، وتحويل مناطق الفراغ الأمني أو ذات الهشاشة الأمنية الى ملاذ أمن **(ترسيخ أرضية مناسبة للاستقرار)**، ومن جهة أخرى تشكيل طرق تمويل مع الجريمة المنظمة بتحالفه مع تجارغيرشرعيين للمخدرات بحيث يقوم تجارالمخدرات بدفع ما يشبه ضريبة مرور توازي 10 بالمائة من قيمة الحمولة بهدف تأمينها وحمايتها في حين شكلت عائدات تجارة المخدرات بأكثر من 3 مليار دولار، وهذا ما شكل مصدرهام من تمويل وكذلك عمليات الاختطاف خاصة السياح الاجانب من أجل الحصول على الفدية .**(1)**[1]

والأخطر من هذا أصبحت هذه التهديدات متداخلة وتتفاعل في ما بينها كما يشير المفكر " **أنيت لومان** " ان الحدود الفاصلة بين الارهاب والجريمة المنظمة أصبحت على نحو متزايد وتفاعل غير واضح تماما، وصورة واضحة من خلال وصول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الى ترسانات الأسلحة من ليبيا بعد انهيار نظام القذافي مستعينا بذلك المهربين والتجار غير الشرعيين ومن بعض القبائل القاطنين على طول الشريط الساحلي (**خاصة بدو الرحل**)، ان هذه التحالفات ساعدت في عملية تبادل الأدوار والمنفعة بين الجانبين في منطقة تشهد بنية اقتصادية هشة وصراعات اثنية وعرقية وإيديولوجية نتج عنها تحولات استغلته الجماعات الارهابية لتطوير وتقوية علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي حيث مكنهم ذلك من الحصول على كميات هامة من الاسلحة والعتاد (**سيارات الدفع الرباعي**–

---

1 خالد حنفي علي، " **تأثيرات عدم الاستقرار في الساحل والصحراء** "، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، 17/ 03 / 2015، ص. 11.

الوقود– وسائل الاتصال–الأسلحة الحربية،وغير ذلك) وهذا ما شكل خطورة على النظام الاقليمي المغاربي.**(2)**[1]

وبالإضافة الى ذلك أدت الأزمة الليبية الى تحريك بعض المجموعات الاثنية والعرقية والقبلية**(فواعل دون الدولة)** والتي أثبتت قدرتها على انشاء مؤسسة شبه دولتية وباعتبارها جماعات معارضة تسعى الى اقامة دولة مضادة في المناطق التي يهيمنون عليها وكل هذا بسبب الاستبعاد المستمر والتهميش الممنهج من طرف الحكومة الرسمية، بمعنى أن انهيار الدولة في ليبيا شجع وساعد على تنامي **الحركات الانفصالية** في منطقة الساحل الافريقي وتعتبر أزمة مالي من أكثر حدة خاصة منطقة الأزواد شمال مالي المتشكلة في تمرد حركة الطوارق ذات المطالب الانفصالية، وبهذا أدى انهيار نظام القذافي في ليبيا الى خلق مناخ لهذه الحركة خاصة الطوارق الذين قاتلوا سابقا مع الجيش الليبي الى تأسيس " **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** " اكتوبر 2011 وهي منظمة عسكرية تشمل مجموعات قبلية عبر الحدود ولها صلة مباشرة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وذلك للاستفادة من تجنيد العناصر المدربين بشكل جيد الذين كانوا في كتائب القذافي، والأهم من ذلك هو الانكشاف الأمني للمنطقة في شمال مالي بحيث هذا الاقليم غير خاضع لسلطة الدولة.[2]

لقد شكل انهيار الدولة في ليبيا فرصة جديدة للجماعات الارهابية لترسيخ وجودها وتنامي نشاطها وعملياتها في منطقة الساحل الافريقي خاصة انتشار وتدفق السلاح الليبي **(الثقيل – النوعي)** الى دول المنطقة التي تعاني من هشاشة أمنية في السيطرة علىحدودها لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار بعدما أصبحت متاحة أمام المرتزقة والارهابيين، ومن جهة هي أسلحة هجومية **(صواريخ أرض– جو سام 7 وصواريخ ستنغير القادرة على اسقاط الطائرات الحديثة**

1AnneteLohamann ," **Who Wons The Sahara? Old Conflicts, New Menaces :** Mali And The CentralSahara Betwen The Twareg–Al Gaida And Organized Crime, Nigeria :Friedrichebert–Stifting, Regional Office Abuja , 2011 , P. 5.

2يحزوبير، " **الجزائر والوضع الأمني المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الارهاب** "، مركزالجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص. 3 – 5.

وغيرها من الأسلحة الحديثة) اضافة الى تلك الأسلحة الكيماوية والمشعة وكذلك استفادت بعض القبائل المتمردة من مخزون الأسلحة، ومن جهة أخرى لا يمكن اغفالها أن نظام معمر القذافي شجع الحركات الانفصالية في العديد من دول الساحل الافريقي والصحراء الكبرى خاصة في النيجر ومالي والمتمثل في ملف **الطوراق** المعقد من أجل الحفاظ على محور النفوذ الليبي،وهذا نظرا للأزمات التي شهدتها المنطقة فاستوعب العديد من المرتزقة واستخدمهم في الحروب التوسعية أو في التأثير على هذه الدول في العديد من القضايا كما حدث في تشاد ضد نظام "**حسين حبري****" في بداية الثمانينات كما استخدموا في الحروب الاستنزافية ضد بعض الأنظمة،وهذا ما أثر بشكل قوي بعد انهيار النظام الليبي بحيث رجعت هذه المرتزقة الى بلدانهم مدججين بسلاح وتكوين تنظيمات مسلحة انظمت الى الجماعات الارهابية ما أتاح فرصة الحصول على التأثير الايديولوجي والقوة المادية ولتتمكن القاعدة من التوسع والانتشار، اذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي كان يعتمد على عدة آلاف من **جنود المرتزقة** الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، ومن ثم فان عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق الى أوطانهم يمكن أن يشكل العديد من الأزمات مثل مالي، وكذلك العمال الأفارقة الذين ذهبوا الى ليبيا بحثا عن عمل ويشكل هؤلاء نحو 20 بالمائة من جملة سكان ليبيا، ولا يخفى ان عودة هؤلاء العمال الى أوطانهم سوف تزيد من حدة المشكلات الاجتماعية والمعاناة الاقتصادية في تلك الدول.[1]وبالتالي فان انهيار الأمن الليبي وعدم الاستقرار أفضى للإرهاب دور جديد في منطقة المغرب الكبير والساحل الافريقي شرقه

***حسين حبري** :رئيس الدولة التشادية 1983.

1AssafMoghadam , " Terrorist Affiliations In Context : A Typology Of Terrorist Inter-group Cooperation " , Combating Terrorism Center , 2015 , in :
Https://www.ctc.usma.edu/posts/terrorist-affiliations-in-context-a-typology-of-terrorist-inter-group-cooperation. date mai 2016 :

وغربه هو انتقال المنطقة الى عالمية الارهاب بعد تحالفه مع تنظيم الدوة الاسلامية **(داعش – isis)** وبالتالي دخول المنطقة في حرب العالمية على الارهاب.[1]

لقد أفضى عدم الاستقرار في ليبيا موجة من التدخلات الأجنبية وفتح جبهة جديدة للتنافس والصراع بين القوى الكبرى من أجل الحفاظ على المصالح أو اعادة ترتيبها ومثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي المباشر في شمال مالي، ومن ناحية أخرى فالولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت الذي تستمر فيه في ممارسة الضغوط من أجل إحلال **الآفريكومAFRICOM** رسميا في المنطقة نجد أنها منخرطة أصلا في المنطقة من خلال الإشراف على مراكز للتدريب العسكري في مالي، علاوة على ذلك تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى كبير جدا من الانخراط اللين في المنطقة من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCTI)** والمبادرة السابقة لها **(PSI) Pan–Sahel Initiative**، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرات دول الساحل على مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع الجماعات الإرهابية من إقامة قواعد في المنطقة مثل تلك التي أقامها في أفغانستان.

المطلب الثالث:السياسات الأمنية المغاربية المشتركة.

لقد شكلت الأزمة الليبية منذ انفجارها (**عدم الاستقرار**)حالة استنفار أمني في منطقة الدول المغرب الكبير(الجزائر– تونس–المغرب– موريتانيا) خاصة دول الجوار (الجزائر– تونس) نظرا لما تحمله من مخاطر تهدد أمنها واستقرارها مفضية بذلك الى تحمل أعباء أمنية واتساع رقعة العمل الأمني على جميع المستويات وتمثل الجزائر كمحور وفاعل أساسي والمتضرر الأكبر بسبب طول الحدود وكذلك الهشاشة الأمنية التي تتميز بها الدولة التونسية والتي مازالت تعيش أوضاع سياسية وأمنية داخليا. اذ يشير معهد ستوكولهوم لأبحاث السلام الدولي أن الأزمة

1Geoff D. Porter , " **What To Make Of The Bay`a In North Africa** " , Combating Terrorism Center , 2015 , in :

. : date mai 2016Https://www.ctc.usma.edu/posts/what-to-make-of-the-baya-in-north-africa

الليبية أسفرت على ارتفاح حجم الانفاق العسكري خاصة الجزائر والمغربوالمتمثل في الأسلحة الدفاعية والاستراتيجية لضمان حدودها وهذا ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.[1]

ان أثر الاضطرابات في ليبيا على دول على دول المغرب الكبير ودول الجوار استدركت أن الأزمة الليبية ليست شأنا داخليا فقط بعدما طاولت تداعياتها الأقطار المحيطة بليبيا ما سيؤدي الى اضطرابات في هذه الدول من خلال ما تفرزه من تهديدات أمنية خصوصا انتشار السلاح الواسع والتنظيمات الارهابية، وبسبب نفاذية الحدود التي سهلت عملية تهريب السلاح ما يشكل عامل تهديد لاستقرار دول المغرب الكبير " **الأزمة الليبية أكثر شأنا افريفياومغاربيا** " ومن هنا فاستمرار الأزمة الليبية أو ايجاد تسوية لها سيؤثر سلبا وايجابا على دول المغرب الكبير عامة ودول الجوار خاصة في ظل الاحتمالات التالية:[2]

5. **الاحتمال الأول:** ايجاد حل سياسي بين أطراف والفرقاء الليبيين وتبني المصالحة الوطنية وتحديد شكل الدولة، وهو الحل الأمثل والمناسب اذا لم تتدخل أطراف خارجية لها مصالح.
6. **الاحتمال الثاني:** دخول ليبيا في دوامة عنف ينتج عنه حرب أهلية ويفتح جبهة جديدة للصراع وتفاعل معه الأزمات الأخرى.
7. **الاحتمال الثالث:** التدخل العسكري الخارجي والذي هو مرفوض من دول ما ينتج عنه من تهديدات في المنطقة وتعميق الصراعات الاقليمية.

ونظرا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب الكبير والتحديات الأمنية التي تواجهها بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء،

1معهد ستوكولهوملابحاث السلام الدولي. Www.Sipri.Org بتاريخ : ماي 2016 .

2عباس بوغانم، تقرير عن الملتقى الدولي، " **ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة : الحصيلة، المألات وسبل الخروج من الأزمة** ، تونس 2 – 3 جويلية 2015 "، مجلة المستقبل العربي، العدد : 441، 2015، ص. 1. 2.

وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة. كلف الدول المغرب الكبير أعباء أمنية كبيرة في جميع المستويات خاصة في المجال العسكري الأكثر تضررا هما الجزائر وتونس، فنجد مثلا الجزائر قد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام 2014 لتصل الى 20 مليار دولار من الميزانية العامة للبلاد، وكذلك تونس التي تحملت أعباء أمنية كبيرة على الوضع الأمني والاقتصادي وثقلا الماليا مضاعفا متمثلا ذلك في بناء الستائر الترابية على حدودها مع ليبيا قدرت قيمة خسائر الاقتصادية ب 6 ألاف مليون دينارا.[1]

ان التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء،وتأكيد على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور. لذا تستوجب تحرك اقليمي واتساع رقعة العمل الأمني وهذا ما تمخض عنه تشكل ووضع سياسات أمنية في مواجهة هذه التهديدات:

أولا: في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة والتنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية والتأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية،وتوحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات،وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة والعمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء، والتنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أوعن طريق أموال المحصلة من دفع الفدية، والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمنأو أي شكل

---

1 بسمة بركات، " **إجراءات أمنية مشددة لخنق الخلايا النائمة** "، تونس، 2015، انظر :

- http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/22 بتاريخ :2016

من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز رهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها جماعات إرهابية لتمويل جرائمها.[1]

ثانيا: في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

شددت الدول على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي،ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تكثيف الجهود للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار، وضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب الكبير التي تحولت إلى بلدان استقرار.

الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها، والعمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.[2]

ثالثا: في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة يجب مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولا سيما الإرهابية منها، وتكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو

1ضريف محمد، " **إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** "، انظر :
http://www.maghress.com/attajdid/51767 بتاريخ 2016 ماي:

2ضريف محمد، " **إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** "، مرجع سابق ذكره.

استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى،التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد.

خاتمة:

خاتمة.

ان اهتزاز الأوضاع ودخول ليبيا في دوامة الفوضى والعنف – حالة اللأمن– وباعتبارها وحدة سياسية مشكلة للنظام الاقليمي المغاربي، شكل منها مصدر تهديد غير مادي اللاعسكري لعدم استقرار الأمن الاقليمي المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، ولعدة متغيرات أخرى خاصة لأقطار مثل الجزائر وتونس اللتان تشتركان معها في حدودها، وان تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا أو استعصاء تحول ديمقراطي سلمي واستبداله بتغير وتحول عنيف هو عملية مخاض لنتيجة بنيته الاجتماعية والقبائلية والسياسية التسلطية الأمر الذي جعل منه معضلة أمنية تؤدي الى تحطيم النظام الاقليمي المغاربي.

وباعتبارها تشكل حالة عدم استقرار المنطقة نتيجة لما تفرزه من تهديدات أمنية عابرة للحدود وأزمات منتشرة وأنشطة تدميرية (الجماعات الارهابية المسلحة وتهريب الأسلحة وأنواع الجريمة المنظمة)[**تهديدات عابرة للحدود (Cross Border Threats)والأزمات الزاحفة (Ceeping Crises)** ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية]،وبالتالي هي تشكل هزة أمنية تأثر على المحيط الاقليمي خاصة لما تجد هذه التهديدات الأمنية عوامل وحوافز مساعدة على التوسع والانتشار. ومن بينها تداعيات انتشار السلاح وحمله بدون رقيب الى انتشار مئات الكتائب الامنية لكل منها مجموعة مسلحة من الثوار الذين تحول البعض منهم في نظر الكثيرين الى ميليشيات مسلحة لها مقراتها وسجونها الخارجة عن سيطرة الدولة، وهذا ما أزم الأوضاع الداخلية للبلاد واستمرار النزاعات بين الجماعات الحكومية وغير الحكوميةالأمر الذي دفعها أمام تحد انفلاتي – أمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة. ان خطورة انتشار السلاح لم تتوقف على الأوضاع في ليبيا فقط، ولكنها امتدت أيضا إلى الدول المجاورة لليبيا حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر والجنوب مع السودان – تشاد – النيجر – مالي والغرب مع الجزائر – تونس، وتعد الشبكات الاجرامية مؤلَّفة من فئات

عرقية عابرة للحدود الليبية بفضل امتداداتها داخل البلدان الأخرى كقبائل التبو والطوارق اللتين لهما دور كبير في تهريب وتأمين نقل السلاح نحو غرب ليبيا وجنوبها.

أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ويسهل عملية الاختراق الحدودي وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الدول المجاورة بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب الكبير عموما.

ان انهيار الدولة في ليبيا أفرز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة اللاتماثلية باعتبارها كتهديد وجودي لبعض الدول، كما أنها تفاعلت بشكل متداخل مع التهديدات التقليدية الناجمة عن جراء أزمات منطقة الساحل الافريقي، بمعنى أن الأزمة الليبية زادت من حدة التوترات والأزمات وتغذية الصراعات القائمة من خلال تغيير طبيعة وزيادة قوة التهديدات،وبالإضافة الى ذلك أدت الأزمة الليبية الى تحريك بعض المجموعات الاثنية والعرقية والقبلية **(فواعل دون الدولة)** والتي أثبتت قدرتها على انشاء مؤسسة شبه دولتية وباعتبارها جماعات معارضة تسعى الى اقامة دولة مضادة في المناطق التي يهيمنون عليها وكل هذا بسبب الاستبعاد المستمر والتهميش الممنهج من طرف الحكومة الرسمية، بمعنى أن انهيار الدولة في ليبيا شجع وساعد على تنامي **الحركات الانفصالية** في منطقة الساحل الافريقي.

ملخص:

شهد المغرب الكبير موجة من التغيرات السياسية أوالثورات أو مايسمى في وسائل الاعلام والدراسات الغربية بالربيع العربي الذي بدأ بصورة مفاجئة من تونس 2010، ثم أعقبتها ليبيا بصورة حادة 2011، ناهيك عن تلك الاحتجاجات والاضطرابات في كل من الدول (الجزائر، المغرب، موريتانيا). وفي تشريح وتحليل وتشخيص هذا النوع الجديد من التغير السياسي من خلال انعكاساته وتداعياته في منطقة المغرب الكبير وما سيترتب عليه داخليا واقليميا استنادا الى الخطاب السياسي والأكاديمي الذي أقرّ حول تراجع الحروب الدولاتية والانتقال الى الحروب الداخلية نظرا لتلك العوامل والمتغيرات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية... الخ التي باتت تهدد بقاء واستمرار الدولة في وجودها – مهددة من الداخل –. هذا النوع الجديد من الاضطرب الذي أفضى الى انهيار أنظمة الحكم وانتشار حالة عدم الاستقرار كرّس عمليا مفهوم **الدولة المنارة**ومخاطرها.

وبهذا الأساس يتمحور موضوع الدراسة حول **انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي** والتي تعتبر من أهم القضايا والملفات الأمنية الجدية والراهنة في منطقة المغرب الكبير باعتبارها معضلة أمنية بالنسبة للنظام الاقليمي المغاربي، وفي نفس الوقت تحديا أمنيا للأمن الاقليمي عامة ولدول الجوار خاصة، وهذا نظرا لما تحمله وتفرزه من تداعيات ومخاطر أمنية المتمثلة في تلك التهديدات الفعلية الوجودية لكيان الدولة، وتعتبر الأزمة الليبية من أخطر الأزمات التي تشهدها الساحة المغاربية لما تحمله من **مفهوم أزموي** في شكل جديد لتهديدات الاستقرار الأمني القائمة على تطور طبيعة التهديد الذي يشكله عدم الاستقرار والطبيعة اللتماثلية وعبر الوطنية (عابرة للحدود) وبفعل نتاج فواعل ما تحت الدولتية. وفي الجهة المقابلة شكل اختراق **أمن الحدود** والذي يشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ومن ناحية أخرى تحوّل ليبيا الى ملاذ أمن وبؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية كالتنظيمات الارهابية في شمال افريقيا ومنطقة الساحل والصحراء والأخطر من هذا الربط الاقليمي بين هذه التنظيمات وبين تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، اضافة الى نشاط الحركات التمردية والانفصالية مثل الطوراق وتلك المليشيات التي أصبحت تمثل تهديدا اقليميا جديدا.

ان اهتزاز الأوضاع ودخول ليبيا في دوامة الفوضى والعنف – **حالة اللأمن**– وباعتبارها وحدة سياسية مشكلة للنظام الاقليمي المغاربي، شكل منها مصدر تهديد غير مادي اللاعسكري لعدم استقرار الأمن الاقليمي المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، ولعدة متغيرات أخرى خاصة لأقطار مثل الجزائر وتونس اللتان تشتركان معها في حدودها، وان تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا أو استعصاء تحول ديمقراطي سلمي واستبداله بتغير وتحول عنيف هو عملية مخاض لنتيجة بنيته الاجتماعية والقبائلية والسياسية التسلطية الأمر الذي جعل منه **معضلة أمنية** تؤدي الى تحطيم النظام الاقليمي المغاربي.

وبناءاوتأسيسا على ماتم استعراضه تحاول هذه الدراسة تشخيص وتشريح هذا الموضوع استنادا الى الطرح العلمي والأكاديمي القائم على مخاطر الدولة الفاشلة والمنهارة وفق متغير عدم الاستقرار وانهيار الأنظمة السياسية وما لها من تأثيرات ومخاطر سلبية تستهدف الدولة داخليا ومن جهة ما تحمله من تهديدات عابرة للحدود. بحيث تعرف **الدولة المنهارة** بأنها الدولة غير قادرة على القيام بواظائفها الأساسية وتشير هذه الحالة الى انهيار هيكل وسلطة الدولة، والى انهيار حكم قانون والنظام السياسي الى حد الذي يستلزم اعادة بنائه مرة اخرى سواء بالرجوع الى الهيكل ماقبل الانهيار أو تشكيل نظام جديد يتفادى حدوث انتكاسات لعملية البناء، والتي تكون في هذه الحالة أشد حدة في تأثيراتها من الانهيار الأول وتلقي بعبء أثقل على عملية إعادة البناء مرة أخرى. وبهذا التعريف تعني الدولة المنهارة اختفاء الدولة وانتشار الفوضى المطلقة كنمط عام للدولة , كما تعني اختفاء المصدر ممارسة السلطة، والتي سيتم ممارستها من قبل المجموعات **الطائفية*** الداخلية والفرعية تسيطر عليها قوى خارجية كبرى، بحيث تصبح القدرة على ممارسة الحكم قائمة على الانتماءات وليس على مبادئ المساواة والعدالة، فبينما تعني الدولة الفاشلة انهيار الوظائف _ تعني الدول المنهارة انهيار المؤسسات، وفي مثل هذه الحالات يتولى الحكم فاعلون دون الدولة وعادة مايكون أنصار الحروب هم المستفدين من استمرارها ويستولون على أليات ومؤسسات الأمن، ويعطلون حركة عجلة الاقتصاد، وعادة مالا يعترف عدد من دول العالم بشرعية هذه النظم، في حين أنها تسارع لاغاثة الوضع الانساني المتمردي وهو ما يعكس اشكالية حيادية الدور الدولي.

تتبع التحديات السياسية التي تواجه ليبيا إلى درجة كبيرة من طبيعة ومسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي دام اثنتين وأربعين سنة، لقد كان لعدد كبير ومتنوع من الفاعلين دور في الإطاحة بالنظام القذافي ؛ ويسعى اليوم جميع هؤلاء إلى لعب دورٍ في النظام الناشئ، فمنذ اندلاع الثورة فبراير 2011 تعيش ليبيا حالة من عدم التوازن في ظل ضعف سلطة الدولة غير قادرة على تسيير وإدارة مواردها خاصة في ما يتعلق ببناء مؤسسات الدولة وهياكلها الادارية والسياسية، ومن الرغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة وكعنوان لداعميها الدوليين فإن المجلس لم يقود الانتفاضة بشكل كامل، كما أنه لم يرسخ وجوداً فعلياً جوهرياً أو حضوراً حكومياً في جزء كبير من البلاد (**أزمة شرعية**)، وبالتالي فمنذ 5 سنوات من اندلاع الثورة فشلت المرحلة الانتقالية في تطوير بنية المؤسسات، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأسها التحدي السياسي واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية " **يتمثل في تعثر تحويل ليبيا من حالة ثورية إلى دولة مؤسسات**"،وبهذا يبدو أن ثّمة غياب لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفًا في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على النظام والأمن.

ان تردي الأوضاع الأمنية والانفلات الأمني وتصاعد للغة التهديد بالسلاح وانتشاره افرز صراعات حادة بين القبائل نظرا لمخالفات النظام السابق، مما أدى الى تعاظم الانقسامات بين القوى السياسية والرئيسية المتمثلة في التيار الليبرالي والاسلاموي من أجل التموقع في السلطة،وقد أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع في الجوار الإقليميخاصة بعد ما فتح القذافي مخازن السلاح قبل سقوط نظامه تاركا ليبيا من بعده كما قال على الجمر وتفاقم الامر بعد وصول السلاح بكميات كبيرة جدا للثوار الذي زودتهم به الدول الصديقة لهم إبان حربهم مع القذافي، وأدت تداعيات انتشار السلاح وحمله بدون رقيب الى انتشار مئات الكتائب الامنية لكل منها مجموعة مسلحة من الثوار الذين تحول البعض منهم في نظر الكثيرين الى ميليشيات مسلحة لها مقراتها وسجونها الخارجة عن سيطرة الدولة، وهذا ما أزم الأوضاع الداخلية للبلاد واستمرار النزاعات بين الجماعات الحكومية وغير الحكوميةالأمر الذي دفعها أمام تحد انفلاتي – أمني وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، فقد أدى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا إلى وصول الجماعات

والمليشيات والكتائب للسلاح بأنواعه " الخفيف–المتوسط–الثقيل والمتطور" في كافة مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام ثم نقله بعد ذلك إلى دول الجوار كمصر وتونس والجزائر ودول الساحل الأفريقي حيث ينشط تجار السلاح في مجموعات منظمة لبيع السلاح، فبسبب كل هذه الظروف تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق لأخطر أنواع الجريمة المنظمة « تجارة السلاح » ما أثر سلبا على ليبيا وزيادة حدة تأزمها الأمني من جهة، ومن جهة أخرى تهديد أمن واستقرار دول الجوار والأمن الإقليمي المغاربي، ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا بحيث بدأتبواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أنتتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخازن الحكومية بالقوة، وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة كيان الدولة الليبية ودول الجوار.

اضافة الى ذلك ان خطورة انتشار السلاح لم تتوقف على الأوضاع في ليبيا فقط، ولكنها امتدت أيضا إلى الدول المجاورة لليبيا حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر والجنوب مع السودان – تشاد – النيجر – مالي والغرب مع الجزائر – تونس، وتعد الشبكات الاجرامية مؤلَّفة من فئات عرقية عابرة للحدود الليبية بفضل امتداداتها داخل البلدان الأخرى كقبائل التبو والطوارق اللتين لهما دور كبير في تهريب وتأمين نقل السلاح نحو غرب ليبيا وجنوبها، وهناك تقارير صحفية مستمرة تتناول عمليات تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار، وهناك تخوف كبير من أن تصل هذه الأسلحة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو إلى المتمردين الطوارق في مالي والنيجر أو إلى متمردين في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن تقارير إعلامية ذكرت أن جماعة " **بوكو حرام** " المتشددة في شمال نيجيريا وجماعة القاعدة حصلت على أسلحة من ليبيا، وكل هذا نظرا لغياب جهاز أمني في لبيبا وظهور المليشيات و الجماعات غير حكومية وقصور المؤسسات الأمنية والانفلات الأمني كل هذا جعل تأمين خطوط الحدود الطويلة سهل الاختراق، وكذلك صعوبة التضاريس الوعرة التي جلها صحراء اضافة الى ذلك تزاوج انتشار السلاح مع الجريمة المنظمة للتهريب، ولا يمكن اغفال أن معظم الدول المجاورة هي دول فاشلة وضعيفة من الناحية المنظومة الأمنية في

مراقبة الحدود مثل: تشاد و النيجر و السودان، وكذلك ما تشهده تونس وما تعيشه الآن من وضع أمني غير مستقر من خلال تنامي الحركات الارهابية على المستوى الداخلي.

أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ويسهل عملية الاختراق الحدودي وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الدول المجاورة بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب الكبير عموما، ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب " **مرحلة متقدّمة من التسليح السريع** " جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار للأسلحة الثقيلة في المنطقة حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي انطلاقا من ليبيا الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الارهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة و التنقل الى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره حيث ان هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشينكوف لكن أصبحت اليوم تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ (**السلاح النوعي**)، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة.

لقد باتت ليبيا بمنزلة ملاذ تدريبي وتسليحي لبعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وهو نمط " **تلجأ إليه التنظيمات كنوع من التراجع المؤقت والاستعداد لطور جديد من عملياتها حال تصاعد الضغوطات عليها في بلادها** "،ومن الأمثلة على هذا الأمر التحركات المستمرة بين التنظيمات الجهادية من شمال مالي إلي مدينة سبها جنوب ليبيا، وكذلك التنظيمات بين تونس وليبيا كتنظيم أنصار الشريعة، فضلا عن مشاركة بعض العناصر الليبية في عمليات عنيفة داخل شمال مالي، وجبال الشعانبي وبن قردان في تونس، وعملية عين أميناس في الجزائر في يناير 2013، وقد تم استحضار هذا النمط مجددا مع الهجوم الإرهابي على متحف باردو في تونس خلال شهر مارس 2015، ونجد من جهة أخرى خلال سنة 2015 نجح داعش في إنشاء نقطتي ارتكاز متينتين

خارج قاعدة قوتها في العراق وسوريا: الأولى في شمال شبه جزيرةسيناءحيثيحرص على الحضور الأمني ويسعى من هناك إلى الاستيلاء على شبه الجزيرة برمته وأكل القوة وقدرة الحكم للنظام المصري،والثانية في منطقة مدينة سرت وسط ليبياحيث رسّخ داعش منطقة سيطرةإقليمية وعالمية مستقلة، ومن تلك المنطقة يسعى إلى الاستيلاء على ليبيابرمتهاوتحويلها إلى نقطة انطلاق لأتباع الارهاب والإيديولوجية المتطرفة ضد دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوبا لمنطقة الصحراء الكبرى ودول جنوب أوروبا، وبالتالي تكون القاعدة الإقليمية و العالمية المستقلة التي نجح داعش في انشائها داخل ليبياهيالوحيدة من نوعها خارج حدود العراق وسوريا، وحسب التقديرات تكمن فيهاتهديداتإقليميةودوليةخطيرةللغايةحيث استغل فرع داعش في ليبياجيدا الفراغ الذي تكوّن من خلال غياب حكومة سليمة الأداء وغياب التدخل الدولي ضدها بغرض الترسّخ في منطقة مدينة سرت والتمدد على أنحاء ليبيا، وبالتالي شكل مناخ عدم الاستقرار والانفلات الأمني وإشكالية انهيار الدولة الليبية مرحلة جديدة للإرهاب في منطقة المغرب الكبير فمن الارهاب المحلي والإقليمي الى الارهاب العالمي من خلال تنامي الولاءات الارهابية لما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية " **داعش**" حيث سعى هذا التنظيم لنقل عملياته خارج سوريا والعراق الى ليبيا لسببين: الأول هو قرب ليبيا من شواطئ أوروبا، وبالتالي يسهل تقديم دعم لوجيستكي لمقاتليه الذين يعتزمون تنفيذ عمليات في أوروبا على الجانب الآخر من المتوسط، والثاني هو وفرة الموارد المالية والنفط في ليبيا فضلا عن أن الوضع السياسي فيها معقد ومليء بالانقسامات وهو ما يساعد التنظيم على ترسيخ أقدامه، وهذا الأخير تمكن من التوسع والتمدد " **تنظيم داعش** " داخل الأراضي الليبية، و أصبح متمركزا في مدينة سرت الساحلية التي أحكم السيطرة عليها، ويجمع المحللون السياسيون أن تنظيم " **داعش** " سيجعل من سرت منطلقا لإحكام قبضته على معظم الأراضي الليبية لتكون ليبيا قاعدة جديدة له لاسيما مع وصول عدد كبير من المقاتلين الأجانب وعائلاتهم إلى سرت في دليل آخر على عزم التنظيم تقوية وجوده داخل المدينة، ويشكل تواجد هذا التنظيم المتطرف تهديدا جديا لأمن منطقة المغرب الكبير، وبالتالي أتاحت الفوضى التي عمتّ ليبيا بعد سقوط القذافي لأي جماعة أن تنشط كما تريد من دون أن يكون هناك من يردعها. وكان الإسلاميون المتشددون بالطبع من بين الذين استفادوا من سقوط نظام القذافي، فأنشئوا معسكرات تدريب في عدد من المناطق لإنشاء جيل جديد من الإرهابيين المحترفين، وكان فرع القاعدة المغاربي هو المستفيد الأول من هؤلاء " الجهاديين " الذين يتخرجون من المعسكرات

الليبية ويلتحقون بصفوفه للقيام بعمليات إرهابية في داخل تونس والجزائر ومالي وغيرها من البلدان العربية والإفريقية. وأخيرا جاء دور تنظيم " داعش " الإرهابي لكي يحول ليبيا إلى قاعدة خلفية للإرهاب في شمال إفريقيا وأوروبا.

لقد شكل انهيار الدولة في ليبيا فرصة جديدة للجماعات الارهابية لترسيخ وجودها وتنامي نشاطها وعملياتها في منطقة الساحل الافريقي خاصة انتشار وتدفق السلاح الليبي (**الثقيل – النوعي**) الى دول المنطقة التي تعاني من هشاشة أمنية في السيطرة علىحدودها لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار بعدما أصبحت متاحة أمام المرتزقة والارهابيين، ومن جهة هي أسلحة هجومية **(صواريخ أرض– جو سام 7 وصواريخ ستنغير القادرة على اسقاط الطائرات الحديثة وغيرها من الأسلحة الحديثة)** اضافة الى تلك الأسلحة الكيماوية والمشعة وكذلك استفادت بعض القبائل المتمردة من مخزون الأسلحة، ومن جهة أخرى لا يمكن اغفالها أن نظام معمر القذافي شجع الحركات الانفصالية في العديد من دول الساحل الافريقي والصحراء الكبرى خاصة في النيجر ومالي والمتمثل في ملف **الطوراق** المعقد من أجل الحفاظ على محور النفوذ الليبي،وهذا نظرا للأزمات التي شهدتها المنطقة فاستوعب العديد من المرتزقة واستخدمهم في الحروب التوسعية أو في التأثير على هذه الدول في العديد من القضايا كما حدث في تشاد ضد نظام " **حسين حبري** " في بداية الثمانينات كما استخدموا في الحروب الاستنزافية ضد بعض الأنظمة،وهذا ما أثر بشكل قوي بعد انهيار النظام الليبي بحيث رجعت هذه المرتزقة الى بلدانهم مدججين بسلاح وتكوين تنظيمات مسلحة انظمت الى الجماعات الارهابية ما أتاح فرصة الحصول على التأثير الايديولوجي والقوة المادية ولتتمكن القاعدة من التوسع والانتشار، اذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي كان يعتمد على عدة آلاف من **جنود المرتزقة** الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، ومن ثم فان عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق الى أوطانهم يمكن أن يشكل العديد من الأزمات مثل مالي، وكذلك العمال الأفارقة الذين ذهبوا الى ليبيا بحثا عن عمل ويشكل هؤلاء نحو 20 بالمائة من جملة سكان ليبيا، ولا يخفى ان عودة هؤلاء العمال الى أوطانهم سوف تزيد من حدة المشكلات الاجتماعية والمعاناة الاقتصادية في تلك الدول.وبالتالي فان انهيارالأمن الليبي وعدم

الاستقرار أفضى للإرهاب دور جديد في منطقة المغرب الكبير والساحل الافريقي شرقه وغربه هو انتقال المنطقة الى عالمية الارهاب بعد تحالفه مع تنظيم الدوة الاسلامية **(داعش – isis)**،وبالتالي دخول المنطقة في حرب العالمية على الارهاب.

وعلى غرار الارهاب الهجرة غير الشرعية التي ليست بالأمر الجديد في منطقة المغرب الكبير إلا أن التحولات والمتغيرات السياسية " **ثورات الربيع العربي** " التي تشهدها المنطقة أدت إلي استفحال هذه الظاهرة وتنامي مخاطرها على صعيد الأمن الاقليمي، وتأتي في مقدمة هذه التحولات " **الأزمة الليبية** " التي تشهد حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وهذا ما أفرز جملة من التهديدات وتداعيات أمنية على النظام الاقليمي المغاربي وخاصة دول الجوار(**الجزائر وتونس**)بحيثأصبحت ليبيا من المسالك الأسهل نظرا إلى ضعف المراقبة على الحدودوهو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء، وكذلك من المغرب الكبير ومنها الانطلاق بحرا الى أوروبا، وأصبحت الهجرة غير الشرعية تجارة مربحة جدا حتى بالنسبة الى بعض الميليشيات،بحيث تبعد السواحل الليبية أكثر من 300 كلم عن جزيرة لامبيدوزا الإيطالية التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين. فليبيا بمساحتها الصحراوية الشاسعة التي تبلغ أكثر من مليون و760 ألف كيلومتر مربع، ومع ساحل طوله ألف و770 كلم، أصبحت نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط الى أوروبا إذ تتشارك ليبيا بحدود برية بطول نحو خمسة آلاف كيلومتر مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس،وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر حيث ينقل المهاجرون عبر شبكات من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي الكفرة وسبها اللتين تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا.

ان انهيار الدولة في ليبيا أفرز العديد من التهديدات الأمنية الجديدة اللاتماثلية باعتبارها كتهديد وجودي لبعض الدول، كما أنها تفاعلت بشكل متداخل مع التهديدات التقليدية الناجمة عن جراء أزمات منطقة الساحل الافريقي، بمعنى أن الأزمة الليبية زادت من حدة التوترات والأزمات وتغذية الصراعات القائمة من خلال تغيير طبيعة وزيادة قوة التهديدات،وبالإضافة الى ذلك أدت الأزمة الليبية الى تحريك بعض المجموعات الاثنية والعرقية والقبلية **(فواعل دون الدولة)** والتي أثبتت قدرتها على انشاء مؤسسة شبه دولتية وباعتبارها جماعات معارضة تسعى الى اقامة دولة

مضادة في المناطق التي يهيمنون عليها وكل هذا بسبب الاستبعاد المستمر والتهميش الممنهج من طرف الحكومة الرسمية، بمعنى أن انهيار الدولة في ليبيا شجع وساعد على تنامي **الحركات الانفصالية** في منطقة الساحل الافريقي وتعتبر أزمة مالي من أكثر حدة خاصة منطقة الأزواد شمال مالي المتشكلة في تمرد حركة الطوارق ذات المطالب الانفصالية،كما شكل عدم الاستقرار فرصة جديدة للجماعات الارهابية لترسيخ وجودها وتنامي نشاطها وعملياتها في منطقة الساحل الافريقي خاصة انتشار وتدفق السلاح الليبي (**الثقيل – النوعي**) الى دول المنطقة التي تعاني من هشاشة أمنية في السيطرة علىحدودها لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار بعدما أصبحت متاحة أمام المرتزقة والارهابيين،كما أتاح فرصة الحصول على التأثير الايديولوجي والقوة المادية ولتتمكن القاعدة من التوسع والانتشار، اذ تشير بعض التقارير إلى أن القذافي كان يعتمد على عدة آلاف من **جنود المرتزقة** الذين كانوا يحاربون في صفوف كتائبه الأمنية، كما أن هذه الكتائب تشمل نحو عشرة آلاف مقاتل من قبائل الطوارق الرحل التي تنتشر عبر صحاري ليبيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، ومن ثم فان عودة هؤلاء المقاتلين سواء من المرتزقة أو الطوارق الى أوطانهم يمكن أن يشكل العديد من الأزمات مثل مالي،وبالتالي فان انهيار الأمن الليبي وعدم الاستقرار أفضى للإرهاب دور جديد في منطقة المغرب الكبير والساحل الافريقي شرقه وغربه هو انتقال المنطقة الى عالمية الارهاب بعد تحالفه مع تنظيم الدولة الاسلامية **(داعش – isis)** ودخول المنطقة في حرب العالمية على الارهاب.

لقد أفضى عدم الاستقرار في ليبيا موجة من التدخلات الأجنبية وفتح جبهة جديدة للتنافس والصراع بين القوى الكبرى من أجل الحفاظ على المصالح أو اعادة ترتيبها ومثال على ذلك التدخل العسكري الفرنسي المباشر في شمال مالي، ومن ناحية أخرى فالولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت الذي تستمر فيه في ممارسة الضغوط من أجل إحلال **الآفريكومAFRICOM** رسميا في المنطقة نجد أنها منخرطة أصلا في المنطقة من خلال الإشراف على مراكز للتدريب العسكري في مالي، علاوة على ذلك تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى كبير جدا من الانخراط اللين في المنطقة من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCTI)** والمبادرة السابقة لها **(PSI) Pan-Sahel Initiative**، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرات دول الساحل على مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع

الجماعات الإرهابية من إقامة قواعد في المنطقة مثل تلك التي أقامها تنظيم القاعدة في أفغانستان.

وفي أخر المطاف يمكن القول أن عدم الاستقرار الأوضاع في ليبيا شكل منها مصدر تهديد للأمن الاقليمي المغاربي خاصة دول الجوار، نظرا لما افرزته من تهديدات أمنية فعلية وجودية. ما جعل دول المغرب الكبير تتحمل أعباء أمنية واتساع رقعة العمل الأمني.

RESUME :

Le Maghreb a connu une vague de CONFUSION ou les changements politiques soi-disant dans les médias occidentaux et étudie le printemps arabe qui a commencé brusquement de la Tunisie en 2010 et a été suivie par la Libye fortement en 2011, sans parler de toutes ces manifestations et des troubles dans les pays (Algérie, Maroc, Mauritanie). En disséquant et l'analyse et le diagnostic de ce nouveau type de changement politique par les implications et les répercussions du Maghreb et de la suite à l'intérieur et à l'échelle régionale, basée sur le discours politique et académique, qui passait sur le déclin des guerres d'états et la transition vers des guerres internes en raison de ces facteurs et variables politiques, sociales, culturelles, et de la sécurité. etc .. qui menace aujourd'hui la survie de la poursuite de l'existence de l'Etat - est menacé de l'intérieur -. Ce nouveau type de CONFUSION qui a conduit à l'effondrement des régimes et de la propagation de l'instabilité a consacré pratiquement le concept effondré et les risques de l'Etat.

Ainsi, la fondation se concentre le sujet de l'étude sur les impacts de la crise libyenne sur la sécurité du Maghreb, qui est l'un des problèmes les plus importants de la sécurité et les fichiers sérieux et le courant dans la région du Maghreb comme sécurité dilemme pour le système du Maghreb régional, au même défi de la sécurité de temps à la sécurité des pays de la région et de voisins généraux, en particulier, cela est dû à l'ours et sécrétée les impacts les risques de sécurité de l'existentiel état d'entité de menaces réelles, et est considéré comme la crise libyenne des crises les plus graves dans le domaine du Maghreb en raison de sa conception inhérente crise dans une nouvelle forme de menaces à la sécurité et à la stabilité en fonction de la nature évolutive de la menace posée par l'instabilité transnationale (transfrontalière) et par le produit des acteurs sont sous étatiste. Sur le côté opposé de la forme pour pénétrer la sécurité des frontières, ce qui est une nervure essentiel dans les menaces de sécurité, que ce soit la contrebande d'armes ou de faciliter

entrée de la drogue ou l'aide à l'immigration clandestine et la traite des êtres humains, d'autre part tourné la Libye dans un refuge et le centre d'une menace de sécurité de soutien et d'appui comme Les organisations terroristes en Afrique du Nord et le Sahel et le Sahara, et le plus dangereux de ce lien régional entre ces organisations et l'organisation Daash en Syrie et en Irak, en plus de l'activité des mouvements rebelles et séparatistes tels que touaregs et ces milices qui est devenue une nouvelle menace régional .

Les conditions de vibration et l'entrée de la Libye dans une spirale du chaos et de la violence – l'instabilité - et comme un problème de l'unité politique pour le système du Maghreb régional, sous la forme d'une telle menace est un matériau pour non-régionale vertu du Maghreb de sécurité de sa stabilité de voisinage géographique, et plusieurs autres variables privées dans des pays tels que l'Algérie et la Tunisie, qui ont partagé avec eux dans leurs frontières, et la transition intraitable ou démocratique est paisible et remplacé par un changement violent et la transformation est chancelante transition démocratique en proie à la Libye de fonctionnement en raison de la structure sociale et l'autoritarisme tribal et politique qui lui fait une avance de dilemme de sécurité à une panne de l'ordre régional Maghreb.

Sur la base de ce qui a été examiné en essayant cette étude, diagnostiquer et disséquer cette question et sur la base du discours scientifique et universitaire en fonction du risque d'un État défaillant, conformément à l'instabilité et l'effondrement des régimes politiques et leurs effets négatifs et les risques ciblant l'état interne et il porte également une variable de menaces-frontières transitoires. Donc, vous savez l'état affaissé qu'ils sont incapables de le faire les fonctions de bases se référer ce cas à l'effondrement de la structure et de l'autorité de l'État, et à l'effondrement de l'état de droit et le système politique dans la mesure d'exiger à nouveau reconstruit, que ce soit par référence à la structure de la pré-effondrement ou la formation d'un nouveau système pour éviter des reculs dans le processus de construction, et qui sont dans cette situation est plus grave dans ses effets que le premier effondrement,

et reçoivent un fardeau plus lourd sur le processus de reconstruction à nouveau. Avec cette définition de l'État effondré signifie la disparition de l'Etat et la propagation du style de chaos absolu dans l'état, signifie aussi la disparition de la source de l'exercice du pouvoir, qui sera exercée par des groupes sectaires * internes et subsidiaires contrôlées par les grandes puissances étrangères, de sorte que la capacité d'exercer un jugement fondé sur l'appartenance et non pas sur les principes d'égalité et de la justice, tout en état d'échec signifie l'effondrement d'emplois _ États défaillants signifie l'effondrement des institutions, et dans ce cas, l'arbitre sont des acteurs sans état et est généralement partisans de la guerre sont les bénéficiaires de la continuité et de prendre en charge les mécanismes et les institutions de sécurité, de perturber le mouvement de l'économie, habituellement de l'argent reconnaît un certain nombre de pays dans le monde la légitimité de ces systèmes, alors qu'ils accéléré le soulagement aggravation de la situation humanitaire qui reflète le rôle international neutre problématique.

Les défis politiques Libye dans une large mesure par la nature et le cours du soulèvement qui a pris fin le régime de Mouammar Kadhafi, qui a duré quarante-deux ans, nous avons eu un nombre important et varié d'acteurs rôle dans le renversement du régime de Kadhafi, cherche aujourd'hui tous ces facteurs jouent un rôle dans le système émergent, depuis le déclenchement de la révolution février 2011 vivent en Libye un état de déséquilibre à la lumière de la faiblesse de l'autorité de l'état est en mesure de mener et de gestion, en particulier en ce qui concerne la construction des institutions étatiques, des structures et des ressources administratives et politiques, et en dépit de la formation précoce d'une large reconnaissance internationale a aidé à établir le Conseil national de transition comme le point focal de la révolution et que le titre de bailleurs de fonds internationaux le Conseil n'a pas entraîné le soulèvement pleinement, ni ne se consolide en fait la présence substantielle ou la présence du gouvernement dans une grande partie du pays (légitime) la crise, et donc Depuis les cinq années de la phase de transition de la révolution n'a pas réussi à développer les institutions, l'infrastructure, et la phase de transition est encore semé d'énormes dangers défi

politique avant tout et la restauration de l'état complet sur son sol et de ses institutions et de contrôle des capacités économiques "est de trouver la transformation de la Libye d'un état révolutionnaire aux institutions étatiques», et cela semble être l'absence d'institutions étatiques pour gérer la transition, et une faiblesse dans les services de sécurité qui maintiennent l'ordre et de la sécurité. La détérioration de la sécurité et de l'anarchie et la montée de la langue des menaces avec des armes et des amoureux de la propagation des conflits aigus entre les tribus en raison des irrégularités de l'ancien régime, qui a conduit à des divisions croissantes entre les forces politiques et la tâche principale du libéral actuel et islamiste pour le positionnement au pouvoir, a donné lieu à la prolifération des armes de la Libye après la chute du système colonel Kadhafi pour nourrir les zones de conflit dans les pays voisins, surtout après l'ouverture Kadhafi arme magasins avant la chute de son régime, laissant la Libye après lui, comme il le dit sur des charbons ardents et aggravation après l'arrivée d'armes en très grandes quantités pour les rebelles, qui leur a fourni avec ses amis leurs états au cours de leur guerre avec Kadhafi, et a mené les conséquences de la prolifération des armes et télécharger incontrôlées des centaines de propagation des bataillons de sécurité chacun avec un groupe de rebelles armés, dont certains tournés dans les yeux de beaucoup les milices armées ont leur siège et les prisons en dehors du contrôle de l'Etat, ce qui est ce qui est nécessaire de la situation interne du pays et la poursuite du conflit entre les groupes gouvernementaux et non-gouvernementales, qui les a forcés à la limite Anflaty - la sécurité et l'émergence de formations armées sous prétexte de maintenir la sécurité et l'ordre dans les zones libérées, a entraîné l'effondrement de l'établissement militaire et de sécurité en Libye à l'arrivée des groupes et milices et brigades des types d'armes "light-medium-lourd et avancé" dans tous les magasins militaires et la police de l'engager dans le visage du système, puis transféré après vers les pays voisins comme l'Egypte, la Tunisie, l'Algérie et la côte africaine, où les marchands d'armes actives dans l'organisation de la vente des groupes d'armes, à cause de toutes ces circonstances, la terre libyenne transformé en transit et un point de départ pour les types les plus graves de la zone

du crime organisé «le commerce des armes» qui ont un impact négatif sur la Libye et la sécurité accrue être serré d'une part d'autre part, la sécurité et la stabilité des pays voisins et du Maghreb menace pour la sécurité régionale, et de comprendre comment la prolifération des armes libyennes et clandestinement l'accent sur le transfert de matériel militaire à l'intérieur des opérations Libye a ainsi commencé par des transactions commerciales civils conclus pour l'achat de l'arsenal de Kadhafi à la lumière de l'état continu du chaos Libye avant évoluer les apparences réparties pour atteindre le stade où les groupes armés ont pris le gouvernement par la force les magasins, qui font de cette arme une menace pour un Etat libyen grande entité de proportion et les pays voisins.

Ajoutez à cela que la gravité de la prolifération des armes n'a pas arrêté sur la situation en Libye seulement, mais aussi se propager aux pays voisins de la Libye, où les armes actives contrebande gangs à travers le désert d'étirement à la frontière Libye à l'est avec l'Egypte et le sud avec le Soudan - Tchad - Niger - Mali et de l'Ouest avec l'Algérie - Tunisie et est des réseaux criminels composés de groupes ethniques grâce libyens transfrontaliers à ses extensions dans d'autres pays tribus Toubou et touareg, qui ont joué un rôle majeur dans la sécurisation du transfert de la contrebande d'armes vers la Libye occidentale et le sud, et il y a des rapports de presse d'un accord en cours avec la contrebande d'armes en provenance de Libye vers les pays voisins des opérations, il y a une grande peur que ces armes à al-Qaïda au Maghreb islamique, ou aux rebelles touaregs au Mali et au Niger, ou aux rebelles en Afrique sub-saharienne, et les rapports des médias a déclaré que le groupe militant "Boko haram" dans le nord du Nigeria et le groupe militant islamique a obtenu des armes en provenance de Libye, tout cela est dû à l'absence d'un dispositif de sécurité dans Pippa et l'émergence des milices et des groupes non gouvernementaux et l'absence d'institutions de sécurité et de l'anarchie tout cela fait fixer les lignes de frontières longues pénétration facile, ainsi que la difficulté du terrain accidenté, qui la plupart du temps désert outre accouplés propagation des armes avec le crime organisé, la contrebande, et ne peut être négligée que la plupart des pays voisins sont les États faibles et défaillants du

système de sécurité dans le contrôle des frontières, comme le Tchad, le Niger, le Soudan, ainsi que celle observée en Tunisie et vit situation sécuritaire maintenant instable par les mouvements terroristes de plus en plus au niveau national. La crise libyenne a rendu la situation de sécurité dans la région imprégnée de processus de pénétration frontière fragile et facile ainsi que la détérioration de l'efficacité des services de sécurité et d'alerter tous les contre-révolutionnaires anti-facteurs pouvoirs ont encouragé les organisations terroristes pour activer ses plans dans cet espace géographique où il a rejoint un certain nombre de membres d'Al-Qaïda au Maghreb islamique révolutionnaires libyens et l'infiltration d'un autre nombre vers les pays voisins en vue de commettre des actes de sabotage là, il est clair que l'organisation va inévitablement cherche à tirer profit de la situation afin développe ses activités terroristes dans la région du Maghreb en général, et il semble évident chez certains spécialistes que les éléments d'al-Qaïda au Maghreb islamique a récemment conclu ce qu'ils ont décrit comme "un stade avancé le renforcement rapide "en raison des répercussions de la crise libyenne et la prolifération des armes lourdes dans la zone où nous assistons au début d'un bras grand-père militaire d'al-Qaïda au Maghreb islamique de Libye chose qui fait de ce groupe armé se déplace de caractère transfrontalier du terrorisme était un mouvement facile et la mobilité à la guerre de guérilla traditionnelle plus stable, et à la lumière des fournitures lourdes militaires aux éléments où ce groupe armé étaient non seulement des explosifs, des armes légères Krchahat Kalashnikov disponibles mais aujourd'hui n'a pas encore entré en vigueur en Libye et plusieurs types de missiles (d'armes qualitatives), ce qui était facile de les obtenir à chaque fois que les rebelles ont réussi le contrôle des magasins d'armes.

La Libye est devenue est comme un havre de formation et de la militarisation de certaines organisations terroristes dans la région, un modèle "pour mettre à la réglementation comme une sorte de retraite temporaire et se préparer à une nouvelle phase de ses opérations si les pressions croissantes dans le pays," Un exemple de ceci est la poursuite des mouvements entre les organisations djihadistes du nord du Mali à la ville de Sabha, sud de la Libye, ainsi que des organisations

entre la Tunisie et la Libye comme une organisation Ansar al-Sharia, ainsi que la participation de certains éléments libyens dans les opérations violentes à l'intérieur du nord du Mali, et les montagnes de Alhaanbe Ben Guerdane en Tunisie, et le processus de l'oeil Amenas en Algérie en Janvier 2013, a été évoquer ce schéma nouveau avec l'attaque terroriste sur le Musée du Bardo en Tunisie durant le mois de Mars 2015, et nous trouvons d'autre part, au cours de 2015 Daash ont réussi à établir des points de pivot Mt ى nt ى n dehors QOT ه un en Irak comme une base et la Syrie: la première dans la péninsule nord du Sinaï, où vif sur la présence de la sécurité et de chercher là pour saisir la péninsule dans son ensemble et de manger la force et la capacité du gouvernement du régime égyptien, et le second dans la ville de district de Syrte du centre de la Libye où cimenté Daash contrôle régional et mondial indépendant de la région, et ce domaine cherche à saisir la Libye Bermt ه a et transféré à un point de départ pour les adeptes du terrorisme et l'idéologie extrémiste contre les pays d'Afrique du Nord et les pays africains points sud pour la région subsaharienne et les pays d'Europe du sud, et donc être une règle régionale et mondiale indépendante qui a réussi Daash dans son établissement en Libye est le seul de son genre en dehors des frontières de l'Irak et la Syrie, et est estimé à mentir où les menaces des termes très graves régionales et internationales utilisées Daash branche en Libye bien-vide qui soit en l'absence d'un gouvernement qui fonctionne correctement et l'absence de contre son intervention internationale afin de saisir dans la ville de la zone de Syrte et se trouvent sur les parties de la Libye, et former ainsi un climat d'instabilité et de l'anarchie et le problème de l'effondrement de l'Etat libyen une nouvelle phase du terrorisme au Maghreb, il est le terrorisme national, régional au terrorisme mondial à travers les loyautés terroristes croissantes d'organiser l'Etat islamique "Daash" appelé où il a demandé à cette organisation de déplacer ses opérations hors de la Syrie et de l'Irak à la Libye pour deux raisons: la première est proche de la Libye depuis les rivages de l'Europe, et donc plus facile de fournir un soutien pour Ucestki pour les combattants qui ont l'intention de mener des opérations en Europe, de l'autre côté de la Méditerranée, et le second est l'abondance les ressources financières et de pétrole en Libye, ainsi que la situation

politique est complexe et pleine de divisions, qui aide l'organisation à consolider ses pieds, et celui-ci a été en mesure d'étendre et stretch "organisation Daash" à l'intérieur du territoire libyen, et se concentrer dans la ville côtière de Syrte, qui a pris le contrôle d'entre eux, les analystes sont d'accord les politiciens que l'organisation "Daash", il sera Syrte tremplin pour resserrer son emprise sur la plupart du territoire libyen pour être la nouvelle base de la Libye pour lui, surtout avec l'arrivée d'un grand nombre de combattants étrangers et de leurs familles à Syrte dans une autre indication de la détermination de l'organisation à renforcer sa présence dans la ville, et est une présence de l'organisation extrémiste menace grave à la sécurité de la région du Maghreb, et ainsi permis au chaos de la Libye après la chute de Kadhafi à tout groupe qui est actif que vous voulez sans qu'il y être dissuadés. Les islamistes radicaux, bien sûr, parmi ceux qui ont bénéficié de la chute du régime de Kadhafi, des camps d'entraînement Voncioa dans un certain nombre de domaines pour créer une nouvelle génération de terroristes professionnels et la branche d'Al-Qaïda du Maghreb est le premier bénéficiaire de ces «djihadistes» qui sortent des camps libyens et rejoindre ses rangs pour mener des opérations terroristes en Tunisie, l'Algérie, le Mali et d'autres pays africains et arabes. Enfin ce fut le tour du terroriste "Daash" afin de transformer la Libye en un arrière-plan de la base du terrorisme en Afrique du Nord et en Europe. L'effondrement de l'Etat en Libye a formé une nouvelle opportunité pour les groupes terroristes pour consolider sa présence et la croissance de ses activités et opérations dans la région africaine du Sahel en particulier la propagation et la circulation des armes libyennes (lourde - qualitative) aux pays de la région, qui souffre d'une fragilité de la sécurité dans le contrôle de ses frontières pour mener à bien ces armes une nouvelle menace pour la stabilité après être devenu disponible en face de mercenaires et de terroristes, et de la main sont des armes offensives (missiles, SAM-7 missiles sol-air Stnger capables de laisser tomber les avions modernes et d'autres armes modernes), en plus de ces armes chimiques et radioactives, ainsi que bénéficié certaines tribus rebelles des stocks d'armes, d'autre part ne peut être négligée que le régime de Mouammar Kadhafi a encouragé les

mouvements séparatistes dans de nombreux pays du Sahel et du Sahara en particulier au Niger, au Mali et du Ataiwrac dossier complexe, afin de maintenir la mise au point de l'influence libyenne, et cela est dû à la crise dans la région Fastoab bon nombre des mercenaires et les a utilisés dans les guerres expansionnistes ou à influencer le pays dans de nombreux cas, comme cela est arrivé au Tchad contre le système "Hissène Habré" au début des années quatre-vingt comme utilisés dans les guerres Alastnzafah contre certains des systèmes, ce qui est ce que l'impact est forte après l'effondrement du régime libyen pour retourner ces mercenaires dans leur pays avec des armes et la formation d'organisations armées Anzmt aux groupes terroriste est l'occasion d'obtenir sur l'influence idéologique de la force physique et être en mesure à la base de l'expansion et de la prolifération, comme certains rapports suggèrent que Kadhafi a été basée sur plusieurs milliers de mercenaires qui combattaient dans les rangs des bataillons de sécurité des soldats, et ces bataillons comprennent environ dix mille combattants de tribus nomades Touareg, qui se propagent à travers les déserts de la Libye, le Mali, le Niger, le Tchad et le Burkina Faso, puis le retour de ces combattants les deux mercenaires ou touareg à la maison peuvent poser de nombreuses crises comme le Mali, ainsi que les travailleurs africains qui étaient allés à la Libye à la recherche de travail, ils représentent environ 20 pour cent parmi la population de la Libye, est pas un secret que le retour de ces travailleurs dans leur pays d'origine va exacerber les problèmes sociaux et des difficultés économiques dans ces pays. Ainsi, l'effondrement de la sécurité libyenne et l'instabilité a conduit au terrorisme un nouveau rôle dans le Maghreb et la côte africaine, à l'est et à l'ouest est une région de transition dans un terrorisme mondial après l'alliance avec l'organisation de l'Islamic Aldoh (Daash - isis), et donc entrer dans la région dans la guerre mondiale contre le terrorisme.

Comme le terrorisme, l'immigration clandestine, qui est pas nouveau dans la région du Maghreb, mais les transitions et les variables politiques «printemps arabe» dans la région a conduit à l'exacerbation du phénomène et le risque croissant de front de la sécurité régionale, et à l'avant-garde de ces changements, "la crise libyenne", qui

est le témoin l'instabilité et de l'anarchie, ce qui est ce qui a produit une série de menaces et des implications de sécurité pour l'ordre régional Maghreb et en particulier les pays voisins (Algérie et Tunisie), de sorte que la Libye est devenue des voies plus facile en raison de la faiblesse des contrôles aux frontières qui facilitent l'arrivée des immigrants en provenance de pays d'Afrique subsaharienne, ainsi que du Maroc grands à partir par mer vers l'Europe, l'immigration clandestine est devenue une activité très lucrative, même pour certaines milices, jusqu'à présent la côte libyenne plus de 300 miles de l'île italienne de Lampedusa, qui est témoin chaque année l'arrivée de milliers d'immigrants illégaux. Libye désert taille vaste d'un montant de plus de 1,000,760 kilomètres carrés, et la longueur d'un km de côtes mille 770, est devenu un tremplin immigrants illégaux qui tentent de traverser la Méditerranée vers l'Europe depuis le partenariat frontière terrestre Libye environ cinq mille kilomètres avec des points Egypte, le Soudan, le Niger, le Tchad et l'Algérie Tunisie, le plus grand afflux d'immigrants vient du nord du Niger, où les immigrants transférés à travers les réseaux de passeurs qui viennent à leurs domaines de Kufra et Sabha, qui préparent le rassemblement le plus important d'immigrants dans le sud des régions de la Libye.

L'effondrement de l'Etat en Libye a produit de nombreuses nouvelles menaces de sécurité asymétrique comme une menace existentielle pour certains pays, ils ont aussi interagi interopérer avec les menaces traditionnelles découlant de la suite des crises de la région africaine du Sahel, en ce sens que la crise libyenne a accru les tensions et les crises et de nourrir les conflits existants en changeant la nature de la et d'augmenter la puissance des menaces, et en plus de cela a mené la crise libyenne pour déplacer certains des groupes ethniques, raciaux et tribaux (les acteurs sans l'Etat), qui a démontré sa capacité à mettre en place une institution semi-étatiste et en tant que groupes d'opposition qui cherchent à établir un état du compteur dans les zones dominées par tout cela à cause de l'exclusion permanente et la marginalisation systématique par le gouvernement officiel, en ce sens que l'effondrement de l'Etat en Libye, encouragé et aidé la croissance des mouvements séparatistes dans la région du Sahel de l'Afrique est une crise financière plus grave

région spéciale Alozoad du nord du Mali formé dans la rébellion touareg avec les exigences du mouvement séparatiste, comme la forme d'instabilité, une nouvelle opportunité pour les groupes terroristes pour consolider présence et la croissance de ses activités et opérations dans la région africaine du Sahel en particulier la propagation et la circulation des armes libyennes (lourde - qualitative) aux pays de la région, qui souffre d'une fragilité de la sécurité dans le contrôle de ses frontières pour mener à bien ces armes une nouvelle menace pour la stabilité après être devenu disponible avant que les mercenaires et les terroristes, et ont permis d'obtenir sur l'influence idéologique la force physique et être en mesure à la base de l'expansion et de la prolifération, comme certains rapports suggèrent que Kadhafi a été basée sur plusieurs milliers de mercenaires qui combattaient dans les rangs des bataillons de sécurité des soldats, et ces bataillons comprennent environ dix mille combattants des nomades touaregs, qui se propagent à travers les déserts de la Libye, le Mali Niger, le Tchad et le Burkina Faso, puis le retour de ces combattants les deux mercenaires ou touareg à la maison peuvent poser de nombreuses crises comme le Mali, et par conséquent, l'effondrement de la sécurité libyenne et l'instabilité a conduit au terrorisme un nouveau rôle dans le Maghreb et la côte africaine, à l'est et à l'ouest est la région se déplace à terrorisme mondial après l'alliance avec l'organisation de l'Etat islamique (Daash - isis) et entrer dans la zone dans la guerre mondiale contre le terrorisme.

Ont donné lieu à l'instabilité en Libye vague d'interventions étrangères et d'ouvrir un nouveau front de la concurrence et les conflits entre les grandes puissances afin de préserver les intérêts ou par exemple réarrangé intervention militaire française directe dans le nord du Mali, d'autre part, les États-Unis d'Amérique et dans le temps, il continue d'exercer pression pour amener AFRICOM AFRICOM officiellement dans la région, nous constatons qu'ils sont déjà engagés dans la région grâce à la surveillance des centres de formation militaire au Mali, ainsi que les Etats-Unis maintiennent un niveau très important de l'engagement doux dans la région grâce à une initiative de lutte contre le terrorisme à travers le désert (TSCTI) et de l'initiative précédente ont (PSI) initiative Pan-Sahel, une initiative visant à

renforcer la capacité des Etats côtiers pour lutter contre les organisations terroristes et empêcher les groupes terroristes d'établir des bases dans la région, tels que ceux mis en place par al-Qaïda en Afghanistan.

En fin de compte, on peut dire que l'instabilité de la situation en Libye, y compris une menace pour la région du Maghreb source de sécurité surtout les pays voisins, en raison de la sécurité virtuelle menaces existentielles résultant. Ce qui a fait les pays du Maghreb portent le fardeau de la sécurité et de l'expansion du travail de sécurité.

الملاحق.

الملحق رقم – 1–:تصنيفات الدول حسب الخطورة.

تصنيفات الفئة الأولى.(الأشدخطورة)	الدول المستنفرة.	المقياس الصادر عن الدورية السياسية الخارجية ووقفيةالسلام.
	الدول المنهارة.	المقياس الصادر عن جامعة هارفارد.
	الحالات المتطرفة.	المقياس الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية.
	الدول التي تحتاج الى برامج اعادة البناء.	المقياس الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية.
تصنيفات الفئة الثانية.	الدول المنذرة بالخطر.	المقياس الصادر عن دورية سياسية الخارجية ووقفية السلام.
	الدول الفاشلة.	المقياس الصادر عن جامعة هارفارد.
	معدلات الفشل المرتفعه.	المقياس الصادر عن جامعة جون ماسون.
	دول توجه اليها برامج خاضعة لقيود (المشروطية).	المقياس الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية.
تصنيفات الفئة الثالثة.	الدول المتوسطة.	المقياس الصادر عن الدورية السياسية ووقفية السلام.
	الدول الضعيفة.	المقياس الصادر عن جمعية هارفارد.
	الخطر الحقيقي	المقياس الصادر عن جامعة جورج ماسون.
	الدول النامية.	المقياس الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية.

تصنيفات الفئة الرابعة. (أقل خطورة)	الدول المستقرة.	المقياس الصادر عن دورية السياسية الخارجية ووقفية السلام.
	الدول ذات معدلات الفشل منخفضة.	المقياس الصادر عن جامعة جورج ماسون.
تصنيفات الفئة الخامسة.	الدول التي يمكنها الدخول في شراكة.	المقياس الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية.
	الدول الاكثر استقرارا.	المقياس الصادر عن الدورية السياسية.

الملحق رقم – 2–:الخريطة الجغرافية لموقع ليبيا.

الملحق رقم – 3–:القبائل الليبية.

قبائل الموجودة من قبل الإسلام

اسم القبيلة	المنطقة
لواتة	هنالك قول بأن اصل اسم ليبياولبدة الكبريرجع إلى تسمية هذه القبيلة. كانت تقيم في برقةوسرتوأطراف طرابلس، أول قبيلة أسلمت ثم أصبحت من أكثر المناصرين للإسلام إيجابية، وكان لها دور مشرف في الإسلام. وبرز منهم أول قائد إسلامي من أصول بربرية وهو هلال ابن ثروان اللواتيضمن حملة حسان بن نعمانسنة 693م74) هـ) في المنطقة .
هوارة	كبيرة كثيرة الأفخاذ كانت منازلها تمتد من تاورغاءحتى مدينة طرابلس، واشهر بطونها كما ذكر ابن خلدونمسراتةوترهونةومسلاتةوغريان .وقد أسهمت هوارةإسهاماً كبيراً ومشرفاً في فتح الأندلسسنة 711م 93)هـ (وصقليةسنة 1427م (831هـ). كانت هوارةعلى المذهب الإباضيوناصروا الخوارج، ولكن شتت شملهم الفاطميون، وبطش بهم قراقوشولكنه قتل في ودان، فارتحل جلهم (وخاصة زويلة من هوارة) إلى مصر .ومن تعرب منهم سواء في ليبياأو مصرأو تونسهم على مذهب الإمام مالك .
زناتة	كانت تقيم في الجهة الشرقية من الجفاره وأشهرهم بنو خزرون الزناتيين الذين حكموا طرابلسقرابة 150 سنة .زناتة في الغالب من رعاة الإبل ومن أهل الوبر، كذلك لهم بعض الجيوب في غدامسحتى يومنا هذا. ومن زناتة خرج الحكام الزيانيونوالمرينيون. وقد تصدت للفاطميين إلى جانب المعز بن باديسوحاربت بشدة عربان بني هلالوسُليم وكادت تتعرض للفناء، ثم اندمج من تبقى منهم في القبائل الأخرى .
نفوسة	في المغربوالجزائريتكلمون الأمازيغيةوفى ليبياوتونسيتكلمون العربيه وينتشرون في ليبيا تحت القاب العائلات مثل (الوهج _اجنيفان – أبو صبيع _ أبوقصيص_اصعيبيه_اولدحمد_العفشيك_عائلةالعرضاوي–الغبابنه_زناتة سوق الجمعه_ظوهريه_عائلة بن تلاتث (وأولاد دخيل وولاد حمادبوالنمامشةوالسلاطنيه والاسمان وهي الخمس لحماتالمعروفه في الجهة الغربيه من ليبيا والتي تندرج تحتها اللحمات مثل الجعايطيه ولذياب والجواوده تحت لحمة الصعاييبهوالدبابغه والطرقان والعفاشيك تحت لحمة أولاد دخيل
كتامة	وقد استوطنت المنطقة الواقعة شمال تاورغاء وسواحل طرابلس وكانت صبراتة القديمة مركزها. اشتهرت بثورتها ضد حكم الأغالبة 896م (283هـ)، ثم انسحبت إلى الجبل الغربي، وإلى جنوب كاباوعند ظهور العرب. نفوسة خلعت اسمها على الجبل الغربي فسمي بجبل نفوسة، وأغلب سكان الجبل الذين من أصول بربرية وان تعربوا – أو ما يسمى بالجبالية – ينحدرون منها .
صنهاجة	قطنت الخمس وسيلين ولبده وساحل الأحامد والمناطق المجاورة، ناصرت الفاطميين ضد الأغالبة في تونس والعباسيين في العراق .
زويلة	أكثر قبيلة ناوأت الروم وقاومت وجودهم قبل الفتح الإسلامي. كانت تقيم غرب طرابلس ومعظمها في زوارةوالجبل الغربي، وجنوباً في مزدة وسيناون ووادي الشاطئ والقطرون. رفت بسيادتها في الشمال الأفريقي وخرجت منها سلالات حاكمة مثل الزيريينوالحماديينالمرابطون..
مزاتة	كانت تقيم في برقة وفزان، وسميت منطقة فزان باسمها، وارتحل معظم رجالها مع القائد الفاطمي جوهر الصقلي إلى مصر، ولا زالت بفزان مدينة صغيرة تسمى زويلة .أما في القاهرة فيوجد باب عظيم بجانبه منارتان باسمهم – وهو باب زويلة.
الأواجلة	يقال أنهم خليط من لواتة وهوارة استوطنوا واحة أوجلة وسيوة وغدامس وزويلة. كانوا أول من استنبت شجر النخيل، واشتهروا بالورع والتقوى والارتباط بالأرض، ولا زالوا على

	حالهم أوفياء لنخيلهم وعلى قمة الكرم وحسن الشيم .
الطوارق	يعيش أغلبهم في جنوب الليبي حول غدامسوفي غات وجانيت وسهول ادرار، ولهم امتداد في دول الجوار – وخاصةالجزائروالنيجرومالي – ويشتهرون بزيهم واللثام، وكثيراً ما هبوا لنجدة إخوانهم المسلمين في الشمال.
التبو	يعيشون في الجنوب الليبيى في القطرونوتجرهى وفى واحة الكفرة وتعتبر تازربو عاصمة مملكتهم في القدم وهي مشتقة من اسم قبيلة تازرالتباوية ويوجد التبو في تشادوكذلك في النيجرولهم اتفاقيات مع الطوارق .

القبائل التي انتشرت بعد الإسلام:

القبيلة	المنطقة
الفواتير	إحدىزرهونقرب مكناسبالمغربوالذي يرجع نسبه إلى علي بن أبي طالبمن زوجته بنت رسول الإسلام محمد، جد الفواتير في ليبيا هو سليمان الفيتوريالمدفون مقابل ميناء سيدي الشعابفي طرابلس، والمركز الاجتماعي الأهم لهم هو مدينة زليتشرق طرابلس . أكبر القبائل الليبية من حيث التعداد، تنتشر في كل ليبيا، يرجع نسبهم إلى الأشراف الأدارسةسلالة إدريس الأكبردفين
كراغلة	ينتشر أغلبهم في الساحل ويتوزعون أيضا في كل قرى ومدن ليبيا، ويتركزون في المناطق الغربية تحديدا في طرابلس ومصراتة ومصطلح الكراغلة (وهو جمع كلمة كراغول) موجود في مناطق أخرى غير ليبيا .

الملحق رقم –4 –:عدد المهاجرين حسب المفوضي السامية للأمم المتحدة.

السنة	عدد المهاجرين
6 ماي 2011:	➢ أكثر من 600 مهاجر يغرق قبالة الساحل الليبي يسفرعن فقدان المئات.
10 يوليو 2012:	➢ عطل بزورق مطاطي بين ليبيا وجزيرة لامبيدوزا قبالة السواحل الإيطالية يسفر عن غرق 54 شخصا.
14 ديسمبر 2012:	➢ مقتل 21 شخصًا على الأقل، وفقدان ستة بعد غرق زورققبالة جزيرة ليسبوساليونانية.
10أوت 2013:	➢ غرق ستة مهاجرين، وإنقاذ 94 قبالة شاطئ في كاتانيا، بجزيرة صقلية.
3أكتوبر 2013:	➢ مقتل 366 شخصًا، ونجاة 155 بعد غرق سفينة قبالة جزيرة لامبيدوزا.
يناير 2014:	➢ غرق 12 شخصًا، من بينهم تسعة أطفال، عندما انقلب قارب بالقرب من جزيرة

	يونانية.
6 فبراير 2014:	➢ مقتل ما لا يقل عن 15 مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بينما كانوا يسبحون من الساحل المغربي بغية الوصول إلى مدينة سبتة، وأطلقت الشرطة الرصاص المطاطي على السباحين لارغامهم على العودة إلى المغرب.
10 سبتمبر 2014:	➢ غرق نحو 500 من مهاجرين سوريين وفلسطينيين ومصريين وسودانييينبعد اصطدام قاربهم بآخر قبالة مالطة.
14سبتمبر 2014:	➢ البحرية الليبية تنقذ 26 شخصًا من قارب يحمل 250 مهاجرا قبالة الساحل الليبي. نحو 224 في عداد المفقودين ويُفترض أنهم قُتلوا.
8 -9 فبراير 2015:	➢ مقتل ما لا يقل عن 29 وفقدان 300 شخص بعد أن غمرت المياه أربعة قوارب في البحر المتوسط قبالة السواحل الليبية.
12 إبريل 2015:	➢ تسعة قتلى بعد انقلاب قارب قبالة سواحل ليبيا بعض من الناجين البالغ عددهم 144أخبروا عمَّال الإغاثة بأن نحو 400 غرقوا.
15 إبريل 2015:	➢ وصول ناجين مسيحيين قرب سواحل جزيرة صقلية وأخبروا السلطات الإيطالية أن مهاجرين مسلمين ألقوا بهم في البحر إثر شجار نشب بينهم على متن قارب يقل مهاجرين أفارقة.

الملحق رقم –5 –:الخريطة الجغرافية لموقع الساحل الافريقي.

دول منطقة الساحل

قائمة البيبلوغرافيا.

أولا – القواميس والمعاجم:

1. المعجم الوجيز،مجمع اللغة العربية، 1999.
2. غرهام ايفانز و جيفري نوينهام،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

ثانيا– المراجع باللغة العربية:

أ – الكتب:

1. أحمد القطعاني،**شتاء طرابلس الدامي**(بيروت: المجموعة الدولية للنشر، 2011).
2. ابراهيم سليمان،**ميلاد دولة ليبيا المعاصرة: ثورة 17 فبراير 2011**(طرابلس: مكتبة الشعب للطباعة والنشر، ط.1، 2013).
3. السيد سعيد،**ادارة الازمات والكوارث**(القاهرة: دار العلوم للنشر، ط.1، 2006).
4. بولقمة الهادي مصطفى،**الجماهيرية دراسة في الجغرافية**(ليبيا: دار الجماهيرية للنشر وتوزيع، 1995).
5. حسان محمد شفيق،**الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة** (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986).
6. رنا أبو عمرة،**أمريكا والدولة الفاشلة**،(القاهرة: دار ميريت للنشر والتوزيع، ط.1، 2014).
7. سالم حسين البرناوي،**السياسة الخارجية الليبية** (بنغازي : مركز البحوث الاقتصادية، 2000).
8. علي الدينهلال و جميل مطر،" **النظام الإقليميالعربي: دراسة في العلاقاتالسياسيئالعربيئ** "(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 19).
9. عبد العزيز طريح شرف،**جغرافية ليبيا** (مصر: الاسكندرية دار المعارف، 1973).

10. علي جويلي مفتاح،**مذكرات اليوم الاول لثورة 17 فبراير** (بيروت: دار العربي للعلوم والنشر، 2012).
11. عبد الحليم زيات،**التنمية السياسية: الاجتماع السياسي**(الجزائر: دار المعرفة الجامعية، ج.2، 2002).
12. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة:**النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر: مجاب الامام(الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007).
13. فيريل هايدي،**الإدارة العامة من منظور مقارن**، تر: محمد قاسم القريوتي(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.9، 1985).
14. فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014).
15. محمد علي الغدامسي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي (لبنان: دار الجليل للنشر والتوزيع، 1998).
16. محمد ابراهيم حسن، **دراسة جغرافية أوروبا وحوض البحر الابيض المتوسط** (مصر: مركز الاسكندرية للكتب، 1999).
17. نعوم تشومسكي،**الدول الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعكي(بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).
18. نعيم ابراهيم الظاهر،**ادارة الأزمات**(الاردن: دار عالم الكتب الحديث، ط.1، 2009).
19. وين بون،**ليبيا وانتشار الاسلحة النووية**، تر:مركز الخليج للبحوث (الامارات : مركز الخليج للبحوث، 2008).
20. وليد سالم محمد،**مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق** (الأردن: دار الأكاديميون للنشر، 2014)
21. عبد المنعم خطاب،**ادارة الأزمات الأمنية**(القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2003).

23.نصر الدين ابراهيم،**العلاقات العربية الافريقيه**(طرابلس: جمعية الدعوة الاسلامية، 1998).

ب – المقالات والتقارير:

1. اندرو اينجل،" **توسع تنظيم الدولة الاسلامية في ليبيا** "، المرصد السياسي، العدد: 2371، معهد واشنطن، 2015.
2. أحمد محمد أبو زيد، " معضلة الأمن اليمني – الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمألات "، مجلة المستقبل العربي،العدد:،،
3. الحبيب الأسود، " الارهاب يتربص بشمال أفريقيا: خلايا في الداخل وتهديد خارجي "، مجلة البيان، العدد: 648، فبراير 2015.
4. الحافظ النويني، " أزمة الدولة مابعد الاستعمار في افريقيا (حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي) "، مجلة المستقبل العربي، ع. 422، أبريل 2014.
5. التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009،**التغلب على الهشاشة في افريقيا**، مركز رويرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دمينيكو دي فيسولي.
6. بول سالم،" **التحولات السياسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا** "، تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 29 أفريل 2015.
7. توفيق المديني،" **المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء** "، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 سبتمبر 2011.
8. حسيب خير الدين،**ليبيا الى أين ؟ سقوط نظام القذافي ولكن ؟**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 391، 2011.
9. حمزة المؤدب، " الإرهاب في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي "،تقرير مركز كارنيجي، 23 مارس 2015.
10. حمدي عبد الرحمان،" **المشهد الديمقراطي في افريقيا** "، مجلة السياسة الدولية، ع. 169،جويلية 2007.

11. خالد حنفي علي،" **تأثيرات عدم الاستقرار في الساحل والصحراء**"، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، مصر، 2015.

12. رومان ديفيد، هدى مزيودات،" **اعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا** "، سلسلة أوراق رقم 4، مركز بروكنجز، جامعة ستانفورد للتحولات العربية، الدوحة، مارس 2014.

13. عبد الواحد أكمير،" **الربيع العربي والهجرة غير القانونية** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 433،2015.

14. كلير كاستليليو، " بناء الدولة تعمل من أجل النساء ادماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع "، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011.

15. لويز مارتينز،" **ليبيا من القوات الشبه العسكرية الى المليشيات بناء الصعب لجهاز الدولة الامني** "، مركز الدراسات والأبحاث الدولية CERI، معهد الدراسات السياسية بباريس، 2014.

16. محمد عبد الحفيظ الشيخ،" **ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة** "، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، يناير 2015،

17. محمد أبو عبيدة،" **داعش ليبيا يهدد بلدان الجوار ودولا أوروبية** "، مجلة البيان، العدد: 695، 22 مارس 2015.

18. محمد بسيوني عبد الحليم،" **شبكات الارهاب والسلاح على الحدود الليبية – التونسية** "، تقرير المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 21 أفريل 2015.

19. هاني اليأس، " **العراق والمحيط العربي** "، مجلة الدراسات الاستراتجية، العدد: 6، مركز الدراسات الدولية بغداد، 1999.

20. ولفرامل لاخر،" **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء** "، مركز الابحاث العالمي، مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي،سيبتمبر 2012.

21. يوسف محمد الصواني، " التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن "، مجلة المستقبل العربي، العدد: 416، أكتوبر 2013.

22. يحزوبير، " **الجزائر والوضع الأمني المعقد في منطقة الساحل:منع الحرب ومكافحة الارهاب** "، مركزالجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

ج–المواقع الالكترونية:

1. الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان،**ليبيا: يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين.** انظر:

http://WWW.FIDH.ORG

2. بسمة بركات،" **إجراءات أمنية مشددة لخنق الخلايا النائمة** "، تونس، 2015،انظر:http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/22.

3. تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشوؤن اللاجئين، انظر:

http://www.unhcr-arabic.org/5534e0f66.html

4. حسن نافعة، "**سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي**"، مأخوذ من:

http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia.html

5. دليل الدول الفاشلة:" **الفوضى تهدد العالم**" ، قراءة: إبراهيم غالي، في:

http://www.islam online.net.

6. ضريف محمد،" **إعادة صياغة السياسة الأمنية للمغرب** "، انظر:

.http://www.maghress.com/attajdid/51767

7. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. أنظر:

بتاريخ: ماي 2016. Www.Sipri.Org

8. منصف قرطاس،"**على حافة الهاوية: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية**"، انظر في:

http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/R-SANA/SANA-WP17-On-the-Edge-Arb-WEB.pdf

ثانيا–مراجع باللغةالأجنبية:

A – Les Livres:

1. AyoobMohamed ,**The Security Predicament Of The Third Words States** (Colorado: Lynne Rienner Publishers , 1992).
2. Burry Buzan, **Security The State : The New World Order And Beyond** (New York: Columbia University Press, 1998).
3. Charles Philippe David , Jean Jacques Roche , Théories De La Sécurité:Définition , Approches Et Concepts De La Sécurité International (Paris:Montchrestien , 2002).
4. Dirk Vandewalle , **Libya**(London:GrnellVniersity , 1998).
5. Francis Fokoyama ,**State Building:Gouvernance Et Ordre Du Monde** (Paris:Latable Ronde , 2004).
6. Gurney Hurny , **Libya: The Politicol Economic Of Oil** (London: Oxford Unifersity Press , 1996).
7. KaleviHolsti ,**The State War And The State Of War** (London:Canbridge University Press , 1995).
8. KhaliliMatar And Robert Wtaobit , **Lockerbie And Libya** (Usa: Mc Farlaad , 2004).
9. MaximeTandomemt,**Migratios:LanouvelleQuestiosCotenparaines**(Paris:L'harmattan , 2003).

10. Pierre De Senarclens ,**Mondialisation: Theories Enjeux Et Debats** (Paris: Armand Colin , 2002).

11. Robert Rotberg ,**When State Fail: Causes And Consequences** (Uk:Princetion University Press , 2003).

12. RichrdAmarqise ,**Intelliqence And The Lockerbie Investigation** (Usa:AlgoraPublichig , 2006).

13. Ralph Linton , Status And Role In Talcott Parsons(Ed) , Theories Of Society (New York: Free Press , Vol.1 , 1961).

14. William Zartman ,**The Desintegration And Restoration Of Legitimate** (Usa: Lynne Rienner , 1995).

15. WilhelimHeitmeyer (And Other) , **Controle Of Violence: Historical And InternationnalPrespectives** (Usa: Business Media And Spring Science , 2011).

B – Les Articles Et Les Rapports:

1. Christine Bartolf Bernard I.Finel ," **Are We Wining: Measuring Progress In The Struggle Against Al Gaeda An Assocaited Movements** ".Report , (Washington: American Security Project , 2009).
2. JackColdstone,Ted Robert Curre (Et All) , **State Failure Task** Force Report: Phase 3 Frindings, Mclean, Va: ScienceApplications International Corporation , 30 September 2000.
3. Donald Potter , **State Responsibility: Sovereignty And Failed State** , PaperPresontedAt The Australian Political Studies

Association Conferonce , School Of Government , University Of Tasmania , 29 Septembre 2004.

4. JackColdstone,Ted Robert Curre (Et All) , **State Failure Task** Force Report: Phase 3 Frindings, Mclean, Va: ScienceApplications International Corporation (30 Septe -Mber 2000).
5. Caty Clément ,The Nuts And Bolds Of State Collapse: What To Do When States Fail? A Qca Analysis Of Lebanon, Somalia And The Former-Yugoslavia , Paper Presented At The American Political Science Association (Washington Dc , 2005).
6. LyoidSinger , Jan Reben , "**Acrisis Management Systm**" , SecraityManamement M.Y.U.S , September 1987.
7. Paul Salem And Amanda Kadlec , **Libya's Troubled Transition** , Carnegie Papers , June 2012.
8. Nato In Libya , The Aliance Between Emergency Help And Nation 13 Winlding , NatoDefence College. Rome 29/03/2011.
9. CongerssionalResarchService ,**Operation Odyssey Dawn Libya** , Back Ground And Issues Cangerss , 28/03/2011.
10. David Witter , **The Libya Revolution:Esclation Et Intervention** , United State Of Americ , Institude For The Stady Of War , 2011
11. Charles-Philippe David Et AfefBenssaieh ," La Paix Par L'intégration ? Théories Sur L'interdépendance Et Les Nouveaux Problème De Sécurité " , ÉtudeInternationales , Vol.28 , N°2 , 1997.
12. AnneteLohamann ," **Who Wons The Sahara? Old Conflicts, New Menaces**: Mali And The CentralSahara Betwen The Twareg-Al

Gaida And Organized Crime, Nigeria :Friedrichebert-Stifting, Regional Office Abuja , 2011.

13. CilliersJakkie,**L'afrique Et Le Terrorisme** , AfriqueComtemporaine , Printenps, N°: 209 , 2004.

14. Enhancing Operational Land Border Security Cooperation In The Sahelo-Saharan Region 4-5 September 2013 Tripoli Libya – Grime Et Traffinking In The Sahelo-Saharan Region: Trends Et Routes Deliverd By: Libya Inter-Ministerial Committe On Integrated Border Management.

C – Les Sites Web:

1. Deutsche GesellsChaft Fur TechnischeZummeNarbeit, German TchicalCooperations ,Sptember 2003 , In:

(Http:// Www. Gtz.DeDokumente:/Bib/ 04.05.2016)

2. Office Des Nations UniesContreLadrogue Et La Crime ,**Crime Organise Et Migration Landestime De L' FriqueVersL'europ**, Juillet 2006 , In:

(Http // Www. Unode. Org / Pdf/ Research Migratio _ Africa _ Franch, Pdf /27_04 _2016.

3. AssafMoghadam , " **Terrorist Affiliations In Context: A Typology Of Terrorist Inter-Group Cooperation** " , Combating Terrorism Center , 2015 , In:

Https://Www.Ctc.Usma.Edu/Posts/Terrorist-Affiliations-In-Context-A-Typology-Of-Terrorist-Inter-Group-Cooperation.

4. Geoff D. Porter , " **What To Make Of The Bay`A In North Africa** " , Combating Terrorism Center , 2015 , In:

Https://Www.Ctc.Usma.Edu/Posts/What-To-Make-Of-The-Baya-In-North-Africa.

قائمة المحتويات:

مقدمة 1

الفصلالأول: المخاطر الأمنية للدول الفاشلة. 10

المبحثالأول: مفهوم الدولة الفاشلة والمنهارة. 10

المطلبالأول: تحديد تعريف الدولة الفاشلة والدولة المنهارة. 11

المطلبالثاني: أسباب ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي. 17

المبحثالثاني: الأمن الاقليمي للدول المنهارة. 29

المطلبالأول: أسباب ومتغيراتا نهيار الدول. 30

المطلبالثاني: أزمات الدول المنهارة. 34

المطلبالثالث: تأثير الدولة المنهارة على الأمن الاقليمي. 39

الفصلالثاني: مشكلة بناء الدولة الليبية والأزمات الأمنية الداخلية. 45

المبحثالأول: أسباب انهيار النظام القديم في ليبيا. 45

المطلبالأول: الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للدولة الليبية. 45

المطلبالثاني: البنية الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي. 51

المطلبالثالث: القوى الخارجية ودورها في اسقاط النظام القديم. 58

المبحثالثاني: بناء الدولة والأزمات الأمنية الداخلية في ليبيا. 66

المطلبالأول: مشكلة بناء المؤسسات السياسية. 67

المطلبالثاني: المليشيات والجماعات المسلحة. 72

الفصلالثالث: عدم الاستقرار الأمني في ليبيا وتهديداته الأمنية الاقليمية. 82

المبحثالأول: المخاطر الأمنية الجديدة على الأمن الاقليمي. 82

المطلبالأول: مشكلة انتشار السلاح عبر الحدود. 82

المطلبالثاني: تطور عمل الجماعات الارهابية المسلحة. 88

المطلبالثالث: تفاقم الهجرة غير الشرعية وتأثير اللاجئين. 93

المبحثالثاني: الازمة الليبية ومشاكل الجوار الاقليمي. 97

المطلبالأول: أزمة بناء دولة في منطقة الساحل الافريقي. 98

المطلبالثاني: تأثيرات الأزمة الليبية على الساحل الافريقي. 103

المطلبالثالث: السياسات الأمنية المغاربية المشتركة. 107

خاتمة. 113

الملاحق. 137
قائمةالبيبلوغرافيا. 143
قائمةالمحتويات: 153